

خطی - فهرست شده
۹۰۲۱

۸۷۹۱-۳


کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجله ۱ - تاریخ سرکردن فی الملک الدان - علامه مجلسی
 مؤلف - ۲ - مکه الواصلین فی تاریخ الحج الکبریٰ فی - نظام الدین
 موضوع - ۳ - سبب الکفر فی شرح الصغری
 (شرح ترجمه الصغری) - فهرست علی بن یوسف علی
 ۹۰۲۱

شماره ثبت کتاب

۷۹۱۰۷

۱۱۷۱۵



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

فهرست شده
 ۱۴۴۰
 ۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

٨٧٩
غفر

الحمد لله الذي انت اهل
على نعم ما كنت منك لها اقول
من از درون غصص ترز في غصص
كان يا ابتصر استغفر
استغفر وبيد ما انت غصص
تيا لست في من بعد ان تيا دعا
عسى ريتا ان بعدو بلطفا
و لا يفر غصص من بعدو بلطفا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي انت اهل
على نعم ما كنت منك لها اقول
من از درون غصص ترز في غصص
كان يا ابتصر استغفر
استغفر وبيد ما انت غصص
تيا لست في من بعد ان تيا دعا
عسى ريتا ان بعدو بلطفا
و لا يفر غصص من بعدو بلطفا

بسم الله الرحمن الرحيم
فلما بان لك كولي نورا ارسلنا على ابراهيم
وارادوه كسدا فجبنا ثم الاخرين
اتاه الحق آدم صفي همد وحق خبيث
على السكتم الاحوف يا اسدنا اسدنا
حق سلام قولنا من رب الرحيم

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
inch 1 2 3 4 5 6 7

لا ترض من ربه علاوة فذلك
حتى يصدق ما يقول فعال
فإذا عرفت فعاله بمقاله
فقد أرتنا ما إذا كان جواب

و انجا هلا ان جاوړي انصك وان ناسك
چي عليك وان التيك ملك فالانطق
وان عاشرك اداك واقابك

خاتمه
قال تبارك من رضى الله عنه ان امرأ
اذا استأجر امرأة وزنى بها لا
عليه عند رب حنيفه وقالوا

الاول واثمان تفرغ من ستة للزوج المفق
ثلاثة تبقى ثلثة للام حاصلة الثلث ما
يبقى كان الباقي بعد نصيب الزوج كل المال
الاول

قد وضع هذا
لكتاب في الدين
من المصنف

که فتنی زلف او ای آنجه در سینه
روان نسیم کن با او مده از دست پیو دارا

٤٥
فهرست
نام و نام خانوادگی

كتاب
الحسين
كتاب
سبع
المستوفى

كتاب
مبتا
الفضل
في فتح

عقل

کتاب دایه مطبق قدس قریب در سر کرم
کتاب سفید آفرین کلمات خند

۱۳۳۹
 سوال
 قات النبي صلى الله عليه وآله
 ۱۲۹۰

فان من زوج اخاه المؤمن زوجة يائس بها
ويستريح اليها زوجة الله من حواء العين
وانس فقهه باجب الفيتين اليه من
ايك ينيه واخذاه وانس هم به صدق

الحمد لله الذي جعل





بسم الله الرحمن الرحيم وعليه وكل
 الحمد لله المستقر في البرية والقطار المرسد في سبيل الصواب
 في المعاش والمآل والصلوة بما سيدنا محمد النبي المصوم من
 الخط في المقال والفعال وعلى الله الاطلاق خصال **ولهذا** فذلك
 كتاب شيخ المستشرقين في اصول الدين مختص فيه بما ذكره
 القواعد الكلامية وروى من المطالب الاصولية رتب الله طاعة
 التيقن انه خير موفق ومعين اجابة لسؤال اولي العزم محمد
 ايده الله تعالى في وقته للخير وملازمة طاعة الله وايده
 بالغايات الربانية واسعد به بالاطراف **الاول** في ترتيبه
 على اصول **الاول** في تقسيم المعلومات اما ان يكون
 موجودا وهو ثابت العين او معدوما وهو المتعالي عن
 لا واسطة بينهما على الذنب الحق لقضائ الضرورة بهذا
 الجهر والموجود اما ان يكون لا غير كالاشياء المتصورة في الوقت
 المنفية في الخارج كما تنصور جيل من ياتون ويخربون فيبقى
 واما ان يكون خارجيا فاما ان يكون واجب الوجود لذاته
 وهو الذي يستحيل عليه العدم لذاته وهو الله تعالى لا غير واما
 ان يكون ممكن الوجود وهو الذي لا يعدم عليه لوانه وهو الله
 هو المعدوم اما ان يكون متمنع الوجود لذاته كشيء الباطني
 تعالى وهو الذي لا يقع وجوده البتة واما ان يكون ممكن
 الوجود كالمحددات من المعدومات ولا تبرز له الا في
 الزمن اذ لا فرق بين الوجود والعدم عند العقل
 من جعلها اوزن متغيرين فقد كان مقتضى عقله **الفصل**
 الثاني في انقسام الممكنات الموجودة اما ان يكون مجردا
 الحاصل في مكان يشار اليه بشاره حسية بانه مناد مساك



في مشايخه

هذا كتاب في
 الاصول الكلامية
 في اصول الدين
 المختص في
 ما ذكره
 القواعد
 الكلامية
 وروى من
 المطالب
 الاصولية
 رتب الله
 طاعة
 التيقن
 انه خير
 موفق
 ومعين
 اجابة
 لسؤال
 اولي
 العزم
 محمد
 ايده
 الله
 تعالى
 في
 وقته
 للخير
 وملازمة
 طاعة
 الله
 وايده
 بالغايات
 الربانية
 واسعد
 به
 بالاطراف
الاول
 في
 ترتيبه
 على
 اصول
الاول
 في
 تقسيم
 المعلومات
 اما
 ان
 يكون
 موجودا
 وهو
 ثابت
 العين
 او
 معدوما
 وهو
 المتعالي
 عن
 لا
 واسطة
 بينهما
 على
 الذنب
 الحق
 لقضائ
 الضرورة
 بهذا
 الجهر
 والموجود
 اما
 ان
 يكون
 لا
 غير
 كالاشياء
 المتصورة
 في
 الوقت
 المنفية
 في
 الخارج
 كما
 تنصور
 جيل
 من
 ياتون
 ويخربون
 فيبقى
 واما
 ان
 يكون
 خارجيا
 فاما
 ان
 يكون
 واجب
 الوجود
 لذاته
 وهو
 الذي
 يستحيل
 عليه
 العدم
 لذاته
 وهو
 الله
 تعالى
 لا
 غير
 واما
 ان
 يكون
 ممكن
 الوجود
 وهو
 الذي
 لا
 يعدم
 عليه
 لوانه
 وهو
 الله
 هو
 المعدوم
 اما
 ان
 يكون
 متمنع
 الوجود
 لذاته
 كشيء
 الباطني
 تعالى
 وهو
 الذي
 لا
 يقع
 وجوده
 البتة
 واما
 ان
 يكون
 ممكن
 الوجود
 كالمحددات
 من
 المعدومات
 ولا
 تبرز
 له
 الا
 في
 الزمن
 اذ
 لا
 فرق
 بين
 الوجود
 والعدم
 عند
 العقل
 من
 جعلها
 اوزن
 متغيرين
 فقد
 كان
 مقتضى
 عقله
الفصل
 الثاني
 في
 انقسام
 الممكنات
 الموجودة
 اما
 ان
 يكون
 مجردا
 الحاصل
 في
 مكان
 يشار
 اليه
 بشاره
 حسية
 بانه
 مناد
 مساك

لذاته وهو الموجود ما يتحرك منه وحالا فيه وهو الوضو بالوجود
 فهو المجرى الذي لا يقبل القسمة جهة من الجهات واما
 جوهران فاما جهة واحدة في الخط وينقسم في الطول خاصة
 وان تلت خطان فاما جهة جنتين فهو السطح وينقسم في
 جنتين وان تلت سطحا فاما جهة ثلث جهات فهو
 الجسم وينقسم في ثلث جهات واما ما يحصل الخط من جوهرين
 والسطح من اربعة او ثلث على خلاف الجسم من ثمانية او ستة
 او اربعة على خلاف واما الوضو فاما ان يكون شوطا
 بالحياة لولاه اول عشرة الفرة والاعتقاد والظن و
 التيقن والارادة والكرامة والشهرة والنوة والام والادب
 الشان اثناعشر بالحياة والاكوان والالوان والطعوم والروائح
 والواردة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصوت والاعتماد
 والتأليف وانما قوم الفناء عوضا قباله محل **الفصل**
 الثالث في احكام المعلومات وفيه مباحث البهيم **الاول**
 اختلف الناس في الوجود فذهب اكثرهم الى انه صفة
 زائدة على الماهية وذهب الآخرون الى انه نفس الماهية و
 الحق الاول لا يتحكم على الماهية بانها موجودة او معدومة
 ويستفيد من الاول زيادة على مفهوم الماهية ولو قلنا
 الماهية بانه لم يستفد شيئا ومن الثاني فائدة غير النافعة
 ولو قلنا الماهية ليست بماهية لكانت منافية لاجتماع
 بان الوجود لو كان زائدا على الماهية حالها فاما ان يحل
 واما بانه موجود او معدوم والا قل يستلزم التسلسل
 والثاني يلزم قيام الموجود بالمعدوم والجواب انه قائم بالماهية
 من حيث هي لا باعتبار الوجود ولا باعتبار العدم

وهما محالان

لذاته

الحق العقلية

لا فیه

المروءة التي احسن
ادخلت الجحيم
و جعلها واحدة

المعاني

الانی شاید نام

٢٧٠

۱۰۰

بعض افراد

طريق التتبع

في السطح

6/2

وهو باق التاسع الثاني وهو عرض مختص بالمثل لا ازيد
 ينتفع صوته تفكك الاخر او اكثر القلاء احوال او وجود عرض
 واحد في محقق العاشر العاشر واثبت بعضهم للجواهر ضد او
 العاشر اذا اوجده الله فثبت جميع الجواهر وليس محل وهو
 خطأ فان وجود عرض لا محل محال الحادث في الحيرة
 في عرض محل الجسم المركب على طبيعة مخصوصة يقع على تلك الذات
 باعتبار باقية القوة والعلم والموت عدم الحيرة عن محل النصف
 بما الثاني عن القدرة وهي كيفية قائمة بالذات مع باعتبار
 على تلك الذات ان تفعل وان لا تفعل وهي متقدمة على الفعل لان
 الكافر مكنت بالايان حال كونه فاولم يكن قارح لزم تكليف
 بالاطاق وهي متعلقة بالصدق والعدم القدرة عما من
 شأنه ان يكون فادراك الثالث عن الاعتقاد فان كان
 جازما مطابقا لما يتبين فاولم يعلم وان لم يكن ثابتا فواعتقاد المتكلم
 وان لم يكن مطابقا فهو الجدل المركب والعلم ان يكون ضروريا
 او كسبا والضروريات ستة الاوليات وهي القضايا التي
 يتكلم الحكم بها تصور طريقتها كالحكم بان الكل اعظم من الجزء وان
 الاشياء المتساوية الاشياء واطمئنانا وية والمحسوسات وهي
 التي حكم بها العقل معاودة الخلق الظاهر كالحكم بان النار حارة و
 الشمس مرققة او الباطن كالجمع والشيء والحجاب وهي قضايا
 حكم بها العقل لتكرار المشاهدة كالحكم بان زهر السقونيا والخلابا
 وهي قضايا حكم بها العقل لحسن قوت من النفس بزيادتها
 كالحكم بان نور القمر مستند من الشمس لاجل اختلاف نوره
 تغاير واضاعه والمتواترات وهي قضايا حكم بها العقل لكثرة
 ورود الاخبار بها بحيث يامن النفس المتواترة في الكتب

٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والاضاوية كون العدد متواترا
 افاضة الشئ والاشكال بل افاضة
 الشئ عندهم في افاضة
 العدد الشئ في افاضة
 والاضاوية كون العدد متواترا

كالحكم

كالحكم بوجود الشئ والوجود مكنة وليس للبعين عدد مخصوص
 والنقطة التي قياسا لها معاد هي قضايا حكم بها العقل لاجل
 وسط لا يتكاثرون عنه كالحكم بان الاثنين نصف الاربعة لانه
 عدد انقسمت الاربعة اليه والى ما يساويه وكل عدد انقسمت
 الاربعة اليه والى ما يساويه هو نصف ذلك العدد والعلم لا يحد
 لانه من الصفات الوجودية واهل هو صورة مساوية للمعلوم
 في العالم او اضافية بين العالم والمعلوم فيه خلاف والاقرب
 عندي انه صفة تدرجه الاضافة الى المعلوم وكما يصح اضافته
 الى الوجود كذا يقع الى المعلوم فانا نعلم طلوع الشمس غلما من
 المشرق وهو معدوم الآن الرابع عشر الطق وهو مرجح اعتبارا
 احد الطرفين ترجحا غير مانع من التيقن فان كان مطابقا فهو
 ظن صادق وان فو كاذب الى مرجح النظر هو ترتيب
 امور وبنية يتوصل بها الى اخرها ان تحت المقدتان و
 والترتيب فانظر صحيح والافساد ثم المقدتان ان كانا
 علميتين فالنتيجة علمية والا فني طينية والنظر الصحيح بعيد
 العلم لان من علم ان العالم حادث وان كل حادث متغير
 الى الموقر فانه يعلم بالضرورة ان العالم متغير الى الموقر واضح
 من انكر افادته العلم بان المطلوب ان كان معلوما كالحال
 طلبه لاستحالة الحصول وان كان مجهولا فكذلك لان
 ما يعلم لا يطلب والجواب انه معلوم من وجه دون وجه
 وليس الخط هو الزمان حتى يرد الاشكال بل الما مبنية المنفعة
 بالوجوب والنظر واجب لان معرفة الله ثم واجبة كونها
 دافعة للخوف ولا يتم الا بالنظر ولا يتم الواجب الا به فهو
 واجب ولا يخرج الواجب عن كونه واجبا مطلقا او لزم

لنصوص

تكلف ما لا يطيق والقسا بن باطلان وجوبه عتلى لانه لو
وجب بالسمع لزعم الحام الانبياء والقصد اليه اول الواجبات
او المعونة بالله وحصول العلم عقيب النظر على سبيل التروم
لا العادة للعلم الضرورى بالوجوب كماله غيره من الاسباب
خلافا لاشعورية والليل هو الذى يلزم من العلم بالعلم
وهو قد يكون عقليا محضا وقد يكون مركبا من العقل والفعل
ولا يركب من التعليلات المحضة دليل السادس عشر
الارادة والكرامة وهما كقيمتان نفسا يتجان ترجان
الفعل او الترك وهما يميزا ايضا على الداعي والصار
ام لا خلاف والحق الزيادة في حقها لا محقة وازادة
الشيء بغير كرامته فلهذا لا يفسد السابغ على الشهادة و
المنفعة وهما كقيمتان نفسا يتجان مغايرتان الارادة والكرامة
فانما يزيد شرب الاوار وقت الحاجة اليه ولا تشبيهه فتنق
الملاذ المومنة ولا تزيد النام من غير العلم والملاذ وهما
كقيمتان وجدانيتان فاللذة ادراك الملاذ والالم ادراك
المنازع وسبب الالم تفرق الاتصال او سبب المحل المتخلف
الناس عشر الادراك وهو زائد على العلم فانما يجد معرفة ضرورية
بين علمنا بحرارة النار وبين القس وهما الزيادة راجعة
الى تناثر النسيم وعلوه الى امر مغاير خلاف وانما راجعة
الى اربار وقيل انه يحصل بجمع شعاع من العين نحو المرات
ويحصل به فيحصل الرؤية وقيل بل ينطبع في العين صورة
المراى وكلما ما طلق ان اما الاول فلان الشعاع ان كان
عضا استعمال عليه الحركة والانتقال وان كان جسا استعمال
ان يخرج من العين جسم فيحصل بنصف كسرة العالم مع صغر العين

المنازع

واما الثاني فلانه يستحيل انطباع العظيم في الصغير والحق
ما اخرناه نحن في نهاية المرام وهو ان الله لم يجعل للنفس قوة
ادراك المراتى عند مغالبة الحدفة التيسيرة مع حصول الترابط
العشرة وسى سلامة الخامسة وكذا في المبرر وعدم البعد والقرب
المعطين والمقابل او حكمها ووقوع الصور على المرئى وكونه
عند موطوع عدم الحجب وتعدد الابصار ونوسط الشفاف وعند
اجتماع هذه الرابطة تحب الرؤية وهو ان يحصل تنوع
الحوار الصادر عن قلبه او ترجع الى ان يصل ذلك التنوع الى سطح القفا
وليب يسطع للشعاع من وازار الجدار على الهيئة والشعاع وهو ان
يصل بتكليف الحوار راجحة ذى الراجحة ووصوله الى الحظير و
التمس وهو انفع الاراكات اذ باعتبارها يحفظ الحيوان فراجحة
عن المنازع الخارج فانه لا كان وكما من الغاصر الاربع كان حظه
بقاها على الاعتدال وفساده بخروجها عنه فوجب الله تعالى
نوره سارية فيه اجمع وهي التمس يدرك بها ما ينافيه فيبعد عنه
اما باق القوى فانما جالته للشمع ودفع الضرر اقدم من جلب
النفع ولندكان التمس انفع الاراكات والذوق ويحصل
بالنفع والظوبة اللعابية المستقلة باللسان بطعم الطعام
الرابع في الحكم عامة للمعاوض الاعراض يستحيل
عليها الانتقال لانه عبارة عن الحصول في جهة بعد الحصول في جهة
اخر وهو لا يعقل في الاعراض ولا يجوز انتقالها من محل الى
محل لان العوض منتفد في شخصته الى محل شخصه يقوم فيه
وانما محل فيه لاستغنايه بوجوده بفاعله وفي شخصه
بغير المحل واذا اقتصر في شخصته الى المحل استحال انتقاله
عنه ولا يستحيل قيام عرض بعرض كالسرعة الفاعلية بالحوكمة

البحث

ولا بد من التماسه الى محل جوهرى ولا يستحيل الاعراض العا
 وخلاف الشاعرة ضعيف ولا يمكن حلول عرض واحد في محليين
 كما لا يغفل حلول جسم في مكانين وقول ابي هاشم ان الالف عرض
 يقوم بحرين لا ازيد وقول بعض الاول ان الاضافات المنفقة
 يقوم بمضافين ضعيفان ولا اعراض كلها حادثة لان محلهما والمقسم
 حادث وقد سبق البحث الخامس في بقايا احكام مشتركة بين
 الجواهر والاعراض وهي خمسة الاول كل مغفولين ان تساوي في
 تمام الماهية فما المثلان والآخر المثلان اما متغايران
 ان لم يمكن اجتماعهما واما متماثلان والتقابل على اربعة اقسام
 وهما الذاتان الوجوديتان اللتان لا يجتمعان وبينهما
 غاية البعد كالشهود والبياض ولا يعرض التضاد للاجناس مطلقا
 ولا انواع الا اذا دخلت تحت جنس اخر والقدان قد يحلوا المحل
 عنها اما مع الانصاف بالوسط كالجناس او به وانه كالنوار وقد
 لا يصح كالاكوان وهما الذاتان لا يجتمعان ولا يرتفعان
 اما في المفردات كائنات الانسان او في المركبات الانسان كاتب
 الانسان ليس بكاتب وهو قابل بحسب القول والعقل والعدم و
 الملكة وهما يقتضيان تحصيل موضوعهما كالبحر والبر فان البحر عدم البر
 لا مطلقا لكن عن محل يمكن انصاف به والتضايفان وهما اللذان
 لا يعتق احد هما الا بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة والحق ان
 الاضافات لا وجود لها في الخارج والالزام التسلسل وكما يستحيل الجمع
 بين المتضايفين يستحيل الجمع بين المثلين الا كما يرتجبه لان الذات
 ولو ازمها متنفقة والعوارض متساوية النسبة اليها وانما تجمع
 المختلفان غير المتطلب المتماثلين المعقول اما ان يكون
 واحدا او كثيرا او الواحد اما بالذات او بالعرض والاول قد يكون

الذات

التباعد

والنقيضان

الشع

بالشخص

بالشخص كزيد وقد يكون بالشرع كزيد وعرف وقد يكون بالجنس كالانسان
 والذات اسم الاجناس متسا عد فيكون الواحد بالجنس واحدا والباقي بالجنس
 الترتيب كالفناء او بالمتوسط كالانسان والحجر او البعد كالانسان و
 العقل والواحد بالشرع كزيد بالتحصيل والواحد بالجنس كزيد بالشرع
 والواحد بالشخص قد يقع عليه الانقسام لانه كالعذار وغيره
 كالحجم وقد لا يقع ويكون ذا وضع كالنقطة وغيره موضع كالنقطة
 ومن جملة اقسام الواحد الوحدة والحق ان الوحدة والكثرة من الامور
 الاعتبارية فان الوحدة لو كانت موجودة والالزام التسلسل ولو كانت
 الكثرة موجودة لكان محلهما اما بعض اجزاها او كل واحد من
 اجزاها فيكون الواحد كثيرا باعتبار واحد الموجود اما ان
 يكون قديما او محدثا فالقديم لا اول له وجوده او اللزس لا يسبقه
 العدم وهو الله ثم خاصته والمحدث بالوجود اوله هو الملبوق
 بالعدم وهو ما عداه ثم والمحدث والقديم من الصفات الاعتبارية
 والالزام التسلسل وخلاف الكرامة في الاول وبعض الاشعورية في
 الثاني ضعيف والقديم لا يجوز عليه العدم لانه اما واجب الوجود
 لذا يخطئه الله لا يجوز عليه العدم واما يمكن الوجود فلا بد له من
 علته واجبة الوجود والالزام التسلسل ويلزم من امتناع عدم
 علية امتناع عدمه والمحدث لابد له من مؤثر لان ماهيته
 لما انقضت بالعدم تارة وبالوجود اخرى كانت من حيث هي متى
 قابلة لما تكون ممكنة فلا بد في انصافها باحلالها من مرجح و
 الالزام الرجوع من غير مرجح وهو باطل بالضرورة ومن هنا ظهر
 ان علة اجتناب الاثر الى المؤثر انما هي الامكان لا الحدوث و
 ايضا الحدوث كهيئة الوجود فيكون متأخرا عنه والوجود
 متأخرا عن اليجاد المتأخر عن الاجتناب المتأخر عن علة الاجتناب

الاشد

فلو كان الحدث على الاصل لزم الدور بما ثبت و هو مح
الموجود اما ان يكون موقفا غير تامح امكان ان لا يؤثر وهو الفاعل
المختار او مح امتناع ان لا يؤثر وهو العلة الموجبة واما اثر الغيرة و
هو العلول ولا يمكن ان يكون العلة نفس العلول لان المؤثر يتقدم
ويستحيل ان يتقدم الشيء على نفسه بل اما جرة اوضاع عنه اما
الجز فان كان هو الذي باعتبار حصول الشيء بالقوة كالنفس
للسرير واما الخارج فان كان هو المنفذ للوجود فهو العلة الفاعلة
كالخارج للسرير وان كان جله الوجود هو الفاعل الغائبة كالاستقرار
على السرير وكل تركب لابد له من هذه العلل الاربعة والعلة فاعلة
كالاستقرار في ازالة الخشخشة وقد يكون بالعرض كالاستقرار في
السريه ولا يوجد ان يكون للعلول شخصي عللان تامتان لانه قد
يكون واجبا بكل واحدة منها فيستغني بكل واحدة منها عن الاخرى
فيكون حال الحاجة اليها مستغنيا عنها فلا دخلت ويمكن ان
يكون للعلول نوعي عللان مستغنيان كالدائرة الصادرة عن مركز
مختلف ولا يمكن جعل العلول من كل وجه مع تركب علته
لان كل واحد من اجزاء العلة ان له تاثير تام في ذلك الواحد مع
على العلول السطح على كثرة قديتنا استحالة اوية ابعاضه
فلزم تركب العلول مع فرض وحدته فلا دخلت وان لم يكن
من الاجزاء تاثير في العلول فاما ان يحمل عند الاجتماع امر يقضي
ذلك العلول او لا فان كان الثاني لم يكن العلول علولا لتلك
الاممية المركبة وان حصل كان هو العلة الحقيقية اذ بوجه وجود
العلول وبعده من ان يكون بسيطا او مركبا فان كان
الاول نقلنا الكلام البسيط كيفية صدوره عن الاجزاء وان كان
مستغنيا عنها لم يكن لتلك الاجزاء تاثير في العلول ولا في

علمة البريطة

علته البسيطة فلا يكون لها مدخل في التأثير البتة وان كان يرى
تعلنا للحاكم في كيفية حصوله ولا يمكن تأخير المعلول عن العلة التأخر
والا لكان وجوده وقت وجوده دون ما قبله وما بعده ان لم يكن
لمرجح آخر مع تساوي الاوقات لزوم الترجيح من غير مرجح وان كان غير
العلّة لم يكن ما فرضناه علّة تامّة علّة تامّة هذا خلف وعلّة
العدم عدم العلّة ولا يمكن استناد كل واحد من الشئين الى صاحبه
وهو الدور لان العلة مستقمة على المعلول فلو كان كل واحد من
الشئين علّة لصاحبه ولعلّة صاحبه لزم تعديم الشيء على نفسه بمرّة
واحدة او برات ولا يمكن تسلسل العلل والمعلولات لان تلك الحلقة
قطعا فالموقوف فيها ان كان خارجا عنها كان واجبا وهو المطلوب
وان كان جزءا لزم تعديم الشيء على نفسه بمرات لا يتناهى لان الدور
في الحلقة يؤخر في احادها التي من جملتها الموقوف لنفسه وعلّة التي لا يتناهى
ويمكن استناد معلولين الى علّة بسيطة واحتجاج الغاسق بها
القدورين ان دخل لزم التركيب والالزم التيسيل ضعيف لان الدور
امرا اعتباري لا تحقق لمرة الخارج والالزم التسلسل وكذا يجوز ان يكون
البسيطة قابلا وفاعلا وقولهم نسبة القول نسبة الامكان ونسبة
العلّة نسبة الوجود خطأ لا مكان اختلاف في النسب عند اختلاف
الحيثيات ولا شك في المعايير بين حيثية القول وحيثية التأخر
الوجود ان منع نفس تصور من الشركة فيه فهو المسمى كزيد وان
لم يمنع فهو كل كالا انسان ثم افراده قد يكون ذهنية لا غير كجمل بشر
وقد يكون خارجية والكل انما يقع ان كان نفس الحقيقة كالا انسان
او جنس ان كان جزءا كالحوان او فصل ان كان جزءا كالمتر
كالناطق او خاصّة ان كان خارجا عنها محتصا بها كالضاحك
او عرض علم ان كان خارجا عنها مشترك بينهما وبين غيرهما كالشئ

الى مصر

ويقال للثلاثة الأول الذاتي والآخري العرضي الخامس
 في اثبات حاجب الوجود وصفاته وفيه باحث الأول في اثباته
 هنا موجود بالضرورة فان كان واجبا لذاته ثبت المطلوب وان
 كان مكن لذاته افتقر الى مؤثر فان كان مؤثرا واجبا فالمطلوب
 وان كان مكن افتقر الى مؤثر فان كان مؤثرا لزم الدور وان كان
 غيره فان كان واجبا ثبت المطلوب ولا لزم التسلسل وقد تقدم
 بطلانها ووجوده نفس حقيقته لانه لو كان فانها عليها كان صفة
 لها والصفة منتزعة الى الموصوف والمفتر مكن فيكون الوجود مكن
 مؤثرا ان كان حقيقته وقد فرض واجبا مضافا لانه لو كان مكن لانتقل الى مؤثر
 واجب الوجود فاما في مؤثر فيه وهي موجودة فيلزم الدور والتسلسل واما ان يؤثر
 معدومة فينتظر في العدم الى واجب الوجود وهو محال ولا استحالة
 تأثير المعدوم في الوجود وهو اني لا بد من الاستحالة نظرا في العدم
 الية والآن مكن في الثانية انه قد خلا فالعلافة
 لانه لو كان موجبا لذاته لزم قدم العالم والثاني باطل فالمقدم
 مسئلة بيان الشرطية انه لو كان موجبا لذاته لاستحال ما هو معلوم عنه
 على ما تقدم وان كان مبطلا فذلك الشرط ان كان قديما لزم قدم العالم
 لانه عند حصول العلة وشرطها يجب المعلول وان كان حادثا لما تعلقت
 الكلام اليه وتسلسل وهو محال واحتجوا بان العالم قديم فالبارى
 موجب والملائمة ظاهرة واما بيان المتقدم فلان كل ما يتوقف عليه
 ان يثر ان كان قديما لزم القدم والآن لم تزج من غير مرجح وان كان
 حادثا تسلسل والجواب المنع من صدق المتقدم وقد تقدم و
 الملازمة الثانية ممنوعة لانها انما يتم في حق الموجب اما الخفاء فلا
 قدرة تم بغير تعلقات بجميع المقدورات خلافا لانه لا تسلسل
 لان التعلق بالقدرة بالمقدور انما هو الامكان وهو ثابت في كل

ماسوي الله تم فصع تقلق قدرته بالحق وخالف النظام وذلك حيث
 منع من قدرته على التبع لانه يلزم له بالاول الى ذواتها مستغنا في
 حقيقة والجواب انما لا زمان للوقوع لا القدرة فلا شئ من حيث
 التمكن وخالف عباد حيث حكم بان ما علم الله ان يتوجه فهو واجب
 وما علم عدمه فهو مستحيل ولا قدرة على الواجب الجواب ان العلم بالوقوع
 تابع للوقوع فلا يورث فيمكنه وقد اوضحنا الكلام في كتاب النهاية وخالف
 الكل حيث ذهب الى ان الله لا يتقدر على مثل مقدور العبد لانه اما طاعة
 او سخطا وما مستحيان على الله تعالى والجواب ان الطاعة والسخط
 صفتان عارفتان للفعل لا لوجوبان له في الزمان الذاتية وخالف
 الجاهليين حيث حكموا بان الله لا يتقدر على عيب مقدور العبد والآن
 لزم اجتماع التثنية اذ ارادة الله ان يكرمه العبد او بالعكس و
 الجواب اذ التثنية الفضل الى احد ما استحال من تلك الجهة اضافة
 الى الآخر وهو قبل اعتبار الاضافة يمكن استناده الى كل منهما على
 البديل الثالث في انتم عالم ويدل عليه انه تعالى فضل الافعال
 الحكمة المتعينة وكل من كان كذلك فهو عالم والمقدّمات ضرورية بان
 ولانه تم مختار وكل مختار عالم اذ المختار انما يفعل بواسطة العصيد
 والاختيار وهو مسبوق بالعلم بالضرورة وهو عالم بكل المعلومات
 ان صح عليه ان يعلم كل المعلومات وجب له ذلك والمقدم حق
 فان في مسئلة بيان الشرطية ان صفاته نفسية يستحيل استنادها الى
 غيره والصفة النفسية متعينة وجب ولان اختصاص بعض
 المعلومات بتعلق علمه به دون ما عداه ترجح من غير مرجح واما صدق
 المتقدم فلانه تم وكل من يصح ان يعلم كل معلوم واعلم ان الاضافة
 العلم الى العلم كما خافه القدرة الى المقدور وما لا يقدم القدرة بعدم
 المقدور الصريح لذلك العلم وانما يقدم الاضافة اليها وتلك امة

اعتبار لا صفة حقيقية وهو يعلم ذاته خلافا لضعف الفلاسفة لأن
 ذاته توجب أن تكون معلومة واحتجاجهم بأن العلم بأما صورة مساوية
 للمعلوم في العالم أو إضافة بين العالم والمعلوم وبما يستحيلان في
 علم العالم بنفسه ضعيف على تقدير اللاحقة والضرورة أما على تقدير
 الصورة فلا لما أتت به في عالم معلوم مغاير لذاته أما العالم بذاته فلا
 الصورة ينقلب ذاته فهو يعلم ذاته بذاته لا بصورة حادثة في ذاته وإنما على
 تقدير اللاحقة فقد قيل من أن الذات من حيث هي عالمة مغايرة
 لما من حيث هي معلومة فصحت الإضافة لأن المغايرة ولو بوجه ما كانت
 قبل عليه أنه يلزم الدور لأن العلم مشروط بالمغايرة فلو كان كذا
 لم يلزم الدور والمجاب أن نقول أن الذات من حيث هي معرفة
 معلومة مغايرة لما من حيث هي كون عالمة وهذه المغايرة كافية
 فلا توقف على العلم الرابع في أنه حتى ذهب قوم إلى
 أن معنى كونه جبا هو أنه لا يستحيل أن يتدبر ويعلم وإثبات هذه
 الصفة ظاهر لا تأتينا كونه دارا علما فلا يستحيل أن عليه
 بالضرورة فيكون جبا بهذا المعنى وذهب آخرون إلى أنه صفة زائدة
 لأن اختصاص ذاته بصفة القدرة والعلم دون غيره من الذات
 لا يدل من محض هو الحيوة وقد بينا ضعف هذا القول في
 نهاية اللام الخامس في أنه ثم مر يد وخالف في ذلك جمهور
 الفلاسفة لأن العلم محدث على ما تقدم فتخصيص إيجابه فثبت
 وجوده دون ما قبله وما بعده لا يدل من مرجع هو الإرادة
 لتساوي نسبة القدرة إلى الطرفين والعلم تابع فلا يكون هو
 المتقدم بالذات وهو الإرادة في حقه ثم نفس العلم بما يستعمل
 عليه الفعل من المصلحة أو مغايرة له أبو الحسن على الأول
 الأشعرية وأبو حاشم على الثاني وقد بينا توجيه الكلامين

في الذات الواحدة

والاعتراض عليها في كتاب النهاية السادس في أنه
 ثم مدرك أجمع المسلمين على ذلك واختلفوا في معناه فابو الحسن
 ذهب إلى أن معناه أنه تعالى عالم بالمدرجات والأشعية وأكثر
 المعتزلة على أنه لا يدرك العلم ويدل على اتصافه ثم بذلك
 القرآن وما تقدم من أنه تعالى عالم بجميع الموجودات واحتجاج النفا
 بافتقار البصار إلى الشعاع والساع إلى وصول التمتع ضعيف
 لأنه لا بد من ذلك أنما يقع في حقه في حقه ثم فلا
 التسامح في أنه ثم تكلم أجمع المسلمون عليه واختلفوا في معناه فابو الحسن
 على أن معناه أنه تعالى وجد حروفا وأصواتا في بعض الأجسام يدل
 على المعاني المطلقة بعبارة الله عنها والأشعية أثبتوا معنى قابلا
 بذاته قديما مغايرا للحوادث والأصوات يدل على العبادات
 وهو واحد ليس بأمر ولا نهي ولا خير ولا شر وبيح الكلام
 النفساني ويدل على ثبوت الكلام بالمعنى الأول ما تقدم من أنه
 تعالى قادر على كل متدور والقرآن في كل الله وكذا دور لا مكان
 الاستدلال على النبوة بغير القرآن من المعجزات أو به لا من حيث
 أنه مستند إلى الله تعالى والمعتزلة بالفروع الكار ما ذهب
 إليه الأشاعرة ومنعوا من تعدد أولائهم من وجودهم ثم من
 مغايرته الآخر والنهي والمجز وغير ذلك من أساليب الكلام
 السادس في الكلام هذه الصفات وفيه مباحث
 الأول في أنه تعالى لذاته ذنوب الأشعية إلى أنه باق ببقاء
 يقوم به والحق نفيه والآن لم افتقاره إلى غيره فيكون ممكنا
 لأن البقاء لو كان نائبا على الذات لزم التسلسل ولأن البقاء
 إن لم يكن باقيا لم يكن الذات الباقية باقية هذا خلف وإن
 كان باقيا فإن كان لذاته كان أولى بالذاتية من الذات

الحق

الحق

الفصل

اربع

منه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

الحمد لله

منها

الى

الحمد لله

الحمد لله

المسألة

لانه يستدعي استغفاره عن غيره وجوبه بغيره يستدعي
 اقتضاه اليه فيكون واجبا فيقتضي الثالث في آية
 يستحيل ان يكون متغيرا لان كل متغير لا يخلو عن الحركة والسكون
 وقد يتبادر منها فيكون حادثا وواجب الوجود لا يكون حادثا
 فلا يكون متغيرا ولانه يستلزم قدم الغير ولا قدم سواء به ولا يستحيل
 ان يكون متغيرا كذا يستحيل ان يكون قائما به لا تقف الغاية المتغيرة
 الى المتغيرة وكل متغير ممكن وواجب الوجود ليس ممكن الرابع
 في آية ليس في حقه خلافا للكمالية لانه ليس متغير ولا حادثا في الغير
 كل ما كان في حقه فهو احدهما بالضرورة ولانه لو كان في حقه لم ينفك
 عن الحركة والسكون الحادثين وكل ما ينفك عن الحادث فهو حادث
 وليس مكان وان كان مقتضا اليه ولان مكانه ان مساوي
 سائر الكثرة كان اختصاصه مقتضى المحقق والآن كان في الحيات
 لها فيكون موجود الاستحالة الامتياز في العدم فان كان
 لازم اما حادثة او حدوث الحاجة الى المكان وسما باطلان و
 الظاهر السقيمة الدالة على خلاف ذلك من اوله لان النقل
 والعقل اذا انتقلا لا يمكن ايهاما ولا العمل بهما ولا العمل بالنقل
 واهمال العقل لان ترك الاصل لاجل الفرع يقتضي بطلانها معا
 والعقل اصل النقل فلم يبق الا العمل بالعمل وتناول النقل
 الخامس في استحالة قيام الحوادث بذاته لان الانتقال متع
 عليه فيقتضي عليه التغير فلا يمكن اتصافه بالحوادث ولان علة
 هذا الحادث ان كان هو الله تعالى سبيل اليجاب كرم قوله
 وان كان على سبيل الاختيار لزم وجوده قبل وجوده لانه لابد
 وان يكون من صفات المكان وان كان غير الله تعالى كان واجبا
 الوجود مقتضا الى الغير هذا خلف ويستحيل قيام الله تعالى والابدية
 آية اما لم تلتزم ادراك المتغير ولا متغير لانه واما الله تعالى فلما

ان كانت

ان كانت قد بينت لزم وجود الملتزم قبل وجوده لعدم القوة
 واللازم وان كانت حادثة كان محل الحوادث وهو محال
 ويستحيل ايضا بالاثبات الحسية كالشم والذوق ولا ياتي
 الاعراض المقتضى الى الاجسام كالالوان والاصوات وغيرها ولا
 يمكن اتصافه بغيره لقضاء الضرورة بطلان الاتحاد لانها ان
 بقيت الاتحاد وعدمها او عدم احدهما فلا اتحاد ولا استحالة اتحاد
 الموجود بالعدم السادس في آية عن الله تعالى لانه الواجب
 تعالى عن ذلك كما ان الحاجة آية في ذاته واما في صفاته والصفات
 باطلان لاننا قد بينا وجوب وجوده تعالى فلا يفتقر الى غيره في
 ذاته ولا في صفاته لا يستحيل ان تتعاضل عن الغير
 السابع في ان حقيقة غيره معلومة للبشر لان المعقول من الواجب
 الوجود ليس الا الصفات الحقيقية مثل الوجود والوجوب
 وكونه قادرا علما او غير ذلك او الاضافية مثل كونه تعاليا
 خاتما واولا و آخر اوالا والسببية مثل انه تعالى ليس في حقه و
 ليس بحس وغيرهما واما غير ذلك فهو غير معقول ولا شك في ان
 هذه المتعلقات امور عارضة لذاته تعالى وليس بحقيقة
 والمفروض غير معلوم ثانيا الثامن في آية يستحيل عليه
 الدونية لان الضرورة قاضية بان كل وقت فهو في حقه لانه آية
 مقابل اوده حكمه والبادي انه ليس في حقه فلا يكون مرئيا ولا لانه لو
 صح ان يكون مرئيا لرأيناه الان والثاني باطل فالقدم مشهور
 الملازمة ظاهرة او طريقا لادراك موجوده ههنا ولقولته لانه
 الابصار وهو يدرك الابصار بحد ينفي الروية فيكون نبوتها
 معصا وهو على الله تعالى محال ولقولته لن ترأيه ولن تبلغه الا بدو
 الاشاعة خالفوا جمع العقلاء في ذلك حيث انفقوا مجردة و

الحي

الحي

وجوز واردينه واستدلوا بان الله لم يوجد فيض ان
 يكون واما ان الله تعالى هو الوجود لان الجوهر والوجود
 واما ان الحكم المشترك يستدعي على مشترك بينهما صور الحوادث
 والوجود والحدوث لا يصلح للعلية لانه او عدل في الوجود
 وهذه حجة ضعيفة جدا وقد بينا ضعفها في كتاب التمهيد في التمسك
 منا والناظر في اذنه واحد لو كان في الوجود واجبا
 الوجود لوجب ان يتمايز بعد انشراح الكما في مفهوم واجب الوجود
 فيكون كل واحد منها مركبا فيكون ممكنا ولانه اذا اراد احدهما
 حركة جسم واراد الآخر تسكينه فان وقع مرادهما لم يتم اجتماع
 التقيض وكذا اذا التقيضا وان وقع مرادهما كان من
 وقع مراده هو الله والسبع الثامن في العدل
 فيه مباحث الاولى في اقسام العقل العقل اما ان يكون له صورة
 زائدة على حده فيكون الحركة السامية والناظر ان يكون وهو
 اما حسن او قبح والاول اما ان لا يكون له صورة زائدة على حسنه
 وهو المباح وسموه بانه لا مخرج في فعله ولا تركه ولا ذم
 فيها واما ان يكون له صورة زائدة على حسنه وهو واجب
 وهو ما يستحق المدح بفعله والذم على تركه مع العلم والتفكير
 من الخيرة او الذم وهو ما يستحق المدح بفعله ولا يستحق
 الذم بتركه اذا علم فاعله او دل عليه الثاني في حسب
 اهل العدل الى ان العلم بحس بعض الاشياء كصدق النافع
 والابتناف وشكر المنعم وكبحها ضرورية والعلم بغيرها
 كالظلم والنساق وكلفه لا يطاق ضرورية وذمها
 الاستعانة الى المنع في ذلك لانه العلم بالضروري حائل
 بما قلناه والمشارع مكابر ولهذا يحكم به من لا يعتقد زعما

ولا مشترك

ث

فصل

ث

لان القول في الحسن والقبح العقليين يقتضي رفع الحكم الشرعي
 لانه لو جاز ان يصدر القبح من الله لم يبق الوثوق بوعده ووعده
 واما ان الحكم الشرعي لا يقتضي الكذب ولا تفتيد المؤمن على الله و
 اما ان الكما في قوله والنوا الى باطله بالا جماع اجبت الاشياء
 بان الضروريات لا تغايرت بينها ونحن نختار في العلم
 بحسن التصديق والعلم مع الكذب وبين العبد ما ينبغي ان اجتناب
 التقيض ولان الكذب يحسن اذا اشتمل على خفيص النقص او
 على الصدق يقول انا اكون غدا ولا اكون في كل وقت الكافر لا يمان
 مع علمه بغير صدوره عنه ولانه لم يكلف اياها لمب بالامان
 وهو تصديق الله في جميع ما اجبره من جملته انه لا يؤمن
 الخ ارباب المنع من المعدمين في الاول وحسن الخفيص لا
 يقتضي حسن الكذب فالاجابة المشتمل على الكذب من حيث انه
 كذب قبح ومن حيث اشتماله على الخفيص حسن فما يوجب
 يتقلب حسنا وبالعكس وكذا الوعد بالكذب حسن من حيث
 اوجبه الوعد عن الكذب وقبح من حيث هو كذب والعلم غير
 موثر في القدرة واجباره عن الكذب بانه لا يؤمن وقبح
 بغيره الثالث في اذنه لا يفعل القبح ولا يحل الواجب
 خلافا لما شاع في زمانه من عني بانه عن الصنع وعالم به هو
 حكيم فعلم قطعا انتفاءه عنه لوجود الصدق وهو علمه
 بتبعه وانتفاءه الا عني وهو داعي الى خسة او داعي الى الكثرة
 اجتنابا بانه لم يكلف الكافر ولا وجه له في الحسن والحوار
 المنع من انتفاء الحسن فان توفيق المكلف للمنافع امر
 مطلوب حسن وهو كما ثبت في حق المسلم ثبت في حق
 الكافر الرابع في خلق الاعمال ذهبت القصة

الى

في ان للعبد قدرة مؤثرة في الفعل الصالح منه وذهبت الشبهة

ان الله لو لم يقدّر في خلق القدرة والفعل معا و
اخر الشبهة واما للعبد الكسب لا غير لاننا نعلم بالضرورة الفرق
بين افعالنا الاختيارية ولا حظا ربه فلا فرق الا
القدرة ولانه نحن متابعون المطع ودم العاص وذلك
يتوقف على استناد الافعال اليها وهذا دليل على ان العلم
باستناد الفعل للناظر ورياء لا على العلم بالاستناد واحتجوا
بان ما علم الله ثم وقوعه وجب وما علم عدمه امتنع فلا قدرة
ولان الفعل حال استوار الراجح محال وحيث ان الرجح كالأرجح
وتنسخ الرجح فلا قدرة ولان العبد لو كان قادرا لكان
يوجب لاحد الطرفين ان كان للمرجح استجاب اثبات الصانع
ثم وان كان للمرجح فان كان من العبد تسلسل وان من الله ثم عند
حصول ذلك المرجح يجب الفعل وعند عدمه تنسخ فلا يكون مؤثرا
والجواب عن الاول ان الوجوب والامتناع لا يختان في امكان
الذي وقع الثاني ان امكان الفعل من حيث هو هو لا باعتبار
تساوي الطرفين ولا باعتبار الرجحان وعن الثالث ان العباد
يساوي بوجه احد مقدوره على الآخر للمرجح ومع ذلك فقدره الله
عابدة في قدرته وواردة على ما يعاير طاقته بالضرورة
الخامس في انه ثم يريد للطاعات وكساره للمعاصي خلافا لما
لنا انه ادعى الى الطاعات وصار فاعلى المعاصي
لان الله حكيم والطاعة حسنة والمعصية قبيحة فيكون ويدا
للحسن وكار للمعصية حكيمه ولانه امر بالطاعة ونهى عن المعصية
والاوسى من الارادة والنهي يستلزم الكراهة احتجوا بما تلو
كان يريد الطاعة من الكافر لكان مغلوبا اذا الكافر اراد

كان

البيان

المعصية

الفصل

المعصية والله ان اراد الطاعة والواقع مراد الكافر فيكون
الله ثم مغلوبا والجواب انه ثم اراد حصول الطاعة من الكافر
اختيارا لا قهرا التاسع في فروع العدل وفيه خمسة
الاول المكلف ارادة من محب طاعته ما فيه شقة ابتداء
بسط الاعلام وهو حينئذ من فعله ووجهه ان الله تعالى
الي الله ثم ولا الى غيره لعمد تكليف شخص لغيره ولا دفع ضرر عن
المكلف ولا جلب نفع اليه لتحقيقه حتى الكافر مع استفسار الفرض
فيقتضي ان يكون للتعبير حصول التمتع الا ان لا يمكن التبدل به
هو واجب خلافا للشبهة والا لكان الله ثم مغفيا بالقياس
الذي باطل لان الاغوار بالقياس قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح
وبين الشرطية ان المكلف فيه ميل الى فعل القبيح ونحوه عن
فعل الحسن فلم يقدّر في عقد وجوب الواجب وتكليفه
به ووقع الصبح وتكليفه بترك الاغوار بالقياس وشرط التكليف
علم المكلف بصفة الفعل وبقدر المستحق به من الثواب كالوا
وقدرته على ايصاله واستحالة فعل القبيح عليه وامكان الفعل
وكونه مما يستحق به الثواب كالواجب والندوب وترك القبيح
وقدرته المكلف على الفعل وهو ينقسم الى علم وظن وفعل الثاني في
اللفظ وهو ما يتدرب به المكلف من فعل الطاعة ويبعد عن
فعل المعصية ولم يكن رذيلة المكلف وهو واجب خلافا لما
والا لكان نقضا لفرضه التكليف لان الله اراد الطاعة
من العبد فاذا علم انه لا يخترع او لا يكون اقرب اليها الا عند
عند فعل اللطف فلم ينفعه ثم كان نقضا لفرضه وهو نقض
ثم عنه واللفظ ان كان من فعل الله وجب فعله عليه
ان كان من فعل المكلف وجب عليه ان يعرفه اياه وان يوجه

جب

الذي

شبهة المكلف تعالى الله عن ذلك

عليه وان كان من فعل غيرهما لم يخرج ان يكلفه الله ثم المملوك
فيه الا بعد ان يعلم ان ذلك الغير يفعله لا محالة اذ لا يتحيز
بوجبه على ذلك الغير لاجل مصلحة تعود الى غيره الا ان يكون
له مصلحة فيه كما وجب على النبي اذ الرسالة لتنع الغير
وتنع عليه الثالث في الآلام وموضان ومع حسن
والشع من فعل خاص والعوض فيه عينا والحسن اما من
فعلنا مع الاباح كذبح الحيوان او نديه كالا ضحية او وجوبه
كالدين والعوض في ذلك كله على الله ثم واما من فعله مع الماسح
الا يستحق كالعقاب او ابتداء كلام المبتد ارفع الدنيا اما
المكلف او غيره كما لا طفال ووجبه حسنا العوض الزايد بحيث
يجوز المكلف مع الام لو عوض عليه والتلف معاليه كما
لغيره فبالعوض الزايد يخرج عن الظلم وبما للظلم يخرج
العش الرابع الاغراض وهو النفع المستحق الخالي
من تضميم واجل ان لا واجب علينا بحسب مساواة الامور
الواجب عليه ثم يجب ان يزيد بحسب اختياره المكلف مع العوض
واختلف الفقهاء في العوض على المالم الصادر عن غير العاقل
كالسباع فبعضهم اوجبه على الله لانه لم يكنه وجعل فيه
الى الامور ولم يجعل له عقلا راجعته محسب العوض عليه ثم و
ذهب آخرون الى ان العوض على المولى لقوله علم ينصف
للجبار من القريب والانتصاف انما يكون باخذ العوض من
الغني وذهب آخرون الى سقوط العوض لقوله علم جرح العجابر
معجابر والجواب بهذا ان خبر واحد مع قولهم الباويل فان الحكم
اعم من ان يكون العوض من الخا او غيره وقوله علم جرح العجابر
جاء معناه لا يستحق به القصاص ومن قول بوجبه

كش

لا

العوض

فان العوض

فان العوض غير القصاص وهو واجب والا لزم الظلم وهل يجوز
ان يكن الله ثم من الظلم من لا عوض له في الحال يراى فعله حرمه
او يراى في الجاني واختلف في جوبه الجاني وجوبه من الدنيا بغير عوض بل
ينفصل الله ثم على الظالم بالعوض ويدفعه الى المطالبوم وسخه او اثم
واوجب التيقية لان الانتصاف واجب فلا مطلق بالتفصل
المباين فكل السيد الرخص الانتصاف واجب والتفصل والتيقية
فلا يتعلق الواجب بهما الخ مس في الارزاق والاحبال
والاستعداد الرزق عند العولية باصح الانتفاع به ولم يكن لاحد
منه المستفيع عنه لانه ثم او بالانفاق من الرزق ولا يراى ام
وعند الاشعية الرزق ما اكل فالجواب عندهم رزق وحوز طلبه
لان به يتولع الضرر ولقوله ثم فانشر في الارض واستقر امن
فضل الله وغير ذلك من الايات والاجل هو الوقت فاجل
الدين هو الوقت الذي يحل فيه واجل الموت هو الوقت الذي
محصل فيه واختلفوا ايضا المقتول لو لم يقتل فقتل الله يعيش
قطعا لانه لو يموت قطعا كان واخ غنمه بحسب البر وقيل انه
كان يموت لانه لو كان يعيش قطعا لزم ان يقاتل علمه ثم جهلا
والوجان ضعيفان اما القول فلان الاساءة حصلت باعتبار
تفويت العوض على الله ثم واما الثاني فلجواب كون علم الحياة
مشروطا بعدم القتل والسعد تنبيه الدليل فيما يباين به الاشياء
ومورضا وغلا رفا الرخص به السوء المخطى اعني جرت به العادة
في الوقت والمكان والعلم هو ما توافقه السمر تحت به العادة عا
في الوقت والمكان وكل واحد منهما اما من قبل الله ثم اوه
من قبل العبد فان كان النبي من الله ثم فما من
الله وان كان من العبد فما من العاثر في

يران

الضرورة

الانتفاع

حسن

كان

النقل

في النبوة وفيه مباحث الأول النبي ص هو الانسان المخرج عن
 الله ثم تغير واسطر احد من البشر والحكمة تدعو الى نصبه بل هو
 واجب خلافا للاشعية لان الاجتماع منطوق الشائع وانما يزيل
 مضادة يبرعه مستفادة من العلم دون غيره لعدم الاولوية
 واجبة كونهما لطفاً وبلك الشريعة لا بد لها من رسول يحمي عن نوع المعجزة الظاهرة
 في العقائد فاما عايدته لان التكليف السعوية يقرب الى فعل تكليف العقلية
 على فعل التكليف واللفظ واجب على التقدم ولان العلم بالعقاب ودوامه
 دوام الثواب في الامور السعوية الطائفة في التكليف واللفظ والالتفات
 الى في وجوب العصية لو لم يكن محصوا لزم نقص العرف و
 الذي باطل فالمقدم مثله بيان الشريعة انه اذا فعل عصية فاما ان
 يتبع ويوقع لانتع التكليف واما ان لا يتبع به فينتج فائدة البعثة
 وهو وجوب اتباعه ولانه مع وقوع للعصية منه يجب الاكثار عليه و
 منقطع محله من القلوب فلا يصار الى ما يروى عنه ولما ان لا
 يؤدى بعض ما اورد اياه فيمنع الوقوف ببقا الشرع لموازنته
 ومن هذا علم انه لا يجوز العصاير ولا الكسائر لا عدوا ولا سهوا ولا ظاهرا
 في التأويل ويجب ان يكون مترابعا عن ذلك من اوله الخ
 وان يكون مترابعا عن ديانة الابرار وعبد اللهات ليلامع التغير
 عنه فيسقط فائدة البعثة ولا يجوز السمو عليه مطلقا في الشرع
 وغير ذلك الثالث في طريق معرفته ومخلق المخرج
 به عقيب الدعوى والمخرج هو الاتيان بما يحق العادة مطابق
 للدعوى والاتيان بما يحق العادة يتناول الثبوت والعدم لما
 الثبوت كالتكليف العصبية والاشفاق التروا اما العدم فكلم
 المتأخر من حل الكيزين حل البير وكلم العرب عن الاتيان
 بشئ قران العزيز والفعل الخارج للعادة قد يكون متقدرا عليه

واجبة كونهما لطفاً
 على فعل التكليف
 السعوية

ولا غلط
 ان مع منه

سوء

كلمتي

كلمتي الحيرة وقد يكون في صفة كقطع مدينة وكلما هو واختلف
 في جهة ايمان القران فقال السيد الرضوي انه الصفة مع ان الله لم يفر
 العرب عن معارضة بان سلبهم العلوم التي كانوا يتكلمون بها عن معارضة
 القران لانه لو كان يجوز الاعتبار بالصفة لكان اعجازة من غير الناطقة
 المؤداة لوالتركيب او هما معا ولا قسم بامرنا بالاطلة لان العرب كانوا
 قادرين على المعقوف والتركيب ومن قدر على المؤداة والركب قدر عليها
 بالضرورة وقال الغياثيان ان حجة الاعجاز هو النقص او لو كانت
 اذ لو كانت حجة الاعجاز الصفة لوجدوا ذلك من انفسهم ولو وجدوا
 لم يجدوا به مع اصحابهم ولانه لو كان ركبا في الغاية لكان الاعجاز اظهر
 الرابع في اثبات نبوة نبينا محمد ص ويدل عليه انه ظهر عايدته
 المعجزة التي يعنى فيكون رسولا حقا اما ظهور المعجزة عايدته فانه ظهر
 عايدته القران وهو محج لانه يتحدث به العرب مخوفا عن معارضة
 فانقاد بعضهم الى تصديقه وبعضهم الى التجاربه والقتل مع ان المعارضة
 لو امكن لكان اهل ولا ظهر عايدته افعال خارقة للعادة كالاشفاق
 التروا والمار وكل من ظهر عايدته المعجزة فهو نبى لان العلم الضرورى حا
 بان من ادعى رسالة ملك وطلب من الملك ان يخالف عادته ليعلم
 له فحالف الملك عادته مرة بعد اخرى عقيب طلب رسوله منه فانه
 صلاح في دعواه كذا كذا النبي ص لما ادعى الرسالة وظهر المعجزات
 كالقران والاشفاق التروا وغيرها فانما تعلم بالضرورة ضرورة واحتجاج
 اليهود بان النسخ باطل لان المكلف به ان كان مصلحة استعمال النسخ
 والاشفاق الاربع وبان موسى علم قال يمشوا بالاسبوت ابدوا بان
 موسى علم ان بين دوام نزع استعمال النسخ وان بين انقطاعه
 وجب نفعه وان لم يتبين شيئا النبي من نزع بالرة باطل لان الاعجاز
 مختلفة في المصالح فيما في النسخ لتغير المصلحة وقول موسى علم غير معلوم

المعجزات والاعجاز

الحكم

صل
 يتا

والقوات انتطع لان تك نصوت على اليهود والامن شذ سلكا لكت
 لفظ ان بيد لسان الشخ لور ودمه القوية احكام سنوخته عديم
 لم يتقل الانتطع م بيان الانتطع تو اترهم الخ مس الانبياء الرزق من
 الملكة لقوله ان اصطيح ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران علي
 العالمين ولما تم بعدون الله تم مع معارضة القوى السماوي
 اجتجت المعنة لقوله ما نسا كاتحن هذه الى ان يكونا ملكين او
 يكونا من العالمين وقوله لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله
 ولا الملكة المقربون الجواب الراد ان يكونا ملكين لا يعتديان و
 لان بفضل الملكة وقت مخاطبة اليكس لا يقتضيه تفصيلهم وقت
 الاجتناب رولانية حكاية قول ابيين وذكر الملكة عقيب المسح لابل
 على انهم افضل لان بعضهم ذهب الى ان المسح ابن الله وخبيب
 بعضهم الى ان الملكة نبات الله فنيق الله عنهم الاستكاف عن العبودية
 الحادي عشرة في الامامة وفيه مباحث الاول الامامة رياسة
 عاتية تختص من الامتصاص في امور الدين والديانة واجبة على الله ثم
 لا تتناطف وتكمل لطف واجبة فالامامة واجبة اما الصغرة
 فضرورية لا يتصور ان الناس تنه كان لهم رئيس يرد عنهم عن المعاصي
 ويحكمهم على فعل الطاعة فان الناس يصرون الى الصلابة اقرب
 ومن الفساد ابعد واما الكبرى فقد تقدمت لا يقال اللطف انما
 يجب اذ لم يتم غيره متعامه فاما اذ اتم غيره متعامه فلا يجب فلم
 قلتم ان الامامة من قبيل الاول او قولنا انما يجب اللطف اذ لم
 يستل على وجهه فقلتم لا يجوز ان يكون هذا اللطف متعلما على وجه
 فتح لا يعموده ولان الامامة انما يكون لطف اذ كان الامام ظاهرا
 مبسوطا اليد لمحصل منه منفعة الامامة وهو انزاجا والمعاصي اما
 مع غيبة الامام وتكون يده فلا يجب الانتصار فالكثرة الامامة لانا نقول

لم يتقل الانتطع م

دكمه

ان

صل

التمار

التي بقطار في جمع الاصناف والامانة الى نصب الرئيس في
 حفظ نظامهم قد دل على انتشار طريق آخوسوى الامامة ووجه النعم
 معلومة محصورة لانا نكتفون باحتسابها فلا بد ان يكون معلومة
 والآن لم تكلف بالاطلاق ولا شيء ممن تلك الوجوه محققا للامامة
 والعلامة موجودة وان كان الامام غائبا لان تجوز ظهوره في
 كل وقت لطف الائمة في صفات الامام بح ان يكون معجوبا
 والآن لم تكلف في الثاني باطل فالحكم مثله بيان الرطبة ان العلة
 المتقضية لوجوب نصب الامام بواز الخطا على المكلف فلو كان
 عليه الخطا لوجب افتقاره الى الامام اذ يكون لطفه والامانة ايضا
 وتسلسل دلالة الحافظ للشرع بقصور الكتاب والستة عن تفاصيل
 الاحكام والاجماع لا بد له من احكام دليل اذ صدره عن غيره
 دليل محال والامانة تسلم القول في الذين يجدون الشقي والامانة
 الاشارة ان فيها بين العقلاء ولا يحيط بالاحكام اذ الامام مختلف
 فيها والقياس ليس بحجة اما اول فانه في هذا الظن ان لا يخطئ
 غالبا واما ثانيا فلان من الشارع على جميع المخلفات وتنفيق
 الشائعات وح لا يتم به القياس والبرائة الاحدية بجمع
 الاحكام فلو كان عليه الخطا لم يات من حفظه للشرع ويجب ان
 يكون افضل من ريعيته لفتح تقدم المنقول على المناصلي لقوله
 ان من يدرس الى الحق الحق ان يتبع الحق لا يدرس الا ان
 يهدي ويدخل في ذلك كونه ارنه واورع والشيخ واعلم والكرم
 ويجب ان يكون مخصوصا عليه لانا شرطنا العصمة وبني
 من امور الباطنة التي لا يعلم عليها غير الله فيجب ان لا يخطئ
 بالنقص لا بغيره الثالث في ان الامام بعد رسول الله
 م عليه واكد هو على اني طالب ويدل عليه وجوه الاول وان

الموت

التم

الافقار

الامام يجب ان يكون معصوما على ما بيناه ولا شيء من الصحابة الا
 ادعى لهم الامة غير المعصوم فنحن ان يكون هو الامام والمقدمة الثانية
 اجماعية النقل للتواتر من الشيعة خلفاء من سلفه قبله
 الخالف ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله صلى عليه باجر المؤمنين باجلية
 بعده قوله تعالى وكنتم له رسل قدوة واولئك هم الصالحون الذين آمنوا
 الصلوة وآتوا الزكاة وهم راكعون والاسند لابي بصير في علم
 مقدمة احديهما ان لفظة انما تفيد الحصر وهو متفق عليه بين اهل
 اللغة الثانية ان لفظة الوحي ما يراى بها الاولى بالتحقق وهو
 مشهور عند اهل اللغة وسقط في العرف لقوله علم انما امره
 نكحت لنفسه باذن ولما فكاحا باطل وقوله السلطان وفي
 الرعية وروى الامم وفي الميت الثالثة ان المراد من الذين امنوا
 بعض المؤمنين لانصافهم بعضه ليست عامة لكل المؤمنين ولانه لو
 كان الجميع لكان الوحي والموتى واحدا وهو محال الرابع ان المراد بذكر
 البعض هو على علم الاجماع على انه هو الذي تصدق بجماعة حال كونه
 فزنت هذه الآية الخبر التواتر يوم القدر من قوله علم الت
 اولى مشكها بالنسبة قالوا لا يا رسول الله فقال من كنت مولاه فهذا
 علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره
 واخول من اخوله وادرك الحق معايناه دار ونفط مولى يراى بالوحي
 بالتحقق انما اول فلان استعمالا لفظيا ليس السيد العبد مولاه اي الوحي
 به وانما ثانيا فلان متعارف معانيها سوى المطلوب وانما ثالثا فلان
 مقدمة الخبر يدل عليه قوله عليه السلام ان انت مت مع من اتى محي
 الا انه لا ينبغي بعدى والنزول منها للجهنم والا للاح الاستئناس بها
 ومن جملة منازل جهنم انه لو عاش بعد موت كان خليفة له
 لانه كان خليفة له في حال حيوانه لقوله اخلفني في قومي فيكون كذلك

سنة

الاول

الرابع

بها

بارون مح

بعد وفاته والا لكان مؤزلا عن تلك الولاية فيكون غضا من منصب
 النبوة لانه كان رسولاً مفترض الطاعة فلو عاش وجب عليهم
 طاعته انما علم كان افضل الصحابة فيكون هو الامام الموحد
 الصغرى من وجه الاول ان جمع من الفضائل الشخصية كالعلم والكرام
 والكبر والفضائل البدنية كالزهد والعبادة والشجاعة وغير ذلك
 ما لم يحصل لاحد من الصحابة انما علم كان في غاية الزكاء والفضيلة
 والحرم على تحصيل العادف وانتشار الفضائل والمتابعة للرسول علم
 والنبوة علم كان شديد الحرص على التكامل والملازمة بينهما شديدة
 بحيث لا يملك عنه في كل الاوقات ومع تحول الغافل وتحقق الوحي
 وانتشار الواقع يحصل التاثير على احواله قوله علم القفا
 على القضاء يستلزم العلم والذين وقوله علم انما مدنية العلم على
 بابها واتفق المفسرون على ان قوله ثم يقبها اذن واعية على علمه
 قوله علم ككرت في الوسادة فكيف بين اهل التورية يتوهم
 وبين اهل التاويل ما يجتهدون بين اهل التورية يزعمون وبين اهل
 التاويل يزعمونهم وذلك يدل على احاطة مجمع الشرايع ولم يحصل
 لغيره من الصحابة ذلك ان الصحابة كانوا يرجعون اليه
 في الاحكام وياخذون عنه الفتاوى والمقلدون ويرجعون عن
 اجتراحهم اذا خالفوه واخطاهم ككرهم في الاحكام وادعاهم على زللهم
 فزجوا اليه القضايا الغريبة والاحكام العجيبة التي
 حكم بها ولم يستطع احد حكمه على الا ان يصدق زنة قيد العبد وهو
 في رجله قبل حله بوضع رجله مع القيد في قصعة مملوءة بماء ثم
 رفع القيد ووضعه برادة الحديد حتى انتهى صعود الماء الى مكانه
 اتولا واره بصدقة زنة البرادة فكيف بين صاحب خمسة ارغفة
 وصاحب الثلثة لما اذا اختلف في الاكل فربي لما يابته دراهم

الاول

الاول

الاربع

الخامس

وحي

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كل شيء حكما وعلما
 واما ما ذكره من ان
 الله تعالى قد جعل في
 كل شيء حكما وعلما
 واما ما ذكره من ان
 الله تعالى قد جعل في
 كل شيء حكما وعلما

لما شاهدنا ان صاحب الملة درهما واحد اوصاه حكمة
 الباقية حيث قسم الارغفة على اربعة وعشرين جزءا غير ذلك
 من التفت التي لا تعد ولا تحصى ان جمع الفضل يفتنون
 اليه فان اهل التعبير يرجعون في علومهم الى عبد الله بن عباس
 فوعدوا له على علم حتى روي انه خرج اليه الباء من اسم الله الرحمن
 الرحيم من اول الليلة الى اخرها والمغزاة والمناجاة يا اخوان علمهم
 عنه علم وكذا النجوم ومستنبطه والادب عليه ودافعه لا يلو
 الا ترى وعلم الاول موجود في كلامه دون كلام غيره وغير ذلك من
 العلوم انه كان اسبح القحطية حتى ان الفجر ياجتبا كانت
 على يد ولا يبارزه احد الا قد وقايعه في الاربعة عشرة سنة
 كثره ولم يستعد احد تقدم ولا تحده من تارة عنه انه علم
 ازمد القحطية ولم يترك الدنيا احد سواء حتى انها طلعتا لطلعا
 مبالغة لتركها والرفض لما لم يمكن احد من محاراة ولا محقا
 اجد حجة في التركة حتى كان يعوم النهار ويظن على قليل من
 جوش الشعير وكان يحقد عليهم فقل له ذلك فقال اخاف ان يصح
 احد ولا يفيده اذ اما وقال والله لقد وقعت موزعة هذه حتى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كل شيء حكما وعلما
 واما ما ذكره من ان
 الله تعالى قد جعل في
 كل شيء حكما وعلما
 واما ما ذكره من ان
 الله تعالى قد جعل في
 كل شيء حكما وعلما

من المسكين ص

الزمان

الناصح

الناصح

الناصح

الناصح

المسكين والسم
 واليسير

استحييت من رافقها وهذا سبيل لم يسلك احد سواء
 انه علم كان احمد الناس ولم يمكن احد ان يرضى به حتى ان زين
 العابدين حتى علم مع كثرة عبادته ونسكه كان يصلي كل يوم
 ليلة الف ركعة وكان يرمى صحيفة على علمه بالتنجي ويقول
 انا بعبادة علي علم انه علم كان الكرم الناس
 بعد رسول الله صلى الله عليه وآله علم عدة جدا بينه ونصدق
 بما واثق بقرينة وفوت عياله ثلثة ايام ونزل فيه ويظنون
 الطعام عاجبة مسكينا وميتا واسير الى اخر الاية ونصدق معه

محمد بن
 محمد بن

الناصح

عدة واراد لم يخلف شيئا من المال اصلا احباره
 بالمغيبات تدل على فضيلته وذلك في عدة مواطن كاجازته
 عن نفسه الشريفة بالقتل وقتل ولده الحسين علم واجازاته
 في واقعة النهروان وغير ذلك وهو كثر لا يعد ولا يحصى وقد
 ذكرناه في كتاب نبأية المرام واذا اثبت انه كان افضل كان
 اولى من غيره لما تقدم الرابع في امانته باقى الائمة
 عليهم السلام لا يتنا وجوب العصمة في الامام وجب اختصاص
 الائمة بالاشياع غير علم السلام والالتم في الاجتماع اذ
 كل من اثبت العصمة قال بامانته خاصة دون غيرهم والفضل
 المتواتر من الشيعة خلفا عن سلف ينص اليه صل عليه والاعلى
 واحد واحد منهم ينص كل امام على من بعده ولا يرضى به غيرهم
 لم يكن افضل منهم ولا مساوهم في الفضل بل كل واحد منهم في
 زمانه كان افضل من كل موجود من اشخاص البشر فيكون اولى
 بالائمة والامامية الامام عليه السلام اما نحو عيسى من اعدائه
 وخوفه على اوليائه فلا يظفروا ولا خاصا والامامية خفية
 استأثر الله بعلمها ولا استبعاد في طول عمره علم فقد وجد
 في الامانة الماضية والقرون الخالية من عمره امد الطول
 من عمره واذا اثبت ان الله تعالى قادر على كل مقدور ولا شك
 في امكان بقائه على مدة طويلة فلا استبعاد وجوب القطع
 بوجوده علم هذا هو الطويل للفق الدال عليه من النبي صل
 ومن الائمة المتقول متواتر بين الائمة ولو جوب تصب
 الرعي في كل وقت وجوب عصمة الائمة عشر
 في الامور الموقوفة والتي عن التكرار لا يطلب الفعل بالقول
 على جهة الموقوفة الفعل الحسن المحقق بوصف زائد على

الناصح

الناصح

الناصح

حينئذ اعرف فاعلم ذلك او دل عليه المنكر الفعل الصحيح اذا
عرف فاعلم ذلك او دل عليه والنهي قد الامر والامر من الامر
ان يكون قول او فعلا وكذا النهي قال الامر بالمعروف هو الحيل على
فعل القاعات والنهي عن المنكر هو المنع من فعل المحصنة وهما
قد يجان باليد واللسان عند الزنا كما وبالقلب بطلن او ايقاها
لكنها لطف فان الكلف اذا عرف انه اذا ترك المعروف او فعل
المنكر منع من ذلك على بعض الوجوه كان ذلك صادقا له عن
ترك المعروف وفعل المنكر ولما انقسم المعروف الى الواجب و
الندب انقسم الامر اليها والمنكر لانقسم فلا ينقسم النهي عنه وطريق
وجوبها التسع خلافا لبعضهم وان لم يلزم ايقاع كل معروف وارتضاع
كل منكر او خلافا له بالوجوب وان في تقسيمه باطل بيان للملار
ان الواجب العقلية عامة على كل من تحقق فيه وجه وجوبها
ولما كان الامر بالمعروف هو الحيل عليه والنهي عن المنكر هو المنع
منه فالوجوب بالعقل لوجب عليه ته فان فعلها لم يلزم ارتضاع
المنكر ونهج المعروف والوجدان بخلافه وان لم يفعلها كان
انتهى محلا بالواجبات وهو باطل لما تقدم وانما يجب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط علم الامر والنهي ان يكون
المعروف موقفا والمنكر منكرا تجوزنا اثر الامر والنهي
انقسام المفسدة عليه وعلى غيره فمن لا يستحق وجوبه على
الكفاية لان الوضو تفصيل للمعروف وارتضاع المنكر
الثالث في المعاد وفيه مباحث الاولى حقيقة الانسان
اختلف الناس في ذلك اختلفا عظيما وتعدت مذاهبهم
واخطبت اراؤهم في ذلك وقد بينا اكثرهم في كتاب المنافع
واستقصينا ما بلغنا من اقوال بل العلماء وذلك في

كتاب النهاية ولتقتصر في هذا المختصر على المشهور وهو مذاهب
الاولى لمية اكثر المتكلمين من قول العوالي آفة لا ينطق عليها الزيادة
والنقص والثاني مذاهب الاولين ان الانسان عبارة عن جوه فرد
متعلق بهذه البدن تعلق العاقل بعشوقه واستدلال الاولون
بان كل عاقل حكم على ذاته بفعل ولا تصاف بالعوارض النفسية
من غير ان يشتر بذلك المرداضح الآذون بان منها معلومات غير متصفة
فالعلم بها غير منقسم فكل العلم غير منقسم وكل جسم جسام متقسم
مثل العلم بجسم ولا جسامياتها اربع مقدمات الاولى ثبوت العلوم
غير المتقسم وموطاها فاعلم واجب الوجود وهو غير منقسم ولا العلوم
ان كان بسيطا فهو غير منقسم وان كان مركبا استحال موقفة الابد معرفة
السياسة ولان النقطة والوحدة والآن معلومات غير متصفة الثانية
ان العلم بها غير منقسم لانه لو انقسم لكان جزره اما ان يكون علميا في العلوم
واما ان لا يكون علميا او يكون علميا بذلك العلوم او يوزر ذلك العلوم
الاقسام الثلاثة باطله اما الاول فلان عند اجتماع الاجزاء ان لم يحصل
او زائد لم يكن العلم علميا وان حصل كان التركيب في فاعلم العلم او فاعلم
لانه واما الثاني فلا شذوذا له المساواة بين الجزر والكل وهو محال واما
الثالث فلا شذوذا له انقسام العلوم وقد فرض غير منقسم والثالثة
ان محل العلم غير منقسم لانه لو انقسم فان كان حاله في جزء من تلك الكلام
اليه فان حل في كل جزء لم يلزم انقسام العلم وقد فرض غير منقسم او طول
عرف واحد في حال متعددة وهو محال الرابعة ان كل جسم جسام
منقسم وهو بناء على نفى الجزر الذي لا يجوز والاعراض اما القديمة الاولى
فبطلت واما الثالثة فمنوعة لاستلزام نفى الماتيات الكثرة ولمع كون
التركيب في الثاني والفا على فاقه عما قد ير حصول الزيادة وليس المساواة
في الحقيقة على تقدير المساواة في العاقل والكل لانه ايضا لا شذوذا بالوحدة

والاضافة والرابعة ايضا وقد تقدم الثاني في اعادة المعلوم
اختلف الناس من جهة المحققين والاشياء من جهة الاولون فقد
احتجوا بان عدمه لم يبق له مزية حتى يصح الحكم عليها بان مكان ولا لا
اعيد لا عيدهم وقت فكون متباعدات ولا تفارق امتياز عن
مسله لو وجدوا في الاخرى فقد احتجوا بان يمكن الوجود والعدم
ما يتبعها فيكون قابلا لها ومع عدمه لا يحج عن الامكان كالحالة
انتقال الظاهر من الامكان الى الامتناع وقد بحثنا عن كلام القومين
كتاب النهاية وللقواعد اعمار الضرورة على الحكم الاول
في حق عدم العالم خلاف الفلاسفة واكثرهم لانه محدث فكون
ما يتبعه قابلا للوجود والعدم بالضرورة لان استحالة الوجود لو كان
لانه كان واجبا لذاته هذا حلف والآيات المطلوبة وبطلان عدم
ام لا من منه لا بد للغير وانما عده والآن لم يعد لاستحالة اعادة المعلوم
عنده بل انما ينفرد في اجزائه ومن جوز اعادة المعلوم حكمه
لقولهم كل شيء ما كذا والآوجه وتاويله ابو الحسن بالوجه عن الانتفاع
والحق جواز استناد عدمه الى الفاعل الى ضد هو انشاءه والى
نفي فعله البتة لا تقدم من بطلانها وكذا في كذا الفلاسفة وانتشار
الكواكب لا تتأمكنه مجددة وهو فارق لا خبار الصادق عليه عنه
الترافع في امكان خلق عالم اخر خلاف مع الفلاسفة
لانه لا امتنع لا وجد هذا العالم لوجوب تساوي الامثلة في الاحكام
ولاجتماع القول في اوليس الذي خلق السموات والارض الآية
اجتماع الفلاسفة بان مكان الخلق جسيما ضعيفا لا تقدم من
جوازه ويخصص الخاص بامتيازها باختياره في الخامس في
وجوب التعلق بالانقطاع المكلف لانه وجوب اتصال الثواب
وجوب القول بانقطاعه لكن المتقدم حقا اجاعا ولا يتبين حكمته

والثاني

والثاني مثله وبيان الرتبة لولا انقطاعه لزم الاحتجاج
هو بيان المكلف والحدود ليست ملجئة لتجوز استحالة عدم
الشعورية وتخيير النبي صلى الله عليه واله الاعراب بين القتل والاسلام
الحار وحسن في ابتداء المكلف لتأنيده دخول في الاسلام بعد
الاستبصار وامكان سماعه للادلة خلاف ما لو بقي على كفره فانه
يجوز ان لا يسمع اذ لا يسمع فلا يحصل الاستبصار واسلامه جسيما
لا يستحق به ثوابا الثاني في اثبات المعاد البدني
للآلاف مع الفلاسفة اعلم ان صحة معاد البدني يتوقف على
اثرين احدهما انه قادر على كل مقدور والثاني انه عالم بكل
معلوم ولهذا قال الكتاب العزيز قد استعمل على اثبات المعاد
البدني في عدة مواضع وكل موضع حكم فيه باثباته بقرائن
المقدمين اما افتقاره الى القدرة فظاهر اذا انقل الاختيار
انما يقع بها واما افتقاره الى العلم فبان الايمان اذا تفرقت واراد
الله سبحانه جوعا وجب ان يترك كل جز الى صاحبه وانما يتم ذلك
بعلية الابراهم وتساويها حيث لا يكون جز من بدن زيد مع جز
من بدن عمرو وكذا ان جوزنا اعادة المعلوم قلنا انه
ثم بعدم العلم بجسده واما امكان الاعادة بعد ما بين المتقدمين
فظاهر لان جمع الاجزاء بعد تفرقها لا شك في امكانها كما لا يخفى
وكذا ان جوزنا اعادة المعلوم واما الوقوع فقد دل عليه
السمع فانما يعلم من دين محمد صلى الله عليه واله وقول المعاد واليهائي والآية
قد بينا انه يحكم بوصول مستحق الى مسخرة فلان من الاعادة
احتجوا بان الاعادة ان وقعت في هذا العالم لزم الدوام
وان وقعت في عالم آخر لزم الخلق ولان الانسان لو اكل مثله
فان اعيد المأكول الى بدن الاول ضاع الثاني وبالعكس

طلب

والجواب عن الاول ان الداخل انما يلزم لو بقي هذا العالم
 وكان ملائكة على تقدير عدمها وبوت الحار فلا وعن الثاني
 ان الاكل بالنسبة الى الاكل ليس من اجزائه الاصلية فيها
 الى الثاني ولا يوضع احدهما اذا ثبت هذا فاعلم انه يجب
 عقلا اعادة من يستحق ثوابا وعوضا على الله تعالى غيره
 لوجوب الانتصاف ومن يستحق عليه العوض وسرعا اعاد
 الكفار واطفال المؤمنين ومن عدا هؤلاء من اعادته
 الساع في استحقاق المستحق للثواب والفاصل للثواب
 الثواب هو النفع المستحق المقارن للتفريط والاحمال فلهذا
 في استحقاقه بالاطاعات فالله تعالى عليه المعركة وذكره وانما
 الاشاعة والكسب لئلا ان التكليف مشقة فان لم يستلزم عوضا
 كان قبيحا فذلك العوض ان فتح الاستدانة به كان توسط
 التكليف عبثا فتبين الثاني انما يجب الاشاعة بانه هو الحكم
 فلا يستحق عليه شيء وبان المراد ان وصل اليه الثواب بفضاء
 الاستحقاق فاقول انما لم يرد طاعته عن عوضه البهيماني ما
 نعم الله تعالى لا يحصى فالشكر عليها يكون ابلغ ما يمكن وهو العبادة
 والتذلل فلا يستعقب ثوابا فان المودر لما وجب عليه لا
 يستحق به عوضا والجواب ان الوجوب ليس هو الشرع بل هو
 المدح والمزيد لا يستحق ثوابا لان شرط استحقاق الثواب
 الموافقة ولم يحصل لان حاله لو كان شرط لنزول ان يكون العلة انما
 يكون حال عدمها لا حال وجودها لاننا نقول الاستمرار على الطاعة
 هو الشرط وهو المراد بالموافاة لا عدم الحيوة وقول البعض ضعيف
 فان الشكر هو الاعتراف بنعمة النعم مع ضرب من التقدير وهو
 ضروري للعقل او لا فكيف كل عامل بوجوب شكر النعم بهذا

السابع

المنع

المنع انما يكون الشرع فلا واما استحقاق العاصي للعقاب بالمعصية
 فقد اتفق اهل العدل عليه خلافا للاشاعة لكنهم اختلفوا في المصلحة
 على انه عقلي والرجحية هو الثانية عما انه متقى واجبت العقوبة بان
 فعل العقاب لطف فيكون واجبا اما العقوبة الاولى فلان المنع
 اذا علم انه متعصبي عقوب كان ذلك زاجرا عنه واما الثانية
 فقد سلفت ان من في ثوابا مباحث الثواب والعقاب
 وهي سبعة مباحث الاول ذنب المعصية الى ان العلم بدوام الثواب
 والعقاب عقلي لانه داخل في باب اللطف فيكون اذ حل في
 الوجوب ولان علة الثواب والعقاب الطاعة والمعصية
 وما علة من المدح والذم الذي يتبين فيلزم دوام العليتين فيلزم
 المعلولان الاخران ولان الثواب والعقاب يجب خلوصهما عن
 الشوائب فلو كانا منقطعين لكان الثواب مشوبا باللام للباطل
 والعقاب بالشرور وكذلك يجوز توقف الثواب على شرط
 ولا استحقاق العاصي بالثواب بالثواب لان موافاة الله
 ثم طاعة مستقلة بنفسها استحقاق الثواب مشروط بالموافاة اذ
 ساقط بالعقاب لقوله ثم ليس اذركت لم يحطن عملك فتقول العدل
 لم يقع باطلا في الاصل على تقدير الشك واللا لا علق بطلانه على
 الزك المتجدد واذا ثبت هذا فلا استحقاق ان كان ثابتا كان محض
 بطلانه سقوطه بالزك وان لم يكن ثابتا كان محض بطلانه عدم
 بشرط الاستحقاق الذي هو الموافاة فلم يستحق الثواب فيكون العدل
 باطلا في الاجابات والتكفير لثبوتها حادثة من المعصية ونهاها
 جماعة من المرجعية والامامية والاشعرية لئلا يثبت الزم ان يكون
 من فعل احسانا واسارة متساويين بمنزلة من لم يفعلها ومن
 زاد احد جانبا بمنزلة من لم يفعل الاخر وهو باطل قطعيا ولان الثواب

المنع

الاول

الثاني

الثالث

علم

ن

الرابع

مع الانفس باللسان وعند المعزلة انه فعل الطاعة
 لنا انه قيو الايمان سفي الظلمة تولدته الذين امنوا
 ولم يلبسوا اي شئ بظلم وعطف عليه فعل الطاعات في
 قوله الذين امنوا وعملوا الصالحات وكل ذلك يدل على
 المعاصرة اجتمعا بان قاطع الطريق ليس يؤمن آية الصفة
 طاعة يدخلهم النار وقوله ولم في الآية عذاب عظيم وكان
 يدخل النار من قوله ركبوا الراكب من دخل فقد ارتكب ذنبا كبيرا
 فلقوله يوم لا يؤمن بالله والذين امنوا مع الجواب عنها فحاشا
 العذاب العظيم في دخول النار سئلنا لكن عذاب خصيصا للكافر
 ان المؤمن لا يحارب الله ورسوله غايبا سئلنا لكن في المؤمن
 الرضا عن الصالحين اليه ما قالوا بغيرهم والايمان لما كان التوحيق
 لم يقبل والتقصان خلافا لله ولما كان عبارة عن القدرين كان
 صاحب الكبرية مؤمنا خلافا للمعصية فانهم لم يسوا الا فاسق
 ولا كما قالوا امتروا من بين المرتين والكفر هو انكار ما علم بالضرورة
 مع الرسول عليه والفسق لغة الخروج عن الشئ والعارضة فوليست
 خروجها من بينها وفي الشرع الخروج عن طاعة الله والكفر والتفريط
 اطوارا لا يان واطيان الكفر ولكن آخر هذا اخر ما اورد في هذه
 المقدمة ومن اراد التوطيل فليكتب كتابا المتسهباية الهامة في علم الكلام
 ومن اراد التوسط فليكتب كتابا مشتملا الوصول والمناجاة وغيرهما
 من كتبها والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد والجميعين كتاب
 نعم المشتمل في اصول الدين ليله السلام من ذي الحجة سنة ثمان
 واربعمائة ثمان مائة من محبة نبوية على يد العبد الضعيف
 محمد بن الحسين

الناموس
 الحق

الرتبة
 الايمان عندنا

سنينا

اصل الدين ولو الادب والعلوم
 والكليات حتى تحضر العباد

محمد بن الحسين

السلام عليه السلام ان الله حرم الحجة على من يكل شيئا من الطعام وغشيان نظرات اليه

روى رسول الله انه دخل على علي عليه السلام مسورا اجبر اقليم عليه فذ عليه
 السلام وقال ما رايتك اقبلت على مثل هذا اليوم فقال ما جئت ابشر
 اعلم ان في هذا الساعة نزل جبريل وقال اني نزلت اليك السلام ويقول بفر
 عليا ان شيعته الطابع والعاصي من اهل الجنة مما سمع علي عليه السلام فقالت
 فرساجه ارفع يدي الى السماء ثم قال اشهد الله على اني قد وبنت
 لشيعتي نصف جناتي فقال فاطمة عليها السلام اشهد علي يا ربنا
 اني قد وبنت لشيعتي نصف جناتي فقال الحسن عمن شيعتنا
 وقال الحسن كذلك وقال النبي صلى الله عليه وآله ما انتم باكرم مني
 اشهد علي يا رب اني قد وبنت لشيعتي نصف جناتي
 فقال الله عز وجل ما انتم باكرم مني اني قد غفرت لشيعتي
 محبة وتديهم جميعا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا وربكم
الحق انهم لم يأتوا بخلق جديد
واخرجت بدار مصنوعا من ارباب الله
بوجوب وجوده من شأكله الارباب
مساعدة الاصحاب واشهادان لادراك ان
الملك والارباب منفذ يوم البعث
من الارباب والاصحاب
المبعوثين من ربهم وعلى المطهرين
الارباب مخلوقا فانية
بل ادم الارباب مسترة الى يوم الحساب
شريعة الذكر فظيمة العز لا يورث من الالبية والافان
التورية ثم تنفذ بحب تعادلت العلويات
تنافس الفضائل ولا شك ان اتم العلم
والعلم واجب الوجود ونفسه لا يكون
وموجبا لارتفاع الارباب من ارجاء
الفضائل على وجوب معرفته على الاعيان
وكونها موضوعة عليهم
على كل من وزاني يجب على كل عالم
ويطلب كل مقلد بل يجد العلم
رايت شيخنا الاعظم الامامنا الاكرم
الفقيه الذي فاق بعلمه علماء العراق
على الاطلاق اوجدهم من رتبة العرش
وارث علم الانبياء والمرسلين
والكلمات الانسانية جامع الفضائل
الاوائل سيد قضاة الاجل والمسلمين
من المذاهب الاثني عشرية الامام
ومراده من رتبة العرش

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, mentioning 'मन्त्र' (Mantra) and 'शिव' (Shiva).

البدل
بخشید
الشارع
مهور
بخشید
الشارع
مهور

الدين يوم
يقام
بغداد
الغرفة
المدخل

الحیاتیہ اور المقاصد

واسكنة متجوزة جانية قد صنف كتابه علم الكلام جازيا بالمسألة
الواقعة منتقلا على الجملة العيقة مع كونه تاليف في الجاز الى القامة
وتجاوزا في الاختصار الى الثمانية وهو المتبع في الحقبة الحديثة في أصول
الدين فاجبت أن اصنف له من حكايا شفا كفاية موضعا للدعابة
على سبيل التاميم والاختصار وطفن التطويل والاكثار اذ جعلنا
ذلك مسكوكا لا لكانا الحق بايضاح اللبس في شرح فلكية النفس
مع قصور متبع وقلة بضايع لكن جسد النقل المحرر في شرحه في تصنيفه
وسميت بتذكرة الواصلين في شرح نهج المشركين واسمعت
على انهم ذلك بواجب الوجود ولا بد من ذكر قواعد في حقيقة
متقدمة على البحث في المقصود **الفائدة الاولى** في سبب تسمية هذا
العلم بالكلام وذلك بوجوه الوجود كقولنا ان هذا العلم لا يشك ان
اسبق من غيره في تاريخه فالعلم في اسبق من الكلام في غيره فليس
تسمية الوجه الثاني ان كل علم متوقف عليه لكونه مبادي في جميع العلوم
فالعلم فيه كالنظم في غيره فسمي به لهذه العلة الوجه الثالث ان
العالمين بهذا العلم لما شاعروا ان ملكوت الله ثم وصفاية طاب
الجنهم على غيرهم فكان علم اولي هذا الاسم **فائدة الثانية** في
موضع تسمية به وصفاية لا شك في ان الكلام علم في العلوم
لانه لا يشك عنه في موضع ومبادي وصفاية لوضوح كل علم
فيه عن اعراضه الذاتية وهي اللاحقة له من حيث هو وليس له ذات
لحم او لساوي ذات من لوازمه فوضوح علم الطب مثلا من
الانسان في موضع علم النخبة هو اقبال المكلفين والموضوع على
علمه من ان الامور في الوجود والشك المحكوم عليه والاشياء في
العلم وقد تقدم بيانه فوضوح هذا العلم هو الوجود المطلق من
ابوه واللاحق في معرفة الطلب وكسب لانه بدني المقصود

الحفا
الملك والوكور
سنة اواز
والتفت

الانسان بين نفسه
والنفس والاولاد
والاولاد من الاولاد

بواسطة النخيل

ما يتأخر عن ذلك من المشرق والفرق الآن معدوم واضح التفاضل بين
 الأولين أن الوجود الذي لا يشي لو كان ثابتا كان من حصره في نفسه
 ما يتأخر عن حركته خارجا وليس كذلك ضرورة الوجود الثاني
 أنا علم المتفادات فلو حصلت في الزمن لزم اجتماع المتفادات
 وهو ما بين الأولين أن لا يتأخر بالوجود الذي لا يشي أن ما يتأخر ذلك
 الموجود حاصل في الزمن بل يقول أنه يحصل صورة مساوية في
 الزمن فلا يلزم ما قالوا سئل لكن الحرارة إنما يتغير في محل فالحال لها
 مع عدم المكان والزمن ليس قابلا وفيه نظر فإن صورة الحرارة
 إن كانت هي عين الحرارة فلا إشكال في ذلك وإن كان خروجه عن المكان
 وعن الشئ أن اجتماع المتفادات إنما يكون محالاً إن لو كان
 في الخارج الذي لا يشي في نفسه **المسألة الثالثة** في أن المعدوم لا
 يثبت له في الخارج **د** في المحققين إلى أن المعدوم لا يثبت
 له في الخارج **و** في الجاهلين والخاصة عند الجاهل والوجود
 التام وإبواب التام التي وإبواب الحس والخيال وإبواب الوجود
 وإبواب الحق بن عباس إلى أن المعدوم له نبوت وتحقق في الخارج
 بل خروجه في الوجود وهذا باطل لوجود الوجه الأول أن الذات
 حال عدمها إنما أن يكون متناهيته أولا ولا يزال باطلاً في الثاني بطل
 أيضا لأن الأجسام قبل خروجه بعضها إلى الوجود كالمشيء بعد الخلق
 وكل ما كان أقل من غيره فهو متناهيته ضرورة الوجه الثاني أن
 هذه الالاميات ممكنة الوجود وكل ممكن الوجود فهو محدث فيكون
 هذه الالاميات محدثة وكل محدث مسبوق بالعدم الحس وهو كالمطل
 الوجه الثالث قوله أنه والله على كل شيء قدير وجه الاستدلال
 بهذه أن اسم الشيء يتناول الالاميات فيكون أمدهم قادر على كل
 الالاميات وأنما يكون قادراً عليها أن لو كان له صلاحية التام

الشمس

الآية

تدبرا

تدبرا وباطالاً ومعه كان كذلك كان وجود الله متقدماً على كل
 الالاميات لوجوب تقدم الموقر على الالاميات المتأخرات
 بوجه الوجه الأول أن المعدوم متميز بكل متميز ثابت أما الصغر
 فإن طوع الشمس عند المشرق متميز وهو معدوم الآن و
 أيضا فأنظر الذات المعدومة وكبره الأول المعدومة والمراد
 متميز عن الكبر وهو لا يتأخر على الحركة منه وبسيرة ولا يتأخر على
 الصغر إلى التماثل والمقدور متميز عن غير المقدور وأما الكبر في المكان
 المتميز لم يتحقق في نفسه بخلاف ما عاده ولا في نفسه بان في ال
 هذا الوجه الثاني أن المكان يثبت له لا يتحقق الاستيعاب فالموجود
 الممكن موجود تلك الصفة فيكون ثابتاً الوجه الثالث قوله أنه لا
 يتحقق في الشيء فاعلم ذلك عند الله أن الله في شيء ما يتأخر عن
 معدوم الآن باسم الشيء فيكون المعدوم شيئاً وهو ما بين الأولين
 على النور سلطاناً وهو سلم والارادة النبوت الذي هو الجاهل عن
 النور والثالث لم يتحقق في كونه بقصور الوجود فأنما ليس بالثابتين
 في عدم **قال** الفصل الثاني في أقسام الممكنات الوجود الممكن
 أما أن يكون متميزاً إلى **القول** لما فرغ من قسم الوجود إلى الواجب
 الممكن شرع في بيان كل واحد منهما فالوجود الممكن إما أن يكون متميزاً
 أو حالاً في الشيء أو لا متميزاً ولا حالاً في الشيء وهذا القسم لم يذكر للمع
 لصغفه فالمتميز هو الحور وما يتركب منه كالحظ والسطح والحجم والحال
 في المتميز هو الوحي ويرسم به الذي لا يتأخر في جهة من الجهات
 وقيل أنه لا يسطر من المساحة لا يكون أقل منه وأما حالاً في الشيء
 آخره فأنظر إليه الشارة عقلية وأما حالاً في ذاته آخره فأنظر
 إلى الالاميات كالمعروف وأما الذي ليس متميزاً ولا حالاً في الشيء فأنظر
 عند من انشأ هذا الكبر المحققين في بيان تحقيقه في غير ما
 أشار الله **قال** أما الجوهري وهو المتميز الذي **القول** قد سلف

والسجل

رسم لهم فلا حاجة الى ذكره بل نقول اذا تألف جبران في
 جهة واحدة فلو خط وانما قاطبة جهة واحدة احترز به عن التمسك بانه
 في جهتين وباعتبار قوله فانما احتياج الى هذا القيد واذا تألف
 خطان فانما في جهتين فلو خط وانما قال في جهتين احترز به عن ما
 اذا كان في جهة واحدة فانه يكون خطا واذا تألف خطان فما زاد
 في جهتين فلو خط وانما قال في جهتين احترز به عما اذا كان في جهة واحدة
 فانه يكون خطا ايضا والاول سقمة الطول حاشية والى ان ينقسم في
 الطول والعرض والى ان ينقسم في الطول والعرض والى ان ينقسم في
 الطول والعرض بالجهات الثلاث وانما حصل الخط من جبرين والخط من
 اربعة تحت يكون في جهة الطول فيركب منها سطحا وقيل من ثلثة
 تحت موضع خط وركب من جبرين ثم جنبهما جوهرا ثالثا كالثلث
 والجمع من ثمانية تحت موضع خط وركب من اربعة على سطحه وقيل من
 من ثلثة تحت موضع خط وركب من ثلثة على آخره وقيل
 من اربعة تحت موضع خط وركب من جبرين ثم موضع جوهرا ثانيا
 جنبهما كالثلث ثم موضع على الجوهرة الثالثة جوهرا رابعا ركب على الثلثة
 فيكون جسما **قال** وانما العرض فانما **القول** لما فرغ من بيان الجوهرة
 في بيان العرض فانما ان يكون مستويا بالجوهر وهو اثنان عشر
 قيل على غير ما في النعم انفقوا الفناء وهو الحيوة في الفناء على ان
 قوم وانما ركب تحقيق هذا العرض منها حاشية الطول والى ان يساق
 فيما بعد انشأ رتبة **قال** الفصل الثالث **القول** لما فرغ من تسليم
 العلومات شرع في بيان الحكماء فذهب جماعة من المتكلمين
 وجرح البصريين من المعتزلة وابولحسن الاشعري ومن تابعهما
 الى ان الوجود نفس الماهية وذهب ابو ابيهم واصحابه الى ان الوجود
 زاد على الماهية وهو الاقوى واحصاه الله في العلم لثانيه وبها ان
 الوجه الاول انما انقسم الماهية ونسبته وجودا لم تكن في كونها

خطه

الثاني انما حاشية ضرورة من قولنا الماهية موجودة ذاتا
 على مفهوم الماهية وهذا مراد الشيخ بقوله ويستفيد من الاول زيادة
 على مفهوم الماهية ثم يستفيد من قولنا الماهية معلومة زيادة
 زياده غير المناقضة وهذا مراد الشيخ بقوله ويستفيد من الثاني
 قايده غير المناقضة احتجاجا بان الوجود لو كان زائدا على الماهية
 حالها ما كان على وجوده او معدومة والاول مستلزم
 والثاني مستلزم قيام الوجود بالمعدوم وكلها محال لان **اجب**
 بان الوجود يقوم بالماهية من حيث هي لا باعتبار العدم
 هي تغاير الوجود والعدم فلا يلزم قيام الوجود بالمعدوم **قال**
 الحق الثاني **القول** اخذت الثاني في الوجود فذهب الحسين
 البصري وابولحسن الاشعري الى انه مشترك اشتراكا نظائرا كما شارك
 لفظ العين في معنوها وذهب ابو ابيهم واصحابه الى انه مشترك
 اشتراكا معنويا وهو اختيار شيخنا الملم وهو الاقوى لنا على ذلك
 وجه الاول انما انقسم الوجود الى الواجب والممكن ومورد التقسيم
 مشترك بين الاقسام ومورد التقسيم منها الوجود لا تألف الوجود
 اما ان يكون ممكنا او واجبا وليس اللفظ اذ على تقدير عدم الوضع
 لا يبطل هذا النوع من تعريف العقل الوجه الثاني ان النوع امر
 واحد وهو ينقسم الوجود فيكون الوجود واحدا لانه لو تعدد لم يكن
 الشبهة في قولنا الله اما ان يكون موجودا او معدوما لكن ضرورة
 العقل حاشية بعدد هذه القسمة فدل على ان الوجود مشترك في
 المعنوي الوجه الثالث اننا اذا اعتدنا وجودا واحدا جرحنا بوجود
 ثم نكتفي بكون هذا الواجبا او ممكنا فانه لا يلزم جرحنا بالوجود
 فلو كان مشترك في الوجود لم يكن مشترك في الوجود فواجبا او ممكنا
 احتجاجا بان الوجود نفس الماهية فلا يكون مشترك في الوجود فواجبا

واجب الوجود

التوابع ذلك وظننا ضعف قولهم تلك الكلمة **قال**
 الحق الثالث **القول** ذهب قوم الى ان متناه الاشياء خارج
 في مقوله في التعريف ومنه اذن وادخلوا تصور في التعريف
 متاخرا لهم لان كل ما كان ومن له بغيره فمعرفة انه موجود وان لم يكن
 بمعرفة ومن عرف الواجب بان لا يمكن ولا يمنع وعرف الممكن
 بان لا يمكن واجب ولا يمنع وان الممكن هو الذي لا يمكن وجوده لانه
 الدور لان معرفة الواجب متوقف على معرفة الممكن والمنع ومعرفة
 الممكن متوقف على معرفة الواجب والمعرفة متوقفة على
 معرفة الممكن فتدبر ان معرفة الواجب متوقفة على معرفة الممكن وكذا
 معرفة الممكن متوقفة على معرفة الواجب ومعرفة الممكن متوقفة على معرفة
 المتع وهو دور **قال** الحق الرابع **القول** ذهب قوم الى ان
 الائمة ثبوتية في الخارج وانكره آخرون وهو لا بد منها الى انها موجودة
 في الزمن وهو الاول لئلا ان الوجوب لو كان موجودا في الخارج فاما
 ان يكون واجبا فان كان واجبا فوجوبه اما ان يكون في الخارج
 فاما ان يكون واجبا وتقبل الكلام في وجوده وتبطل وان كان
 مستحاجا زواله في غير الوجوب من الواجب فتكون الواجب
 مستحاجا خلف والامكان لو كان متناه في الخارج فاما ان يكون واجبا
 او مستحاجا وكما باطل ان البطلان الاول فلكانه لو كان واجبا كان
 الممكن الذي هو شرط الامكان واجبا هذا خلف لانه شرط الواجب
 واجبا بالضرورة اما بطلان الثاني فانه يلزم منه التمسك بكلامه
 في الواجب قال **القول** لا يجوز وان يكون موجودا في الخارج لانه
 لو كان متناه في الخارج كان المتعريف به وهو المتعريف في الخارج متناه
 في الخارج لان ثبوت الحقيقة وهي متناه لا متناه في موضع غير متناه
 المتعريف وهو متناه في الحقيقة ومتناه في البطلان متناه في هذه

او ممكن

الادلة

الادلة اذ الوجوب والامكان والامتناع من الامور لا اعتبار
 في الزمن وليس في متناه الخارج قبل الوجود في الامكان موجودا في
 الخارج لم يبق فرق بين في الامكان والامتناع واجب بان المتناهي
 يكون في الامور العينية وقد يكون في الامور العقلية **قال**
 الفصل الرابع **القول** اختلف الناس في وجودها في الزود والجزء
 الذي لا يتجزأ فثبتت كراهية المكملين ونهاية الكمال الاول والحق
 لا على ذلك سلك المسلك الاول او صغنا الكثرة الحقيقية
 على السطح الحقيقية وبما القديان فيما سبل ولا يصلح بان يقال
 فان كان غير متقسم في المط وان كان متقسما فهو ملط لان الكثرة
 الحقيقية هي التي تقسم في خطوطها الخارجية من كل طرف الواصلة
 محيطها فلو كانت ما ينقسم كانت مصلعة لانه اذا خرج خط من
 مركز الكرة وصل الى المحيط المماس للسطح ثم خرج اخر من حبه
 ثم اخر من حبه الآخر واتصلا بطريق المماس فان الخط الذي
 عن حبي المحيط العام في الوسط يكونان وترين لكونهما في كون
 اطول من الخط الذي لانه وتر الحادة ووتر الحادة اقصر من وتر الحادة
 ثبت ان بعض المحيطات الخارجية من مركز هذه الكرة يكون اطول
 من بعض فثبت انها ليست حقيقية لاقفنا وجوده هذا الشكل
 بهذا **القول** واذا اخرجنا ما عليه لاقفنا في كل ان نعرف نقطة
 يكونان مركبين من الاجزاء التي تتجزأ وهو الخط المستقيم **القول**
 ان تلك النقطة ينشأ اليها وهي موجودة لانها تحصل للملاقاة
 ولا نهاية في موجودها اما ان يكون غير الوجود فان كانت
 جوارث المط وان كانت عرضا فثبت ان انقسمت لان حلولها
 الامكان يكون في جميع اجزاء المنقسم ويلزم تعدد ما وانقسم ما
 ان كان في بعضه قلنا الكلام اليه وان لم ينقسم هو الخط المستقيم

لا

انقسم

الثالث لم يكن الجسم الواحد موجودا بالذات ان يكون الجسم
 قابلا لتقسيمات الى لا يتناهى من هذه تلك فبعضها ان يكون
 العظم تقريبا للجزء له وذلك باطل بالضرورة والحق ان
 بوجه الاول او بغيره جوار من جوارين فاما ان يلقبها بجزء
 او بصفة والاولى والآخر لا يخلو وهو ان كان يلزم من
 هذا ان لا يكون له بالذات لانه لو كان له الوجه الثاني اذا كان خطا
 من تلك الجوانب ثم وضعنا فوقه في الخط جوارين ثم حركنا
 فيهما فبعضنا في الوسط فافهم الخط الواحد الثالث ان
 فانه حركنا في تلك الانقسام وهو ان من الاول ما لم يكن
 بالخط المستقيمة في وسطه اعراض فاما انما عندهم لا ينفصل
 الا جزاء ولا ينفصل الا جزاء فكذا انما وعن الثاني ما ينفصل من جوارها
 بوجه مستقيمة في المكان والحركة الواحد لا يكون مجالا للحركة بالضرورة
 وعن الثالث ان الظل يمكنه بعض لزم من حركته ان ينفصل
 ما قالوه **قال** البتة ان **القول** انتم المقتضية ان انما
 النظام على ان الاجسام متماثلة ووافهم على ذلك الاشاعة ما ينفصل
 وكذلك جعلهم في ذلك النظام انما يتغير متماثلة والاولى
 على ذلك الحق الاول ان قابلية الجوارين على السوية فلول
 تماثلها كانت كذلك الحق الثاني ان المتعقول من الجسم هو ما
 في الحركة وذلك ومنه ان في جميع الاجسام على ان تتوارى فكل
 الحق الثالث ان معنى مشترك الجسم هو الجوارين المتماثلين
 المتماثلة على اياها فوافهم ومنه ان في جميع الاجسام متماثلة
 البتة انما يبعد الثلثة من الطول والعرض والعمق ووافهم في
 تجددت عن خطين احدهما اكتب على الآخر كعود عليه فخطان
 فافهم ان سلكا متماثلين ولما كان ان يورد على الاول والثاني

ان الجسم وقولها الاعراض في مكان لها والاشاعة المستقيمة
 في الارض واحد وان كانت مختلفة فاني الشواهد والشواهد
 من الاعراض مختلفة وقد استبركت في كذا واحد وهو انما
 بانها لو كانت متماثلة لكان بعضها قابلا لتغيره فكلون الارض
 قابلا للبرودة وهو محال استحالة اجتماع الصديق والخصم
 من استحالة قبول ان البرودة وانما الحال انما فيها **قال**
 وهي باقية **القول** هذا البحث شغل على سلكين الاول ان الاجسام
 باقية في جميع النسخ الى ان الاجسام باقية وخالفهم في ذلك النظام
 وقال انما غير باقية وحق الاول الثاني الفرض فافهم ذلك فافهم
 قطعنا ضرورة ان الجسم الذي رايناه بالامس هو بعضه الذي رايناه
 في اليوم والخالفه كذا وقد استدل بعض المتكلمين على تعديا بان
 قال من يمكنه العجوة في الزمان فكلون الارض في الزمان والآن
 الانقلاب من المكان الى المكان الى الاشياء الى المسئلة ان ينفصل
 الاجسام متماثل عليها التداخل والاولى على ذلك ان الضرورة فافهم
 بان البعدين اذا احتجنا زادا على البعد الواحد وانما جمهور المتكلمين
 فافهم قالوا انما يتماثل فلو تدخلت لم يقع بينهما تماثل ولا تخالف
 ذلك ينفصل الى اتحاد الاثنين وهو محال **قال** ويجوز خطا **القول**
 ذهب جماعة من الاشعية الى ان الاجسام لا يخلو من هذه الاعراض
 وهي اللون والطول والرائحة والجمود خلافه فان الواجب من
 له شيء من هذه الاعراض لا يتلو كانت مستقيمة منها لا ذكره
 والاشاعة لا بد الى جوان عدم الزيادة عند استبعاد الباطن لم
 يلزم من هذا الدليل بل يحتاج الى ان يوطن على الصلح وسيان بطلان
 بعد انشأ الله ثم احتجوا بان الاجسام قابلا للتأثر والاعراض والارواح
 يجب انصافها او بغيرها ولما كان من الجسم من الارواح

سلمنا لكن قولهم بحك الاتفاق بها او بغيره مبرور والى هذا
 الحق بقوله وطاف الاشياء ضعيف **قال** وهي مرتبة **الاول**
 الاجسام حرة في الحركة والقصور والقون وتسلم الحكماء انهم قالوا ان
 اما الذات او بالعرض فالمراد بالذات هو اللون والصور والى
 الاجسام مرتبة نسبيها ولا حاجة الى الاستدلال بها **قال** وهي متناهية
الاف اخلف الناس في تمام الاجسام فذهب جماعة من الاولين
 الى انها غير متناهية وذهب الباقون الى انها متناهية وهو الحق
 لما عايناه وجهه الاول ان الاجسام لو كانت غير متناهية لكانت
 فرض خطين غير متناهيين اصلها نقطة واحدة كسائر مثلثات
 فالبعد الذي بين الخطين يزداد بحسب زيادة الخطين
 فاذا كانا غير متناهيين كان ما بينهما غير متناه بالضرورة وهو باطل
 لانه يلزم من ذلك ان يكون ما بينهما محصورا بين حاصرين وهو محال
 الوجه الثاني اذا فرضنا خطين غير متناهيين من جهة دون اخرى
 ثم اتانا مقطعا من احد الخطين من جانب المتناهي فقطعة من جهة
 جهة متناهية بين الطرفين المتناهيين فاما ان تمتد الناقص بحيث
 يساوي الكمال في الاستداد اوله والآخر والى الكمال مساويا
 للناقص وهو باطل بالضرورة والى هو الخط الوجه الثالث وهو
 ان فرض خطين احدهما متناه والآخر غير متناه ثم ان المتناهي راى
 من الموازاة وانقل الى المسامسة فنجد الاتصال عند نقطة
 المسامسة وهي اول النقطة وذلك لان كل نقطة من نقطة
 مسامسة متبوعة باخرى فاذن فرض خط غير متناه محال اجتماع
 الخلف خارج الاجسام يتميز من جانب عن جوانب الاجسام
 الذي يلي القطع الثاني متغيرا الى جانب الاخرى يلي القطع الاول
 فاذا يترتب ان اجزاء وجودها وذلك الامر لا يمكن ان يكون

باتح

كن م

جما

جما فليزم ان يكون جميع الاجسام حسا والى الجواب ان الحكم بهذا
 انما هو الوجه من الحكم الوهم من قول **قال** ويجوز ان يكون
 النسخ جوازا للجسم والى الجواب ان يكون الجسم حيث لا يتعاضد في
 المتكثف وكثير من قديم الفلاسفة الى جواربه ومنع منه ارسطو وانما
 ما يستدل به جوازا جواربه من الوجه الاول الى ان فرضنا سطحا
 غير منقطع ولا محدود على سطح آخر مثله ثم اننا فرضنا فيهما مستويا
 يكون ارتفاع جميع اجزائهما السوية ارتفاع جميع جوانب الارتفاع بالضرورة
 والى الجواب ان التثنية في اجزائه واذ ان ارتفاع جميع جوانب الارتفاع بالضرورة
 الارتفاع لانه اذا احل جميع الوسط لانه ان يراو على الطرفين ثم
 في الوسط بدرجة في حال مروره على الجانب يكون الوسط في حال وهو الخط
 اعترض بانه يجوز ان يخلق الله تعالى الوسط في حال الارتفاع جما لانه ثم يخلق
 من غير ان يخلق فيكم فيصير خطا في المثلث الله واجب وانما قلنا انه يمكن
 ولا يمكنه ان كان في قلب الوجه الثاني ان الجسم من انقل من مكان الى
 مكان آخر فاما ان يكون ذلك المكان المتقولا به خاليا او مملوا فان
 كان خاليا ثبت الخط وان كان مملوا فلك الاجسام حاله في ان يثبت
 كما كانت او لا تزم التداخل وان انثبت فاما ان يكون الى المكان
 الاول ويلزم الدوران في انتقال كل واحد منها في وقت انتقال
 الآخر او الى مكان ثالث ويلزم تحريك العالم بكون البعد وهو محال لانا
 مستل الحكم الى المكان الثالث فيخرج الوجه الاول **قال** وهو جازع الى
الاول اخلف الناس في حدوث الاجسام وطاير الناس في بقاءهم فذهب
 اهل الحق من الملل الى ان العالم حادث ولم يحدث وطاير وكان انهم
 موجودا ولم يكن معه سواه والى الجواب في بقاء العالم سنة ووجه
 ان الحكماء من القدماء ارسطو وارسطو والى الجواب ان العالم من كل نص
 السالين والى الجواب ان الاجسام السامية قديمة وكذا ما دونها

د

الضميمة ايضا واما صور الجسم في حادثة وكذا الاعراض
 التابعة للجسم لتأثير حركات الاجسام كلها وجان الوجه
 الاول ان العالم ممكن وكل ممكن محدث فالعالم محدث واما الصوري
 فبما في بيانها واما الكبير فبما في ذلك المورث ان يكون اجسام
 الاجسام او حال بعضها فان كان حالها والاجسام لم يحصل
 الخاص وان كان حالها من حيث المبدأ لما يقع بالحركة الى
 الموجود بعد ان كان معدوما الوجه الثاني وهو ان يكون ما يقع به
 التباين بالحدوث وتفرقة ان تقول لو لم يكن الجسم حادثة
 كانت ازلية قطعا والثاني باطلا فالحق مظهر بيان الملائمة
 ظاهرة اما بطلان الثاني فبما في الاجسام اما بكونها او ساكنة
 والقسمان باطلان اما بيان الحركية ان الاجسام اما ان تكون ثابتة
 او متحركة والاولى تسلكها والثانية تسلكها واما بطلان
 الحركة عليها فبما في عبارة عن الحصول الاول في المكان الثانية
 الحركة تستدعي السبقية بالغير والاولى فيه واما بطلان الثاني
 فلا تنال كونها ساكنة وجب امتناع الحركة عليها لان السكون الذي
 يمنع فعله والتمسك بالثبات ان الاجسام يصح ان يكون متحركة لانها اما
 فكلية وحركتها ظاهرة واما عناصر والعنصر في اللغة الاصطلاحية
 اما ان يكون بسيطا او مركبا فالسبب في المراتبها هيئات
 يتساوى اجزائها في جميع الحركة عليها لان اجانب الملاقي بعضها
 بعضها مائل الى اخرتها في جميع اجزاء الجانبيين الملاقي بعضها على جانب
 الاخر الملاقي في الاثبات الاول واما يكون ذلك ان لو حرك
 فتمت حركتها واما الاجسام المركبة فلا بد فيها من البساطة لان اجزائها
 لكل منها بقوله الوضع فتمت الحركة على جميع الاربعة والسادس
 الماد بالركبات من الاجسام التي تالف من عناصر اربع هي النار

والهواء والتراب والمار واما ثبت بطلان الحركة والسكون اظن
 القول بقدمها **البحث الثالث** في **الاول** لما فرغ من احكام الجسام
 شرع في احكام الاعراض في المقام فتم احكام الاعراض العامة و
 الى خاصة فالاحكام الخاصة تسوية في الاول الكون ومحصل الحركة خبر
 ولا فرق بين الحركي والمكان عند المتكلمين وهو السعد المفقور الذي
 يشغل الاجسام بالمحصل فيه وهذا العوض المستعمل بالكون جسديا
 انواع منها الحركة وهي الحصول الاول في المكان الثاني وهو عند المتكلمين
 اما احكامهم فبما في ذلك المورث ان يكون اجساما موجودة فاما
 ان يتسبب ويلزم ان يكون الماضي غير المتسبب واما ان لا يتسبب ويلزم
 اثبات الحركية الزمنية **البحث** بان قيل انما لا يتسبب وتولم يلزم اثبات
 الحركية الزمنية سلم وقد مضى تحقيق القول في ذلك والنقطة فانه تسلك
 في الضرورية ما من من قال في كمال اولها بالقوة والاول
 اقوى لان الحركة في مكان محال واذا كان في مكان فان كان في مكان
 القدر ليس في مكان اخر وان كان في مكان الثاني ثبت المطلوب
 ومنها السكون وهو الحصول على مكان اكثر من زمان وهذا عديم
 المتكلمين وقالت الحكماء السكون عدم الحركة فاما ان يكون
 متحركا والاول اقوى لان الحركة من الامور الزمنية فيكون السكون كذلك
 لانها من نوع واحد ومنها الاجتماع وهو حصول الجسم من اجزاء
 متحركة ثابت ومنها التفرق وهو عبارة عن حصولها تحت قوتها
 ثالث وهذا لا ريب في وجودية ومنها ما هو متماثل وهو المتخصص بجهة
 واحدة من الكون سواء كان في وقت واحد او في وقتين اذ كان
 على الاول ما هو متضاة وهو ما اخبر به اثنين ومما يكون من ايام
 لا يقال في المتكلمين انه مسمى ومنع منه اخرون منهم وقالت
 الاول ان لا يكون بواسطة روية اللوان للذات **فصل**

واحد

البراقع

جهة الحادثة أي من جهة الحادثة للطبق أي المنقوشة كقولنا هذه
 راحة نقيصة وأما ما استناد إلى الحلال كقولنا راحة المسك ورا
 الكافور وهي كسبات تدرك بالشم وبسبب ادراكها أما تحليل بعض
 اجزائها ووصولها إلى الخسوم وأما باعتبار اللوا المتوسطة بين ذي
 الوراثة والخسوم كيميائية في الخسوم داخل اللانف قريب من الرابغ
 إذا وصلت الوراثة إليه أدرك الإنسان تلك الوراثة **قال** فالحاس
 هوارة **قال** من هذا الوجه على سبيلين الأول في ما سببه حرارة
 فبسبب قوهم إلى أن يقع هوارة معلومة بدرجة العقل وهو اختيار
 المشهور بعض كتبه وهو الأقوى لأن معنى هوارة أظهر من العقل فما
 يترتب عليه وتكون الظاهر بالاحتج غير جائزة المقصود من التعريف
 البيان وينبغي أن يكون التعريف به أظهر من التعريف به **فصل** في
 التعريف ومناذركه منفي **وقال** قوم بوجوه كيميائية نقيصة أحدا
 أهمها هو العقل وجمع المتجانسات وتكون المتجانسات بأن المركب
 بعد تفتيته يكون أقرب منه قبل التفتيته وذلك للحلل والجمع
 المتجانسات وتكون المتجانسات وهوان المركب من الكشف و
 اللطيف إذا نحن يكون اللطيف أقل التفتيته ويتوسط النجوة
 يتوسط اللطيف من الكشف والحق بالاجسام اللطيفة وكما كشف
 ما بطل المسئلة الثانية في البرودة وهي ضد هوارة اجاعا و
 سلسا ورايد أيضا وهوارة غير البرودة فيه خلاف **قال** بعض
 الحكماء لا ضد للهارة غير البرودة بل يحتاج إلى التعريف لم ي
 معلومة ضرورة وقال قوم من الحكماء بالافراد وعدها بما عدم
 هوارة عما من شأنه أن يكون حارا أو باردا **قال** الحكماء
 لا تأخس من البارد بما زائد على عدم هوارة والعدم لا يدرك
 وأحرز بقوله عما من شأنه أن يكون حارا عما لا يكلف **قال**

أن تصدق الوراثة واحد ما يقال
 بعض الوقت فاختل
 انصاف البرودة

السادس **قال** الرطوبة واليبوسة مركبان بالشمس و
 هما متضادان وطعاما الرطوبة وهي كيميائية سهلة تحولها
 إلى شكل الموصوعا ومعنى قولنا يسهل سهولة قبول الشكل الموصوعا و
 هوان الرطوبة تحزن لا بد من محل لها هو الموصوع فإذا احتلت الرطوبة
 في موصوع احتضنت ذلك الحلال سهولة قبول ذلك الموصوع لا شك في ذلك
 مثلا فانه قال في الشك في اعتبار حلول الرطوبة فيه وأما اليبوسة فهي
 تحزن في موصوع في موصوع غير قبول ذلك الموصوع لا شك في ذلك
 فانه باعتبار حلول اليبوسة فيه في موصوع غير قبول ذلك الموصوع لا شك في ذلك
 الرطوبة هي البنية **قال** السامع القوت **قال** اختلقت إلى من تحت القوت
 فقال النظام أنه جو منقطع بالحرارة وليس تحت الماء في أدنى الشئ
 وما لا تقوم إلا بالعلم أو الفهم وليس يحيد لأنه جعلوا سبب التفتيته
 نفسه فأن القوت معلول التفتيته والتفتيته معلول العلم أو الفهم
 فكل شئنا التفتيته الحق أن القوت لا يفتي إلا بالافتقار وسبب عدمه
 وهو يدرك بحاشية السمع وبسبب ادراكه ففهم الوراثة بالشمس
 كغير البعض على القول بفتح العلم الخفية بعضها عن بعض فإذا لم يكن
 إلى سبب الصانع تحرك فعل الحاس من لذات الحق هوارة وقام ذلك
 التفتيته جسم كمال أو جدارا ليس تحت برودة ذلك الفهم على ما لا يفتي
 حصل حوت هو الصدق أو ما لا يفتي في حوت هوارة **قال** الحكماء
 لا تأخذ من حوت وأدرك من حوت **قال** الحكماء لا تأخذ من حوت
 حوت فان التفتيته والشمس لا تأخذ من حوت **قال** الحكماء لا تأخذ من حوت
 القوت وتفتيته لا تأخذ من حوت **قال** الحكماء لا تأخذ من حوت
 الزهرس الأول والثاني المثل في مقدمه **قال** الحكماء لا تأخذ من حوت
 الحق في تفتيته فوجب الإقرار ببيان بطلان الثاني بالضرورة وأما
 القوت فقال قوم أنه مبنية على حاشية القوت تفتيته بها عن حوت آخر

100

عليه

انص

مذکر

من انقسام السبعة وهو الخيرية والحرمان قضايا حكمها بالحق والكل
 انما السبعة كالحكم بالحق شرب السقون مشكلا ونفق الى اربعين المشاهدة
 المتكررة والخاص من الحق وهو انه لو كان البروق على سبيل الاتقان
 لم يكن دائما ولا اكثريا والفاوق بين هذه وبين الاستقار هذا
 القياس **قال** والحدسيات **انقول** هذا هو القسم الرابع من اقسام
 الضروريات وهو الحدسيات وهي قضايا يحكم بها العقل المحسوس
 قوى من النفس يزول مع الشك والحدس هو قوّة النفس تكون
 النفس مستعدة لاكتساب المطالب بسرعة حكما بان نور النور
 مستند من نور الشمس لا تاوينا نور الفخامة يزيد عن بعد الشمس
 وتارة تنقص عند قربها منه ولهذا السبب المقابلة يكون نور طم
 ويطئة المقارنة يكون اقل فوضنا ان نوره مستند منها والنور
 بين الحكم الحدسي والحكم الخيري هو ان الاول معلوم السببية والماهية
 والثاني معلوم السببية لا غير **قال** والخيار **انقول** هذا هو القسم
 الخامس من اقسام الضروريات وهو قضايا يحكم بها العقل لكثرة
 ورود الاخبار حكما بوجوده في وجوده والسادس الذي لم
 يزل ان الاخبار تكاثرت بوجوده في حكم العقل بصحته ولا بد من
 المثل انما انما من النفس الموطاة في حكمها على الكذب فانما
 لو اجترأ الف محض ولم تاتين توافيقهم على الكذب لم يحصل عندنا
 جزم وهو شرط حصول اليقين بالحق انما عند خصوص العلم فعال
 قوم يستطاعون فظاهر لان اليقين هو العاطفة يكون احسن تواتر
 في حصول اليقين يكون محض تواتر افع عدمه يكون غير تواتر **قال**
 وانقضاء **انقول** هذا انما الاقسام السبعة وهي القضايا التي يكون
 قياساتنا اليها حكمها بالعقل لا جلا وسطا فيكون كالمعيار
 ان من نفس الاربعة لانه عدد انقسمت الاربعة اليه والى

سابع وكل عدد انقسمت الاربعة اليه والى ما ياب ويهذه
 الاربعة والعلم لا يحكم **انقول** اخليت الناس في هذه العلم فقال
 قوم انه يفتى عن التعريف لظهوره وقال قوم انه يخفى على كل من
 بالمعروف وهو ما ضعف من بيت الفكيوت اذ المعروفة والعلم لظهوره
 على ما يجهل من انما قال في حدس هو العقار من حدس الاسد للشر
 وقال قوم انما يكون الذات علمية وهذا اضعف من الاول **انقول**
 هي كالحاجة وقال قوم من الكبار انه حصول صورة الشيء العقل
 الاخرى العلم المتصف بالسواد او ضعيف للمقييد بالعقل **انقول**
 هذا المعلوم لانه ليس له صورة وقال قوم انه ضروري لانه لو كان
 الدور لان ما بعد العلم لا يكشف الا بالعلم فلو انكشف العلم بما عداه
 لزم الدور واعترض بان المقصود من هذا العلم هو العلم بالعلم عدا
 العلم يكشف بالعلم لا بالعلم العلم والاول ان نقول انه ضروري الصور
 كالجو والضعف والجمع والربح وهو اختيار شيخنا المصنف
 وهذا هو صورة العلم لانه مبدى قوم الى ان العلم صورة تساوية للمعلوم
 في العالم فان العالم يريد يحصل في صورة مساوية لزيد
 قد مضى هذا البحث والاعراض عليه وقال قوم انه ضارفة بين
 العالم والمعلوم كالباقية **انقول** اعترض عليه العالم نفسه فان العالم
 نفسه لا يكون عالما بهذا القول بالحق الاضاف الى المضامين
 والاعراض اعترض بان الآلات من حيث كونها عالمة بما في العالم
 من حيث كونها معلومة ضعيف اذ المقابلة يتوقف على تواتر
 العلم على توفيق العلم على المقابلة **انقول** وقال قوم انه منتهى
 الاضافة الى المعلوم وهو اختيار شيخنا ومجوز اضافة العلم الى
 المعلوم كاضافته الى الموجود فانما يعلم ان الشمس تشرق عدا
 هذه الخرافة وهو معلوم لان الرابع عشر العلم

لما فرغ من البحث في اقسام العلم خرج من البحث عن الظن فنقول
 الظن نوع اعتقاد احد الطرفين ترجيحاً غير باع من الشك فقولنا
 ترجيحاً يشمل ترجيح الاعتقاد وغيره وقولنا اعتقاداً يخرج عنه
 ترجيحاً يخرج الاعتقاد وقولنا احد الطرفين من اللوازم فان الترجيح
 لا بد وان يكون لاحد الطرفين على الآخر وقولنا ترجيحاً يخرج عن
 الشك يخرج العلم فانه باع من النقص ثم هذا الظن ان
 كان مطابقاً كما في نفس الامر صح قايلاً وان لم يكن مطابقاً
 فهو كاذباً فانما النظر الى اختلاف الناس في ما يتبع النظر
 فنقل ابو الحسن البصري ان النظر ترتيب علوم او ظنون بحسب
 العقل ليتوصل بها الى علم او ظن وقال قراة الذين الراس ان عارة
 عن علوم اربعة العلم بصفات العلم بصفات العلم بصفات العلم
 بلزوم الاثر عنها والعلم بان كل ما لهم من الحق حق وكل ما فيها من
 الباطل اول فوجه ضعفه انه ان لم ينفذ او لم ينفذ الرديداً ما
 الثاني فلا يحد ما هو واجب المحل عن المقتضى من الترتيب ترتيباً
 مخصوصاً يجعل جزأً للنظر ويلزم منه الدور والاولى هذا الباب
 ترتيباً اذا لم يشتمل على العلم الاربع المادية وهي الامور
 الصورية وهي الترتيب والخاصية وهي قوله ليتوصل والاعلية
 وهي الضمير في قوله ليتوصل فنقول ترتيباً يشتمل الترتيب الذي هو الترتيب
 وقولنا امورا هم من ان يكون تصويرية او تفهيمية وقولنا ترتيباً
 فصل عن الترتيب الخارج عن العلم بالامور اخر فصل ان يخرج عن
 ترتيب الامور المادية الى ان يتوصل بها الى امور كالتفكير فيها والاعمال
 فقولنا الى امور اخرى من ان يكون على اوطان فانه لا يخرج
 مقدماً ان كانا متجهين وكانا متجهين ترتيباً
 كان النظر محضاً لتعريف العالم بشيء وكل متغير يحدث فالعالم محض

فناء
 عزه

وقولنا

وان فسادنا او فساد احد ما كان النظر فاسد الاعتقاد وهل سلم
 الجمل عطلنا ان لا فيه خلاف فقال جماعة من المعتزلة نعم وماتت
 الاشاعة وجاءت المعتزلة لانه لا يستلزم احث القوة الا وياتي
 من اعتقاد قدم العالم واعتقاد ان كل قديم مستغن عن المورث لم
 ان العالم مستغن عن المورث وهو اصل واحاط الا مشاعرة وهو المورث
 فانه لو استلزم الجهل كان النافذة شبهة المبطل على ذلك والى ان
 فالقدم مثله بيان الرتبة ان عند حصول الاسباب والكمال
 الرتبة بحسب السبب بطوكه الاول وقبل الوجه ان يقال صاد
 النظر اما ان يكون من قبل المادة او من قبل الصورة فان كان
 من قبل المادة كان جهلاً لكن يعتقد ان العالم قديم وان كل قديم
 مستغن عن المورث فانه يستلزم اعتقاد ان العالم مستغن عن
 المورث وهو اصل وليس بجهد مطلقاً فانه يمكن فساد من قبل المادة
 ولا يكون جهلاً كقول كل انسان محروك كل جراثيم من كل انسان
 ناطق وليس بجهد وان كان من قبل الصورة لم يستلزم جهلاً
 موطاة وهذا سبب السبب المقتضى ان المقتضى ان يكون علمية
 اوطانية او احدى علمية والاشارة فانه كانا علمية كانت
 النتيجة علمية كقول العالم متغير وكل متغير محدث فانه علمية
 ان كانا طينتين كانت نتيجة علمية كقولنا ان السائر غير
 رطباً او ان كل ما كان في السائر غير رطباً فالنظر فانه
 الظن زوال النظر وان كانت احدى علمية والاشارة فانه
 النتيجة علمية كقولنا ان كل ما كان في السائر غير رطباً فالنظر فانه
 وينبغي ان تكون كالتفكير في واقعة علمية كقولنا ان السائر غير رطباً
 في تمام فانه يقع الظن ان يكون العلم في تمام كقولنا ان السائر غير رطباً
 اختلفت في ان النظر السبب في جميع العلوم كقولنا ان السائر غير رطباً

فقال قوم انه يودى الى العلم وقال السنية انه لا يودى الى
 العلم ولا قول هو الحق لوجهين الوجه الاول ان جميع العقلاء
 لا يتقنون الله عند التمسك بالامور عليهم من غير توقف فلو انهم كانوا
 بان ذلك يودى العلم لما وقع ذلك منهم على طريقة واحدة فخلقوا
 شكك الوجه الثاني ان يتصور حقيقة النظر الى حدود العلم بالبرودة
 اذ اراد الى العلم لان من علم ان العالم يتغير وان كل متغير محدث
 علم بالضرورة ان العالم محدث واجتاج السنية بان العلم
 بالنظر يودى الى العلم اما ان يكون ضروريا او نظريا فان كان ضروريا
 لزم اشتراك جميع العقلاء فيه وان كان نظريا لزم التسلل ضعف
 بالمعارضة ونسب اشتراك جميع العقلاء في سائر الضروريات
 اذ قد حصلت فيها عند خفاء تصور احد الطرفين اجمالا
 هذه حجة ثالثة لمن انكر افادة النظر العلم وقيل
 حجتهم الاولى فيما تقدم وثبت ضعفها وتقريره ان تقول
 ان نظرية طبيب امور اما ان يكون عالما او جاهلا
 فان كان عالما كان طلبة محالا لانه يستلزم تحصيل الحاصل
 محال وان كان جاهلا كان طلبة محالا لان المحول غير معلوم
 غير المعلوم لا يتوجه التفتيش لطلبه وكان طلبة محالا وهو
 هذا جواب عن حجتهم التي قرروا وتقريره ان الطالب
 معلوم من كل وجه ولا يجوز ان كل وجه بل هو معلوم من وجه
 ويجوز من آخر وليس المطلب هذا جواب عن سواله
 على قولنا معلوم من وجه دون وجه وتقريره ان نقول الوجه
 العلم بجعل طلبه لا يستحال طلبه لا العلم والجواب عنه ما ذكره
 العلم وهو ان ليس معلوما بالنظر الوجه المعلوم او المحول بل مطلوبنا
 الاستدلال حقيقة بالوجهين والنظر الى اختلاف الناس

في وجوب النظر ثمانية الحسنية وهم القائلون بوجوب النظر على الله
 عليهم السلام ان النظر غير واجب وخالف في ذلك اكثر الناس وقالوا
 انه واجب وهو الحق لوجهين الاول انه واجب للخوف الحاصل من
 اختلاف الناس ودفع الخوف واجب بالضرورة ولا يتم الا بالنظر
 اذ يترك النظر حصول الخوف فاذا انظر ذلك الخوف وما له من الواجب
 المطلق الا به يكون واجب والآن لم اذكره الواجب عن كونه واجب
 مطلقا واما كلف بالابطال وبما محال ان الوجه الثاني ان معرفة
 الله واجب كونه اذ انفع للخوف الحاصل من اختلاف الناس
 نعم الا بالنظر لان العلم بالامر ودرى وهو لا يحتاج في تصوره الى طلبه
 وكسب ومعرفة الله ثم وان لزم ما قلنا اول الاضالة الوجه الاول
 لان ان النظر واجب للخوف فانه كما كانت من تركه كذا الخاف من
 فعله فان النظر قد غفل عنه فله لغيره في نظر كان تصرفا في حال الغفلة
 بغفلة عنه وهو قد لا يقول قد راينا ان العقل لا يتقون الى
 النظر عند خوفهم غيرهم ولم يخط لهم ذلك فان قيل الوجه الثاني
 ان معرفة الله واجب وذلك لوجهين الوجه الاول ان معرفة الله
 دين النبي علم انه كان ياتيه الاعلان في قول الله ان الله لا اله الا الله
 وان محلا رسول الله من غير ان يامر بالمعرفة ان يكون من النظر
 وبقى وكان اذ شهد الشهادتين علم بسلامة الشئ معروفا
 انه لو كانت واجبة فاما على المعارف او على غير المعارف لم يكن
 مالا به في اذ معرفة الواجب متوقفة على معرفة الواجب فليس
 هو واجب عن الاول انه ممنوع فان العلم كان بامر الاعلان كان
 ولا كان سلام لا بد على ان يوجب النظر فان علم الله عن غير ذلك
 كما قال الله فان كانت الاعايس ما قبل لم تضره او لكن تلووا الحقا
 من ان الله واجب في كتابه العزيز وتوايه في النظر وايضا

راجع الى
 كلف
 كذا

فلا يجوز ان يكون الله علمهم من غير ان يعرفون بالله ولكنهم
 لم يتمكنوا من معرفة تلك المعرفة فليس الله انهم لم يتمكنوا
 معرفة انهم لم يتمكنوا من معرفة تلك المعرفة فليس الله انهم لم يتمكنوا
 نفسه وجوب دفع الضرر وان معرفة الله في الدائمة
 ووجهه لا قاله الله تعالى في النظر واجب سمعاً وقال في
 المتكبر ان واجب عملاً وهو الحق لوجوب الوجه ان لو وجب
 بالتسليم ان في الانبياء والقال باطل فالتقدم منكم بيان النظرية
 ان النبي علم ان اجار الله الكلف وقاله انا رسول الله اليك اني
 فيقول انا انما انك حجة اعرف صدقك ولا اعرف منك الا اذا نظر
 ولا يحجب النظر ان يقول انك ليس بعدد فتقطع العلم
 واما بطلان الثاني فبالاجماع الثاني ان دفع الضرر وقطع القرب
 في ذلك والقصد اليه هذا الحق شتم على سلكين المتكبر
 الاول ان القصد الى النظر هو اول الواجبات ذهب جماعة من
 المعتزلة الى ان نفس النظر هو اول الواجبات والتحقيق ان يقول
 ان في باقية النظر حيث ادله الى معرفة الله كان اول
 الواجبات وان عن باقية فانه كان المعرفة من اول الواجبات
 ولما قال الله او المعرفة لانه اعتبر في التفسير المتكبر الثاني في
 حصول العلم غيب النظر هو على سبيل اللزوم وعلى سبيل التوليد
 العادة في الفقه (او بكره) واما الحسين فذهب الى الاول وقال في المعتزلة
 الثاني والاشارة بالثالث اما حجة من قالوا بالتقدم هي انهم قالوا
 انما كما نظرنا حصل ولا شك وكان له راي واما حجة المعتزلة فيتمرد
 انهم قالوا في حصول العلم غيب النظر القصد لانه في نظرنا انما حصل
 حصل لنا علم في ذلك النظر ولم نعلم في ذلك العلم والوجدان في
 عليه وان العلم كغيره من النظر ونظرنا في سائر غيره

الاول

من الاسباب والمشتبات وهذا الحق ضعيف جداً انما لا
 تدل على ان ثبت اليه المعرفة واما تدل على ان من الغاي واما حجة
 وقد اختار شيخنا حصوله في ذلك كما ذهب اليه القاضي واما الحسين
 والدليل هو الذي لا دليل يفيضان الحق في عرق القلوب
 المرشد ونحو المرشد للثبات اشياء لذلك ذكرنا الدليل فانه له وحده
 الثالث لكن ينصب علامة على الطريق يعرف فانه يقال المرشد
 ايضا وعلمه بالاشياء فان نفس الدليل يقال انه مرشد واما معناه
 الحق يقال فمما انه هو الذي يلزم من العلم به العلم في اخر واختار
 شيخنا وقال قوم انه قول مولف من تضاييق بينه يلزم عنه
 لانه في قولنا في حق بعض صفات الحقيقة والقضايا ومولف
 من تضاييق اخر زانية عن الحقيقة الواحدة وقولنا بغيرية اخر
 به عن القضايا الظنية وقولنا يلزم عنه اخر زانية عن القضايا
 في عرف النصارى فانه الحقيقة لا يلزم عنه في اصله وقولنا لانه
 اخر زانية عما يلزم الامر محذوف كما يقال الدرة في الحقيقة
 حقيقة البيت فالدرة في البيت وتكون الدرة لا امر محذوف
 مراد الدرة في البيت وذلك الشيء في البيت وتزيد بالقضايا بل
 على الحقيقة الواحدة واعتبر من على الاول يكون الحقيقة الواحدة
 عليه فليلا في الحقيقة الواحدة يلزم من العلم بقصدتها العلم بكذب نفسها
 وهذا في قولنا كل انسان حيوان فنعنيها ما كذب وهو قولنا ليس
 كل انسان حيوانا وعكسها صادق وهو قولنا بعض الحيوان ليس انسان
 ثم الدليل ان يكون ركبا من الامور العقلية كقولنا العالم متغير
 وكل متغير محدث فالعالم محدث فلهذا لم يركب من امرين عظيمين
 واما ان يكون ركبا من العقل والنقل كقولنا قال الله علم كذا
 وكذا وقولنا ان الله علم صدق مع ان هذا القول صادق فلهذا لم

مركبة من احوال عقل وموافق قول الله علم صدق والثاني
 نقله هو قولنا قال الله علم كذا او لا يعلم كذا لا يخرج من النقص
 لان من علمها كون الله علم صادق فانه متقدم عقليته
 التامة عن الارادة لا الارادة كيفية حاصلة في النفس
 العقل والكرامة كيفية حاصلة في النفس رجع اليك وقوله او
 الركب معاد ان الارادة ترجع والكرامة رجع اليك وعلمها
 زائدة بلان على اعتقاد صلاحية الفعل او الركب له لا غير خلاف
 فقال قوم انما زائدان في حق الله في حقنا وقال قوم انما
 زائدان في حقنا لا في حق الله والحق ان الله لو كان
 عريضا بارادة زائدة على علمه لكانت تلك الارادة تامة ان
 يكون ذاتا ومادة عند بارادة اخرى والاولى بسلطان
 التقيض والثاني بسلطان التسلل وكلها باطلان واما نحن
 فاما كانت زائدة في حقنا لا في حقنا لا يستعمل كذلك فاما تعلم
 والارادة للشيء مستلزما لكرامة الفعل لا لنفس كرامة الفعل
 لا يستعمل كون الله غير متقدم فان الارادة والكرامة متضافتان
 السامع علمه الشهادة كيفية نفسانية متبادلة للثبوت
 ومغايرة للارادة فانما تشبه المادة المحركة كسبحان الغفار والبر
 لان فيه مسبوقة وهي الحيات وزيد من الله او لا تشبهه
 القوة كيفية نفسانية ايضا مصادفة للشهوة ومغايرة للكرامة
 فانما تنزع من زواياك مستغفرا ولا يمكن بل زيد وذكروا
 المادة المحركة ولا تنزع عنها الا من علمه الذي ذكره
 الاول في قوله هو ما ذكره الله وهو ان العلم اذ ان الله في
 والارادة اذ ان الله في قوله من محمد بن ركسما الطبيب ان اللذة
 عود الى الحالة الطبيعية بعد خروج عنها وليس محذورة بالارادة

الفعل
 لا

مكانها بالذات ولهذا لا يتقدم بها مدة ضرورة لم يكن راء اول
 جعل الله تعالى عن الكمال عن العلم الشوق وسبب العلم اما
 تفرق الا فقال لقطع عضو من الاعضاء واما سيرة المزايا
 لا تعلم مثلا فان الله سور راجه واما قال الحنفى ان الله في حق
 فانه حصل له العلم كالتسلسل التاسع عشر الا ان الله لا يركب
 معلوم ضرورة وهو مغاير لغير الاعوان من القدرة والارادة
 غيرهما انما هي اما غير مرتبة للعلم فذات في حقها واما لا يضاف
 فانه قالوا لا يركب زائد على العلم وهو الحق لا يحد بين علمنا
 العلم وبين الحقائق وقوله انما بين تقيض العين وفخما فيها
 هو معلوم فان فتح اعيننا في حق معلوم السابق للعلم لا يقدار
 اولا زيدا على العلم فاما الارادة الزائدة على العلم لا يقدار
 اولا زيدا على العلم فاما الارادة الزائدة على العلم لا يقدار
 ان ذلك راجع الى تامة الحاسة وفتح قوم قال في الدين والمكشوف
 مما جاز الى القدر في تامة الحاسة لا يمكن بيان ان الله ليس بغير
 الادراك جسدي تحت النواحي حسية وهي الابصار والسماع والشم
 والذوق والذوق والذوق والذوق والذوق والذوق والذوق
 جسدي تحت النواحي الحسية والاطفال في كيفية حقائق فقال قوم
 من النواحي حسية وحاجتها من الحاسة انما يحصل خروج شعاع من
 العين نحو المرمى فيحصل الرؤية وهذا باطل في حق النواحي حسية
 لانها ان يكون جسم او عرضا فان كاجلها في حق الاستحالة خروج
 جسم من العين فيحصل شعاع كرامة العالم فيحصل كرامة العالم
 وان كان عرضا استحالة انتقال وانما الشعاع في حق العين
 الى انتقاله في الارض زمان او كرامة لا يمكن زمان وان
 قوم انما يحصل بالظلال صورة المرء في العين وهم يعلمون

وكذا لا يحد فورا
 ضروريان

بن

وقد اطلق شيخنا ايضا فقال انه يحمل انقطاع العظم في الصغير
 وحق ما خزنه الى ذنب شيخنا لان النصارى لا يحصل ما ذكرنا
 من الانقطاع والشعاع واختلاف قولنا ان الله تعالى جعل النفس
 قوة ادراك المرئى اذ اقبلت المحنة السيرة لم تكن مزرعة
 الاول سلامة المحنة فان العاقل لا يبصر النور كقوة البصر في العاقل
 غير المحنة ان يكون له لون او صور الثابت والرائع عدم الزرع البعد
 الموقنين فان من ينظر الى شيء بينه وبينه ما لا يبصره ولا يرى اذا
 وضع البصر عند العين لما صفا فانه لا يبصره الخامسة المتعاقبة اولها
 فانه اذا لم يقابل البصر لا يبصره ككون ورايه شيء فانه لا يبصره
 لعدم التقابل وانما قال اولها لان الناطقة المرأة يبصر ما خلفه
 السادسة وقوع الصور على البصر فان الذي يقع عليه الصور لا يبصر
 كمن يكون في موضع مظلم الساج كون الصور غير مخرطة فان الناطق الى
 عين النفس لا يبصر لان الصور مخرطة ان من عدم الحجاب فان يكون
 خلفه حجاب لا يبصر التاسع التعبد لا يفار فان من حصل له
 هذه النوازل لم يتعد لا يبصر العاقل من وسط الشفاف ومع تلك
 هذه النوازل العشرة على رتبة الروبهم لا يفرق خلاف فان الشا عرة
 انما لا يفرق وفان المحررة وجاعلة من الفاسفة انما يفرق الروبهم
 وهو الحق لانها لو لم يفرق الروبهم لما كان يكون في حضرة تاجال
 والآث وغير ذلك ولم يكن المورع بالفرقة اجتناب الشاعرة
 بان الجسم الكبير اذا كان يبعد ما تراه صغيرا وما ذلك لاننا نرى
 بعض الاجزاء دون بعض استوار جمع تلك الاجزاء فيكون
 شرائطها موجودة والجواب النور من اننا نرى بعض الاجزاء دون
 بعض انما نرى جميع الاجزاء والصغرى انما هو باعتبار صفوا و
 الشعاع السبعة فحين او تفرق الاشعة فلا يحصل الادراك انما

والشعاع على مسية المحررة انفتحت فاعده على سطح فان الشعاع هو انه
 عند ذنب الشعاع اذا كان صغيرا انما الشعاع من ذلك السطح الصغير
 الى الحاذية كما ان فاق النقص اذ انظرنا فاننا نرى نفس وعينه اذا كان
 محاذيا لها ودلك انما هو باعتبار انكسار الشعاع الى الحاذية المرئى
 والشعاع الى هذا هو النوع الثاني من انواع الادراك وهو يحصل من
 وقوع النور العاقل انما من قبل كمنع الحسنة بعضها من بعض وانما من
 قوع كغيب العضا على الجرس انما ان يصل ذلك النور الى سطح الشعاع
 اذ انبت هذا فاعلم ان النور او الفروع اذ احداثا حصل منها هو ان
 يخرج ثم ذلك النور يدعى هو ان ذلك لا يخرج ولا يزال سلكه الى ان
 يصل الى سطح الشعاع السماع الصوت على هيئة من ورايه كذا
 والشم الى منه هو النوع الثالث من انواع الادراك وهو يقع
 للشمات اسما كل وضع لغز لم يلها من جهة الحاذية كما يقال راحة
 طيبة او مستندة او من جهة المحرك كما يقال راحة المسك وقد تقدم هذا
 البوي ثم هذه الشمومات تحصل عند تكيف النور برائحة فانه
 رابعة كالمسك وما شابه ووصول الى الجيوب وفان من انما يحصل عن
 الشمومات اجزاء لطيفة تتصل بالمواد فيحصل الشم عنه هو انما يحصل
 والاقوال اقرب لا تلو كان كذلك كان السمع ذو الرائحة اذ انبت
 لم يبق منه شيء اصل وهو طاهر البطلان والشم الى هذا هو
 النوع الرابع من انواع الادراك انما انما يحصل من تركب من شعاع
 كان ينفصل بينها على الاعدال وفساد من وجهها عن الاعدال
 وكان لا يورث الثاني من غيره وبسبب القوة حادثة فيه اجمع
 من الشمس يدرك بها الحشاغ فيبعد عنه فكان واقفا للفرق و
 غيره من الادراكات حالك للفق ودفع القدر اقدم من
 جلب النور وكان الشمس انما الادراكات والاقوال الى

هذا النوع الخامس من انواع الادراك وهو يحصل بالانتقال الزماني
 اللغائية التي في العلم المتصل بالسان بالعلم وقد يقع تحت
 الطعم وقبل انما يحصل بالانتقال اجزاء في الطعم وعندها لا
 وهو يحصل بالانتقال الرابع في الحكم عامة لا غرض يستعمل عليها
 الانتقال الى ثامنه من الحرف عن الحكم الاعراض الخاصة
 ومن الحرف عن الحكم المتقدم لا غير شرع في الحرف عن الحكم
 الاعراض العامة التي تحقق بعض الاعراض دون بعض فتمت
 سيجل عليها الانتقال وانتق الحكم الاول والممكنون وكذلك
 الانتقال عبارة عن حصول مكان بعد ان كان في مكان اول فتمت
 الانتقال مستندي كون المستقل متغيرا والوضع غير متغير وكذلك يكون
 انتقال من محل الى محل لان الوضع مستقل في وجوده الى محل تحق
 ليقوم في ذاته لولم يتغير الى محل تحق ليقوم فيه لاحتياج ذلك المحل لان
 الوضع مستقل في وجوده في ذاته في نفسه غير المحل فتمت
 فيه باطلا واذا افترق في نفسه الى المحل انتقالا في نفسه وفيه نظر
 ولا يحصل الا اختلاف الناس في جوار قيام الوضع في
 احوال الحكم الاجزاء واختاره شيخنا وذهب فريق من المتكلمين
 الى استحالة واجبة الوجود بان ابقاء الرتبة قائمة بالحركة وكذلك
 البطور وبها عاضان والحركة عرض فقد قام الوضع عليه واجتمع
 اكبر جوارزه بالبدن المستند الى الجوارز فكون الحرف غير متغير
 للجوارز والجوارز غير متغير لان البدن لا يتغير الى الجوارز
 حيز الجوارز ان اراد به ان احدهما الوضع قائما بالجوارز من غير
 ان يقوم احدهما بالآخر فهو متغير وان اراد به احدهما حاله
 وذلك لا يدخل في الجوارز فتمت والنزاع انما يقع في هذا الوجه غير
 كافية في نقلها ولا يستحيل الا اختلاف الناس في الاعراض

فأله

يكون الجوارز

تقاربه

فاحالها لا شاعرة وهو جزء من جوارز المعنوية وهو الحق لنا ان
 الاعراض مكنية الوجود في الزمان لا في المكان فتمت
 الزمان الثاني في ايضا فان الحرف غير متغير الاعراض في الزمان
 بتغير الاجزاء وانما قال القارضا حيز من غير القارضا كالحكم وغيره
 وانما الجوارز فيقال انما باقية بالضرورة تحت الشاعرة بالان
 عرض فلو كان العرض باقيا لم يقا العرض بالعرض ولانها لو كانت
 باقية لاحتاجت الى ما لا باطل فالتقدم متلب بان الملازمة ان
 اما ان يكون مستند الذات او الى وجود الفقد او الى فقدان الشرط
 او الى التعلق بالمتن والكل باطل اما الاول فلا يستحيل كون المتكلم للذات
 مستغلة لذاته وانما التعلق بالمتن طرانا الفقد منوط بعدمه ولان الثالث
 فالتعلق بالشرط وهو الجوارز موجود وانما الرابع فالتعلق بالعدم
 اما ان يكون قد صدر عنه او لم يكن فان كان قد صدر عنه او
 فتأخر في نفسه او وجوده وهو اتحاد العدم وان لم يحد
 او لم يكن من ان المتن لا يحصل منه امر وهو محال والجوارز في الاول
 بالمتن من استحالة قيام الوضع بالعرض وانما هو متغير وقد مضى
 تحققت وعن الثاني لم لا يجوز ان يكون العدم مستند الذات فتمت
 بل ان يكون ممكن الوجود لذاته مستغلة لذاته فتمت استحالة القارضا
 متغيرا لمكان الوجود المطلق والثالث ثابت دون الاول ولان
 بل لم يستحيل المتكلم وعن الثالث لم لا يجوز ان يكون العدم مستند
 للاعرض بالعدم فالتعلق بالمتن الفقد منوط بعدمه فتمت
 لكن عدمها بما هو ملطبان الفقد وعن الرابع لم لا يجوز ان يكون مستند
 العدم الشرط فالتعلق بالشرط موجود وهو الجوارز فتمت
 والاعراض محتاج الى بيان وعن الخامس بالمتن من عدمه
 المتكلم وهو مستند لعدم قالوا لم يكن ان يكون المتن منوطا

في العدم قلنا لكن اذا حصل له ترصيع احد الطرفين وجب
 حضوره سواء كان وجود او عدم كسواء نسبتها الى الامة
 ولا يمكن ان لا يمكن ان يحل عرض واحدة ازديت
 من محل واحد كما مضى الاضاح من ان الجسم الواحد يستحيل ان
 يحل مكانين وهو المشهور بين الاشعة والمعرفة وقال
 جماعة من الفلاسفة ان الاضافات المتفقة تقوم بالمضامين كالخوة
 فان الاخوة اولية لانه من متبين فين الاخرين اضافة واحدة
 قايمة بها وقالوا ثم ان التاليف عرض واحد يقوم بالمتبين لا يزيد
 وانما من قيام التاليف بان من محلي كان اذا اختلف اجزا
 لا يخرج من الجبل العظم لم يتم اتفق باجده لعم التاليف بدم محله
 والاول ضعيف لان الاضافات لا وجود لها في الخارج كخسافي
 الاعراض والنسب ايضا ضعيف لانه لو امكن قيام عرض واحد محلي
 كان لكان في هذا المحل هو بعينه كماله في هذا المحل فحينئذ قيام جسم في
 مكانين وايضا فان العرض الواحد لو امكن حلوله في مكانين كان
 مستغنيا عنه مذا حلت وانما قالوا الاضافات المتفقة احقر عن
 الاضافة المتخلفة كالقوة والنبوة فانها انما هي الالب والابن عند مجموع
 بها اضافتان والاعراض لا لا يمكن وجود العرض بدون
 محله لانه يقوم له قبل وجود الاجسام يستحيل ان يوجد الاعراض الا في
 الجسم رطبة وجود العرض يستحيل وجود المشرط بدون الرطبة فاذا كان
 كذلك وقدر البحث في حدوث الاجسام وانما احدها منها يكون
 الاعراض ياد ايضا الجسم فخاص في المانع من احكام
 والاعراض مع بيان الاحكام المشتركة بينها وبين جسم الامة اقسام
 القيمة الثمانية والاختلاف والتفاد كل معقولين اما ان تساويها
 تمام الامة اولان تساويها تمام الامة فاما المتان وساللان

لانه لو قام بزيادة
 من محليين

بلون

يقوم كل واحد منها مقام الآخر وسيد مسد كالسوادين والياضين
 واما ان لا يساويها وبها المختلفان وساعلى المتبين ثم المختلفان
 اما ان يمكن اجتماعها وبها المتساويان واما ان لا يمكن اجتماعها
 وبها المختلفان كالطراوة والبرودة فانها لا يمكن اجتماعها حاله
 اظهر في محل واحد والتقابل جنس يندرج تحت اربعة انواع يتقابل السبب
 والواجب وتقابل العدم والملكة وتقابل التفاد وتقابل التعاضيف
 سابع البحث في ذلك ان شار الله والتقابل على اربعة
 تدبيرا ان التقابل جنس تحت اربعة انواع فاما النوع من علمنا وسمي
 تقابل التفاد فالتفاد ان هما لاذ ان الوجود يمان اللتان كالتما
 وفيهما غايات الاختلاف كالسواد والياض والحارة والبرودة وغيرهما
 فتقول ان الزمان جنس يدخل تحت جميع الماهيات وقول الوجود يمان
 فصل في ما يكون احدهما وجوديا والاخر عدسيا كالعدم والمملكة
 وقولنا اللتان لا اجتماع فصل عن المختلفين في المتساويين كالسواد
 والحركة فانها ذاتان وجوديتان لكنهما يمكن اجتماعهما وقولنا بينهما
 غايات الفصل في عرض الذاتين الوجوديتين اللتين لا اجتماع
 لكن بينهما بعد سيرة كالسواد والقوة والتفاد لا يجوز ان يعرض للاجتماع
 سلفا بالاستقراء كالكتيفة اللبنة والكتيفة المسامدة وغير
 ذلك من الاجناس ولا تنقص بالحر والشر لانهما جنس ولا يفرق
 من حيث ذاتها تقابلها من حيث الكمية والتشقق لا يفرق
 التفاد للانواع الثلاثة حاله كون الانواع اظهر تحت جنس آخر
 ولا تنقص بالشهادة والنبوة المندرج احدهما تحت جنس التفاد
 والاخر تحت جنس الرتبة لان تقابلها لا من حيث ذاتها بل
 من حيث التفاد والرتبة الخارجتان والافان الى
 هذا من جملة احكام التفاد وهو ان الضدين قد قولا محلا اجتماعا

بل

بان يتوسط بالوسط الذي بين الحرارة والبرودة اذا ارتفع
 عن الغائر وهو متصف بالوسط فان الذي بينهما هو المتوسط
 اما بان لا يتوسط كالنور فان الهواء قد خلا عن الضدين ولم
 يتصف بوسط بينهما وقد لا يمكن كالكوان وهو ظاهر
 والنتيجة ان هذا هو النوع الرابع من انواع العالم وهو
 تعالى الشافق وهو ان بانها الا ان لا يتصان ولا يتصان وهذا
 النوع اما ان يكون في المرات كالانسان والانس والكرات
 كقولنا زيد كاتب ليس زيد كاتب فان الكتابة والكتابة لا يتصان
 في محل ولا يرتفعان عنه والانس والانس ايضا لا يمكن اجتماعهما
 في محل ولا ارتفاعهما عنه وهذا النوع تعالى بحسب القول العرفي
 مع قوله بحسب القول هو انك اذا قلت انسان لا انسان او زيد
 كاتب ليس زيد كاتب بحسب القول اذا اعتقدت ذلك والمفارقة
 بالاعتقاد والعدم الى هذا هو القسم الثالث من اقسام
 التقابل وهو العدم والمملكة وبها يتصان محقق موضوعها كالحق
 والبصر فان عدم البصر لا يمتنع في الجدار لا في السمع والاعمال
 عدم البصر اعني اذا كان من شأنه ان يكون مبعرا اما مطلقا
 فلا وكذا كذا الموت عدم الحياة لا مطلقا بل عن محل من شأنه ان
 يكون حيا واعلم ان الملكة هي وجود الشيء من شأنه ان يتصف
 فان الانسان شأنه ان يتصف بالبصر والعدم هو عدم تلك
 الملكة والمتصانان هما الذين الى هذا هو النوع
 الرابع من انواع التقابل وهو متقابل بالصفات والمتصانان
 هما اللذان لا يعلما انهما انما هما في الآخر اذا عرفت هذا
 فنقول اختلفت الاسماء في الصفات هل لها وجود في الخارج
 ام لا فثابت الحكم لها وجود في الخارج ومنه المنطوق

العم

وهو الذي لنا ان الصفات لا تكون لها وجود في الخارج كانت حالة
 في محل فلو كانت كذلك لكانت في محل او في محل او في محل او في محل
 لا بد لها من محل فلو كانت في محل او في محل او في محل او في محل
 وهو محال وكما يتجلى في ذلك المتعلق الى ان الجمع بين المتعلقين
 وحالهما في ذلك اجاعا لا يخافه والعلافة وهو الحق عند القدماء
 احسن الاشياء والعلافة باقية اجتماعها لم يكن التميز بينهما
 التميز اما بالذات واما بالتوابع ولما للعوام والحقن اطلاقا في الذات
 والذات فلا يمكن التميز بينهما في الذات ولو اردنا واحدة واما العوارض
 فلا يمكن ايضا لان العوارض متساوية التميز لهما والا لكانا شيئين
 ولما كان ان يقول عدم التمييز بينهما لا يدل على استحالة اجتماعهما واما
 يدل على عدم العلم بالمفارقة لكن بحسب اجتماع المختلفين غير المتعلقين والمتعلقين
 سواء والحركة والحارة والباص وغيرهما الشيء المعقول اما
 القسم الثاني في الوحدة والكمية المعقول اما ان يكون واحدا وموحدا
 عن كون المعقول غير قابل للتقسيم من حيث انه واحد وبما يتبع الشخص
 باعتبار صدق العمود في الكثرة بخلاف الشخص واما ان يكون كثر اشياء
 الواحد اما بالذات واما بالعرض فالواحد بالذات ينقسم الى واحد بالشخص
 والواحد بالجنس والواحد بالشخص والواحد بالجنس كزيد والواحد بالجنس
 كزيد وعمود نوع زيد وعمود واحد وهو الانسان فاما واحد النوع و
 الواحد بالجنس كالانسان والفرس جنسهما واحد وهو الحيوان ثم لا ينقسم
 تساعدا جنس اعلى من جنس فاذا انصاعدت كان الواحد بالجنس
 اما واحد بالجنس القريب كالانسان والفرس فانها واحد بالجنس القريب
 واما بالجنس المتوسط كالانسان والحمار فانها واحد بالجنس المتوسط وهو
 جسم واما بالجنس البعيد كالانسان والعقل فان الانسان والعقل واحد
 بالجنس البعيد وهو الجبروت كل الس قوة جنس فانه تنقسم الى جاسم ولا يكون

واحد

فوقه جنس وحقه جنس فهو جنس او وسط وما لا يكون محسوس فجنس
 اسفل وما لا يكون فوقه جنس ولا محسوس ليس منزها كالعقل على قول
 والواحد بالوصف كقولنا حكم الحكمة في الملائكة حكم الزمان في السنين او
 نسبة الجنس الى البدن كنسبة الزمان الى الزمان والواحد الى
 الواحد اذ كان واحدا بالجنس كان نوعه كزنا فان الانسان والفرس
 وغيرهما من الحيوانات انواع تحت الحيوان ووجوه تحت الزواجر كثيرة
 فذلك الانواع واجهة بالجنس كثيرة بالنوع الواحد بالشيء ينتمى اليه
 طبع الانقسام والى ما لا يتبع فالشيء يتبع عليه الانقسام اما بالذات او
 باعتبار شيء اخر فالذي يتبع عليه الانقسام لذاته كالمقدار فان البعد
 يتبع عليه الانقسام لذاته وهو المقدار والواحد بالشيء الذي يتبع عليه الانقسام
 باعتبار شيء اخر كالحجم والذي لا يتبع عليه الانقسام اصلا فاما ان يكون في
 وضع او غير ذي وضع والاول كالنقطة فانها ذات وضع والثاني كالنقطة
 فانها ليست ذات وضع ومن جملة التي اختلف الناس
 في كون الوحدة والكثرة وهل هما من افراد الاعتبارية ام
 من الامور الثابتة في الخارج فقال قوم انها من الامور الثابتة
 في الخارج وقال قوم انها من الامور الاعتبارية الذاتية والحق
 ان الوحدة لو كانت ثابتة في الخارج لكانت اما واحدة او
 كثيرة فان كانت واحدة قلنا وحدة فوجدتها ان كانت اعتبارية
 ثبت المطران كانت ثابتة في الخارج فان كانت واحدة قلنا
 الكلام الى وحدتها ويلزم التسلسل وان كانت الوحدة كثيرة فهو
 محمق قطعا والكثرة لو كانت ثابتة في الخارج لكان محتملا اما ان يكون
 كذا واحدا من اجزائها او بعض اجزائها فان كان محتملا لكل واحد
 من اجزائها كان الشيء الواحد باعتبار الواحد كثيرا ووجوه
 كذلك لو كان محتملا لبعض اجزائها الثالث الى القسم

الثالث في القدم والحادث قال المتكلمون الموجود اما ان يكون
 قديما او محدثا فالقدم هو الذي اول الوجوده والحادث الذي
 لوجوده اول وقالت الحكمة الموجود اما ان يكون قديما وهو الذي للبدء
 لوجوده وجعلوا الاول هو القدم الزمان فينبغي ان لا يتبع الزمان
 قديما اذ ليس للزمان زمان اخر حتى يقال الاول زمان وجوده
 يكون اما ان يكون هو كما ذكره المتكلمون فالذي للبدء الوجود هو
 القدم لا غير والذي لوجوده مبداه هو الذي هو من الموجودات
 والحادث الى اختلف الناس في ان الحادث والقدم
 هما من الاشياء الموجود في الخارج ام هما من الاعتبارات العقلية
 قال عبد الله بن سعيد من القسمة ان القدم من الامور الثابتة
 وقال جماعة الكرامية ان الحادث كذلك والحق انها من الامور الثابتة
 لان القدم لو كان ثابتا في الخارج فاما ان يكون قديما او محدثا فان
 كان قديما قلناه اما ان يكون ثابتا في الخارج او في الزمن فان كان
 ثابتا في الخارج فاما ان يكون قديما او محدثا فان كان قديما قلنا
 الكلام الى التسلسل وان كان محدثا كان القدم محدثا من حيث قلنا
 كان ثابتا في الخارج لزم التسلسل او قدم الحادث وكذا يقال ان
 احد عبد الله بن سعيد بان القدم عبارة عن شيء العدم السابق
 في العدم بمعنى راجحت الكرامية بان الحادث صفة ثابتة على
 ذات الحادث اذ قد يكون الشيء في حادث ثم يصير حادثا فتقول
 الشيء بالثبات فيكون ثوبا وكذا ما ضعيفان اما الاول فكان
 القدم في العدم السابق فكل شيء داخل تحت مطلق العدم وفيه
 نظر والله اعلم فان التسلسل على الثبوت والقدم الى
 والله لا يجوز عدا لقدمه واجبا الوجود فقط واستعماله على
 ولما يمكن الوجود فكل واحد من علمه فقلنا اما ان يكون او لا يكون

فان كانت واجبة ثبت الملو والفلان من الارتفاع الى
واجب الوجود والاولى التسلسل اذ كل علم ممكنه لها علمه
اخرى ممكنه وكذلك الى النهاية وهو محقق فاذا اتى الى علة واجبة
الوجود استحالة عدمه ايضا اذ عدم علمه يمنع فلو كان كذلك
قطعا لان وجود العلة موجب لوجود المعلول والمحذور
لا يثبت لكل محدث من محدث لان ما يتبعه المحذور لما كانت
متضمنة بالوجود تارة بالعدم اخرى كانت قابلة لها فيكون
ممكنه لان الممكن هو القابل للوجود والعدم فاذا كانت ممكنه فلا بد
لا تصابا بحد في الوجود والعدم من مخرج والامكان ترجحا
من غير مخرج وهو باطل بالضرورة ومن هنا ظهر ان علة
الممكن لا يتبعه في الوجود والعدم يتساوى فيه فان الوجود
والعدم وانه لا يتبعه في الوجود باحديهما من مخرج ظهر ان
العلة لا تكون الا من خارجا الى الموتر انما هو الامكان لا المحذور
لان الممكن من حيث هو ممكن محتاج وجوده الى الموتر فلو كان
الامكان هو علة لا يحتاج لحدوث فان المحدث غير محتاج
في وجوده الى موتر من حيث انه محدث والمحدث هو الوجود
بعد العلم فلا يكون هو علة الاحتياج وايضا
مذاذ دليل اخر على ان المحدث ليس علة احتياج الاثر الى الموتر
وتقريره ان المحدث صفة للوجود وهو كونه مسبوقا لعدم
والصفة متاخرة بالذات عن الموصوف فيكون المحدث متاخر
عن الوجود والوجود متاخر عن الوجود لا يباد تاخر المعلول عن
العلة والاباد متاخر عن الاحتياج لان تاخر الموجد متاخر
عن احتياج الاثر الى تاخر بالذات والاحتياج متاخر عن
علة الاحتياج تاخر المعلول عن العلة فلو كان المحدث علة

فان

الاحتياج

الاحتياج ممكن متقدم على جميع ما ذكرناه وقد اختلفنا ما ذكرناه
الدور مراتب وهو محقق الرابع الى القسم الرابع والعلة
المعلول للوجود اذ كان موقفا عن آخره فلو كان الموتر انما يكون
ممكنه التاخر فعدمه وذلك يستلزم التاخر المتأخر لما ان يكون عدم
التاخر فيه متساويا للعلة الموجبة كالتاخر لا حراق وانما اذا كان
الموجود اثر الغرض كالمحرك والتردد غيرهما فلو المعلول فالحقيقة كما
ما يصدر عنه غير سوار كان بالاستقلال في العلة التامة او مع الانقسام
كما في جمل العلة ولا يمكن ان يستعمل كون العلة هي نفس المعلول
لان الموتر هو العلة متقدم والاشياء متاخره هو المعلول فلو كان المعلول
هو نفس العلة كان الى متقدم على نفسه وهو باطل بالضرورة بل
العلة تاخر المعلول واخره علة التاخر فلو قسم الى قسمين اما
ان يكون باعتبار يحصل اليه المعلول كالصفة في العلة الصورية و
اما ان يكون باعتبار ينقسم الى قسمين ايضا لان ان يكون هو المفسر للوجود
كالنفس للتردد وهو العلة التامة عليه وانما ان يكون لا جلي الوجود كالتاخر
على الترتيب فهو العلة التامة ولا يخلو كل واحد من الفعل الرابع المادية و
الصورية هو التامة عليه والتامة العلة التامة العلة هي العلة هي العلة البسيطة
والعلة والعلامة والاختصاص والماهية بالقوة والماهية بالعلم والكلية
والثبوت والذات والاعتراض والفرعية والفرعية والاعتراض والفرعية
كقوله الواحد متاخرها والكلية كقوله متاخرها والعلامة هي التي
تكون جنس للعلة الحقيقية كالعلم في التاخر مطلقا والعلامة كالتاخر
فيه والفرعية كالتاخر في الاسكار وموقع اللان وبالفعل كالتاخر في
الاسكار مع الترتيب والكلية كالتاخر مطلقا والفرعية كالتاخر في
الذات كالتاخر في الذات والفرعية كالتاخر في الترتيب كالتاخر في الترتيب
ذاتها يقتضي ان التاخر يقتضي الترتيب بالعرض والفرعية كالتاخر

فان كان الموتر انما يكون متاخره

في الحركة والبقية كالقوة الشريفة فلا يمكن ان يكون
 يستحيل اسناد معلول محض الى اثنين باسنيين لانه يكون
 بكل واحد منهما في نفسه بكل واحد منهما عن الاخر فيكون
 اليهما مستغنيا عن حالة واحدة هذا خلاف
 المعلول النوعي يمكن ان يكون له علل كثيرة فان الاشياء المختلفة قد
 يشترك في لازم واحد كما يشترك النار والشمس في كونهما متحركين مثلا فان
 لبعض الاشياء ان المعلول يحتاج الى مطلق العلة وبغير القدر
 من جانب العلة لا المعلول ولا يمكن اوجدة المعلول
 يستحيل ان يكون للواحد من كل وجه علة مركبة لان كل واحد من
 اجزاء العلة لا يمكن ان يكون له تاثير في المعلول بحلته او في اعاده
 او لا يكون له تاثير البتة فان كان له تاثير بحلته كان للمعلول الواحد
 عللا كثيرة وقد تقدم بطلانه واما ان يكون له تاثير في احواله فيكون
 المعلول مركبا وقد فرضنا بسطة هذا خلف وان لم يكن الشيء
 من الاجزاء تاثير في المعلول فعند اجتماع اجزاء العلة اما ان يحصل احد
 يقتضيه وجود المعلول ولا يحصل فان لم يحصل لم يكن ما فرضنا معلولا
 لهذه الامة المركبة معلولا هذا خلف وان حصل عند الاجتماع او
 يقتضيه وجوده كان ذلك بالحقيقة هو العلة لا الترخ وجوده وجود
 وحده من مقتضى فنقول كذا عن هذه الامة المركبة اما ان
 يكون بسيطا او مركبا فان كان بسيطا نقلنا الكلام اليه فنقول كل
 واحد من اجزاء العلة لا يمكن ان له تاثير في ذلك المعلول الشخصي
 فيكون للمعلول الشخصي عللا كثيرة وهو باطل على ما تقدم واما ان
 ان يكون لكل واحد من اجزاء العلة تاثير في احد اجزاء المعلول
 وهو باطل لان خلاف المرفوض اذ المرفوض يكون بسيطا فلا جزاء
 وان كان مركبا نقلنا الكلام الى كيفية حصوله وفيه نظر

ان

ولا يمكن

ولا يمكن ان يستحيل ان يتاخر المعلول عن علة التامة لان
 وجود المعلول في الوقت الذي وجد فيه دون الوجودات المتوالية
 عليه المتأخرة عنه اما ان يكون لمخ في القلة العلة التامة او لا
 فان لم يكن لمخ لم يزد من الزم من غير وجه وهو باطل بالضرورة وان
 كان لمخ لم يكن العلة وحدها كما في علة التامة فلا يكون ما فرضناه
 عليه تامة هذا خلف فبان ان وجود المعلول واجب عند وجود
 علة التامة وعليه العلم ان قدينا ان العلة كل شيء بعد
 عنه غيره سواء كان بالاستقلال او مع الانضمام اذ انبت
 هذا فنقول عدم المعلول اما ان يكون لذاته او لا فنقول الاول
 باطلا والى الثاني مستبعدا والثاني ان يكون ذلك لا وجوده باطل
 عدليا والاول باطل لان عند وجود ذلك الامر المنفصل ان لم
 يستل من اجزاء العلة التامة مقتضية لوجود المعلول ولا من
 جزاءها لان وجود المعلول لا يقتضي حقيقة التامة وانما
 شئ من ذلك كان عدم المعلول لعدم علة فمع ان يكون عدليا
 وليس عدم شيء لان لا يحتاج اليه شيء لا يلزم من عدم
 عدم ذلك الشيء فهو عدم العلة لا التامة ان ذلك مستبعد على امتياز
 احد الطرفين عن الاخر في نفسه ولان العلة والمعلول متماثلان
 في مرتبة محض ومقتضى العلم بهما لا نقول الا متساوية تامة في
 الوجودات بالنسبة الى مكانها ولا يشترط في الامتياز الوجود فاما
 فنعلم ان عدم الشرط يقتضي عدم المشرط ودون غيره فوصف العلة في
 والمعلول ليسا في مرتبة واحدة والى ذلك التمسك بل اعتبارا بان مقتضى
 ويمكن اسنادا الى اثبات واجب الوجود فيكون علة
 ابطال شي من احد هما الدور وانما التمسك لهما باطل الدور
 فنقول العلة يجب تقدمها على المعلول لان العلة هي الموفرة

والام

هذا خلف وان لم يدخل الـ كالنا خارجي كانا مغلوبين
فتقل الكلام الى كيفية تصورها عنها ويضعف بان البطل
ليس ثابتا في الخارج فلا يلزم التمسك لاختلاف الاتحاد لانها افتراض
فلا يكون نفس الـ نسبة وبعض ما ذكره بالتسوية والاضافات
وانما هو من الامور الاعتبارية وكذا في ذهب الاولين
الى ان الـ الواحد لا يكون قابلا وفاعلا واجتو اعداد تلك
بأن نسبة القابل الى القول نسبة امكان امكان ونسبة الـ الى
الافعال نسبة وجوب فلو كان الـ الواحد مقبولا الى مقبولة
انما يلزم ان يكون نسبة ذلك الـ الى فاعله بالامكان والوجود
مختلف واجاب الحق بان الحال اما يلزم لو احدثت النسبة
فهي ليست محددة فان نسبة القول غير نسبة الفعل
انما هي الوجود الى القسم الخاص من الكل والجزئي الوجود اما
ان يكون تصورهما من الحركة كزيد ويسمى الجزئي واما ان يكون
منا من الحركة لانه قد يتصور هذا الانسان وغيره بخلاف زيد
مع ان يشاركه اخر من الكلى قد يكون افراد ذمسية لا غير
كمقبول جبل من ياقوت وهر من عمل وقد يكون خارجية فاما
ان يكون الوجود منه واحدا لا غير مع امتناع ان يوجد غيره
كواجب الوجود او مع امكان ان يوجد كالتقسيم واما ان يكون
الوجود منه كثيرا فاما ان يكون متساويا كالكل والجميع المتساوي
او غير متساوي كالتقسيم الناطقة وذلك يكون الكل متع الوجود
في خارج كحركة الهادي وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد
كالاعتبار الكلى الخ هذا ينقسم الكل بالنسبة الى افراد
بحسب الذاتية والوقعية وذلك لان الكلى انما يكون نفس
القيقة كالانسان وهو النوع ويرسم بالكل المعقول على كثيرين

انسان

مختلف بالعدد في جواب ما هو اوجز الحقيقة المبسطة فيها ومن
 غير كالحوان وهو ليس وبالكامل القول على كثر من مختلفين بالحقائق
 في جواب ما هو اوجز الحقيقة المبسطة التي عنها غير كالحوان وهو الفصل
 وهو ما ينقل به الله عن غيره فان الله من يعصم به جمع الحيوان
 عن الانسان ويرسم به الكمال الذي يحمل على الشئ في جواب ما هو
 ما هو خارج من الحقيقة بمحضها بما لا يشاركه وهو الحاجة ويرسم
 بالكل القول على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عريضاً او خارجياً عنها
 مستلزماً بغيره غير كالحوان وهو الوهم العام ويرسم بالكل القول
 على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غير قولاً عريضاً ويرسم
 والفرق والعقل الذي في سنة الحاجة والفرق العرفي وتحت هذا
 البين محض كلف المنطق فيطلب من مناسك في الفصل
 الخامس الثاني لا تفرغ من المقدمات نزع فيها هو المقصود وهو
 اثباته تم وصفاً فبذلك بائناً وتقرير ما نبال منها موجوداً
 وهو اما ان يكون واجباً او ممكناً فان كان الاول في المخطوطة
 ان كان ممكناً اضمحلت وجوده ال موت فموتها اما ان يكون
 واجباً او ممكناً فان كان الاول ثبت المخطوطة وان كان الثاني (حقيقة
 التي موتها فموتها فاما ان يكون الاول فيلزم الدوران الاول
 قد فرضنا ان موتها هذا الممكن فاما ان كان هذا الممكن انما هو
 الدوران وموتها وان موتها غير الاول فيلزم الكمال الذي في جواب ما
 ان يكون واجباً او ممكناً فان كان الاول ثبت المخطوطة
 ان ثلثان الشئ اضمحلت الى موتها فموتها اما الاول فيلزم الدوران الاول
 فيلزم الدوران الثاني فيلزم الدوران الثالث فيلزم الدوران
 وجوده في الله ثم يستلزم ان يكون وجوده زائداً
 على حقيقة لانه لو كان كذلك لكان وجوده حقيقة لانه لو كان

برسم

البحث في

كان

منقرا

منتقرا الى غاية لان الصفة منتقرا الى الموضوع فيكون وجوده
 ممكناً فيكون ممكناً وقد فرضناه واجباً متخالف ولا نزال
 هذا دليل اخر على ان وجود واجب الوجود نفس حقيقة وتقريره انه
 قبيح البعثة ان وجود الواجب الوجود لو كان في الدنيا لكان في الدنيا
 هذا لو كان وجود واجب الوجود ممكناً لا يقتضي موتاً فلو كان في الدنيا
 ان يكون حقيقة واجب الوجود او غير ذلك فان كان موتاً هو حقيقة
 واجب الوجود فاما حاله وجوده لم يوجد لان كونه موجوداً
 لا يترك من وجوده فان كان هو الوجود الا ان يلزم الدوران لان ثباته
 متوقف على وجوده لم يوجد فموتها متوقف على الثابت وان كان موجوداً
 بغير الوجود الاول فيلزمه اما ان يكون حقيقة واجب الوجود في
 العالم لو كان موجوداً او معدوماً فان الاول في الجواب الاول
 ويلزم التسليم وان كان الشئ لم ينطق العلم اليه وهو في ثلاثة
 قد فرض واجباً ولا يلزم منه ثباته المعلوم في الموجود وهو المطلق
 بالضرورة وهو ازل الى الابد الذي هو الذي لا مبدأ له وجوده
 يعني اننا قد فرضنا ان ثباته لانه في جانب الماضي كان الله ثم
 مصاحباً له والابدي هو الذي لا نهاية له لوجوده في كل وقت بارضه
 لانها في الماضي لا يستقبل لكان الله ثم مصاحباً لها فانه
 ثم متصف بها عيناً والآن لكان الله ثم ممكناً لان نطق العلم لا يكون
 ان الى الممكن وقد فرضناه واجباً متخالف البحث الثاني
 كما فرغ من اثبات واجب الوجود ثم شرع في اثبات صفاته
 ومن ينقسم الى ثبوت صفاته ومبسطة فالثبوتية منها كونه قادر على
 انه ان شاء فعل وان شاء ترك وقد وقع النزاع في ذلك بين المسلمين
 والفاطمية فاما نحن فنحن على انه قادر وانما سفة على انه مؤثر
 والحق الاول لانه لو لم يكن قادر لكان موجبا ولم ينم من

كان

اما

من كونه موصفاً بقديم العالم وهو محال على ما تقدم فثبت كونه
 موجبا بيان الكلازمة ان ايجابه اما ان يكون مطلقا له لذاته
 او مقيدا الى متوقف على شرط كليهما باطلاق اما الاول فلا يلزم
 قدم العالم لان مع وجود العلة الموجبة بحال المعلول على ما مضى و
 الشئ فلا بد من ذلك الشرط اما ان يكون قدما او محدثا فان كان
 الاول لم يقدّم قدم العالم اذ مع وجود العلة وشرطها مع وجود
 المعلول وان كان حادنا لم التسلسل لان احداث ذلك الشرط
 اما ان يكون بالاجاب او بالاحتياج فان كان بالاحتياز
 لظن وان كان بالاجاب فاجابه له اما لذاته او لشرط فان كان
 لذاته لم يقدّم قدم العالم اذ العلة الموجبة يوجب المعلول و
 ان كان بشرط فذلك الشرط اما ان يكون قدما ويلزم قدم العالم
 او محدثا ويلزم التسلسل وهو مع فاجاب الله تعالى مع كماله
 لا يجوز ان يكون واجب الوجود اوجب موجرا وذلك
 الموجز بوفرة العالم من اجل اننا نقول قد بينا حدوث العالم
 وهو جميع ما سوى الله والواسطة بين واجب الوجود
 وبين غيره متعقولة احتجوا الى هذه حجة الفلاسفة
 على ان الله تعالى واجب تقريره ان العالم قديم فليكن الله تعالى اما
 ان يكون موجودا في الازل اول فان كان موجودا لم يقدّم قدم العالم
 لان عند حصول العلة وشرطها يوجب المعلول وان لم يكن موجودا
 في الازل فما يصادف من هذا الزمان دون غيره من الازمنة اما
 ان يكون لم يقدّم اول لم يقدّم فان لم يكن لم يقدّم لم يقدّم من غير
 وجه وهو وان كان ايجادا من هذا الزمان لم يقدّم قدم العالم
 اما ان يكون موجودا في الازل واجب وجوده ويلزم قدم
 العالم فان لم يكن لم يقدّم موجودا في الازل فاحدا اما ان يكون

و

غاية

لم يقدّم

لم يقدّم اول لم يقدّم من التسلسل وهو باطل على ما تقدم
 والحوار الى هذا هو الجواب عن حجة الفلاسفة ونحوه اننا
 منع ان العالم قديم وقد مضى بيان ذلك ومنع ايضا الملازمة الثانية
 وهي ان كل ما يتوقف عليه الشئ ان كان موجودا في الازل لم يقدّم
 العالم وان لم يكن موجودا ايجادا من هذا الزمان اما ان يكون لم يقدّم
 اول لم يقدّم ونقول ايجادا من هذا الزمان لا يقدّم قالوا يلزم الترجيح من
 غير وجه وهو قائل انما يقدّم حق العجب آتاه حق الحجاز فقلنا و
 مثلا ذلك كمن هو عاد على طريق عين له طريقان متساويان لا ترجح
 لاحدهما على الآخر فانه ترجح احدهما على الآخر من غير وجه تنبيه
 الى ما بين ان الله تعالى قادر على كل المتعلقة بقدرته وقطاع
 الحكم بين الناس في ذلك فالذي ذهب الى اللشاعة انه تعالى قادر
 على كل مقدور وانما يقدّم ذلك كذا المستلزم والتمسك والحوار من
 اصحابنا سيدنا المرتضى والشيخ ابو جعفر الطوسي والحق الاثر اننا ان
 الحقيقة تتعلق القدرة بالقدرة وانما هو الامكان لان الواجب والحتم
 لا تتعلق القدرة بهما والامكان مساوية جميع الاشياء رسول الله
 وخلاف النظام في ذلك النظام الى ان الله تعالى لا يقدّم على
 الشئ والحق خلاف ذلك بان فعل الشئ انما ان يكون باعتبار كماله
 او الحاجة اليه والقدرة مشيئة عنها فلا يصدر ان الله تعالى والحوار
 الى هذا جواب عن حجة النظام ونقول ان محال الحاجة من لوازم
 الوقوع لا من لوازم القدرة واما متعلق الشئ من الله تعالى فهو ان
 حيث ان الحكم لا يفعل الشئ لا من حيث انه قادر عليه
 وخلافه بما الى ذلك بما الى ان الله تعالى اذا علم بوقوع الشئ
 فهو واجب واذا علم بعدمه فهو معصية والالتفات على الله تعالى حلا
 وهو سبيل القدرة والحوار الى هذا هو الجواب عن حجة

عباد وقد روي ان نقول الله اذا علم بوجوه او فاعلم بوجوه
 يكون مستلزم للجمل فكون محال لانه لو كان ذلك العلم
 يجب فيه المطابقة فاذ اقرض العلم بالوجوه وجب ان يكون الوجوه
 موزوناً قبله حتى يتعلق به العلم بالمعلوم وحكاية عنه محال فرض
 الوجوه يكون عدم الوجوه محال لانه لو كان الوجوه واقعاً للفرض لانه
 فيكون الوجوه لاحقاً لاعتبارها متوالية اسكان الممكن كما انك اذا
 فرضت الحاصية معدومة فانتها هذا الاعتبار فيحتمل ان يكون موجوداً
 ويكون هذا الاستحالة غير ذاتية بل انما هي من ذلك العرض
 ولا يكون متوالية الاسكان الذاتي قادره على ان يكون باعتبار ذاته
 فهو محدود عليه من تلك الحصة وفيه محدود عليه من حيث وضع
 احد الطرفين وتعلق العلم به ولا يلزم منه استحالة تعدد الحصة
 وهو جواب دقيق يحتاج الى التكرار صادقة وخالف الكسبي
 ومالك الكسبي الى ان الله غير قادر على مثل مقدور العبد لان
 فعل العبد اما طاعة او عيب والله متمم من الطاعة والعيب
 فلا يكون قادراً على مثل مقدور واجواب هذا الجواب
 عن البهي وتورده ان الطاعة والسنة اما بعد فبالفعل
 فلا يوجب ان له الحالة الذاتية اما القدرة على الفعل كما وصف
 بهذين الوصفين اذ القدرة على الفعل غير الفعل نفسه
 وخالف الجانيان الى ذهب ابو علي وابو ابيهم ومن تابعهما
 الى ان الله لا يقدّر على عين مقدور العبد بمعنى ان العبد اذا كان
 قادراً على فعل معتبر في زمان معين لا يجوز ان يكون الله تعالى قادراً
 على ذلك الفعل في ذلك الزمان كونه العبد اذ اراد العبد
 الله لا يلزم اجتماع التقيض والجواب الى هذا هو
 الجواب عن حجة الجانيين ومن تابعهما وتورده ان الفعل قاصر

العبد

لانه لو اراده الله

الى احدها ممكن فيقع اضافته الى منها على البدل بمعنى انه من
 اخص الى احدها استحالة من هذه الحصة اسنادها الى الآخر
 البعث الثاني
 ان الله علمه وبه عليه وجبان الوجه الاول انه مدرسه افعال
 محكمة متقنة وكل من مدرسه افعال محكمة متقنة وهو عالم
 آلاء الصوري فالضرورة قاضية بها واما الكبرى فضرورة ايضا لان
 ان اردتم ان يكون افعالكم محكمة متقنة مطابقة للمصلحة من
 مع الوجوه فهو ممنوع فان موزونات العالم وعمره لا لا يكون
 من معدومة من بعض الوجوه ومصلحة من بعض الوجوه وان
 اردتم مطابقة للمصلحة من وجه ما فهو غير ذلك على العالم لا يكون
 مطابقة للفعل للمصلحة من بعض الوجوه ومن كل الوجوه والاشياء
 العلم به لاننا نقول نريد من قولنا فعل الافعال المحكمة المتقنة
 مطابقة للمصلحة المطلوبة وهي لا يضرنا الا من عالم والمعاينة
 ببيوت النمل ضعيفة ما لم تكن ولو بنا غير عالمه الوجه الثاني انه
 تم فعل الافعال بالاختيار وكل من فعل بالاختيار فهو عالم بما
 الصوري فقد تقدم بيانها واما الكبرى فلان كل من فعل فعل
 بالاختيار وجب ان يكون قادراً ضرورة والقصد الى الفعل لا بد ان
 يتقدم به العالم لان الجهول لا يتوجه القصد اليه وهو عالم
 انما ثبت انه عالم مطلقا شرع ببيان كونه به عالما
 بجميع المعلومات والاراد عليه من وجهين الوجه الاول الذي
 ذكره الحق تقديره ان الله تعالى ان يفتح منه العلم بكل المعلومات
 وجب له ذلك والمقدم حق فالتالي حق ايضا لان الملائمة
 ان جميع صفاته الله تنسب له فيكون ان يكون مستندة الى
 غيره فاذ علم عليه ان يعلم جميع المعلومات فلو لم يعلم جميعها

العلم لا يتوقف على العلم ولا على غيره
 العلم لا يتوقف على العلم ولا على غيره
 العلم لا يتوقف على العلم ولا على غيره

الصفة نظر الى الذات لا فتحة هذه الصفة الى الغير فلا يكون
 تعينها وقد تر منها نسبة هذا الجنب وانما بان المقدم والاول
 ما يتبعه ان يعلم كل معلوم فلان الله تعالى علمه لا يتوقف على
 شيء فانه يعلم كل معلوم الوجه الثاني انه لو صح ان يعلم
 المعلوم دون غيره من المعلومات لكان ترجحها من غير مرجح
 هو محال واعلم ان اضافة العلم هذا جواب عن سؤال الكلام
 الثاني بان الله لا يعلم بالزمانات وتغير الساعات والاشياء لو
 علم بالزمانات لكان علمه يتغير لان الزمان متغير والاشياء متغيرة
 بالطبيعة فاذا اتجه العلم بتغير العلم وتغير الزمان ان يتغير العلم
 في الاضافة فيها والاضافة من الامور الاعتبارية التي لا تحقق
 لها في الخارج كما ان المقدور اذا اتجه الى العلم من تغيره في القدرة
 وانما يتغير الاضافة كذلك العلم وفيه نظر وهو يعلم
 اخلف التسوية انه يعلم ان يعلم انه لا يفتقر الى
 الاشياء والمعرفة على التبع وخالفهم ذلك جماعة من
 الفلاسفة والحق الاول ان ذات العلم لا يعلم الا من
 الامور الوجودية في ان يعلم ذاتها احوال العقل سبعة
 الذين جدد العلم فرفقوا منهم من قال ان العلم صورة مساوية
 للمعلوم في العالم ومنهم من قال انها اضافة بين العلم والمعلوم
 وكلاهما محال ان علم العالم بنفسه اما الثاني في الصورة
 فلان ذات محال ان يكون متصوره ذاتها والاول
 بالاضافة فلان الاضافة تستدعي المتضافين وهو متوقف
 في علم العالم بنفسه وهو لا يتوقف على تقدير يري الاضافة
 والصورة اما على تقدير الاضافة فلان الذات من
 حيث انها عاقل مغايرة لها من اناس عاقله فاذا انقضى
 العلم

يكون

يكون من الاعتبار صحة الاضافة وانما على تقدير الصفة
 فان الصورة انما يتغير في العالم اذا كان علمه في شأبه لذاته
 انه حق العالم بنفسه فلان الصورة في العالم بنفسه فانه
 هو يعلم ذاته بذاته لا بصورة واعترض على الجواب الاول بان
 قولهم لان العلم شرطه المفارقة حيث الاضافة فيها فلو كان
 العلم شرطه في المفارقة لزوم الدور والجواب انه غير لازم لاننا نأخذ
 الذات عارية عن العلم بانقول الذات من حيث يعلم ان يكون
 عالمه فاعرفتها من حيث يعلم ان يكون معلومه فهذا كاف
 في صحة الاضافة فلما يتوقف التغيير على العلم البتة الرابع
 اخلف الناس ما في كونه حاسم اتفاقهم على حوته فقال
 ابو الحسين البصري وجماعة من الكلام ان الحق هو العلم لا يتغير
 فيكون ويعلم وقال جماعة من الاشاعرة ان الحيوة صفة فاعلم
 بالذات لا بها لا يتغير على تلك الذات ان يعلم ويتغير على
 الاول الحاجة لان الاستدلال على حيوة الذات بتأنيها تقدم
 كون الله عالما قادرا ثبتت حيوة بالحق الاول بالضرورة اخلف
 الاشاعرة بان الذوات منتزعة عن العلم ان يعلم ان يتغير ويعلم
 والى ما يقع كالمعادن والعلمان منها تغيير في الذاتية فافهم
 احد القسمين بالقدرة والعلم دون الآخر لانه من محقق
 وذلك هو الحيوة والجواب ان هذا ضعف لان ذات الله تعالى
 ليس بالذوات المنفردة فلم لا يجوز ان يكون اختصاص ذاته
 ثم قال في الذين الرافضين من هذا قول الحسين ان الحق هو العلم
 لا يتغير ان يتغير ويعلم انما في الاشياء والاشياء لا
 في الاشياء من حيث العلم والجواب ان ذلك هو نفس الذات
 لا اذ اعلم انما هي الامكانات التي واجب الوجود لذاته

الاول
 الجدة
 التغيير

فقد علمنا ذاته ولم يندلج امرنا عن قولنا لا يتبع ان
ويعلم والمعلوم مغاير لغير المعلوم فقولنا لا يتبع ان
يقدر ويعلم والمعلوم مغاير لذاته وقد ثبت انه تعالى يكون
الحياة بنوثة فكون صفة قائمة بالذات وهو المطلق فيه
نظر الحق الخامس الى عباد الله ان يذكر ما اختلف فيه
من معنى الارادة فتقول اختلف الناس المسلمون في معنى كونه
تم يريد انهم اتفقت على نبوت ارادته فقال ابو الحسن البصري
ان الارادة هي نفس الالهي عن ان نفس العلم يكون الفعل
فالحال للوجود واما الاشاعة والحيات فانها صفة
زايدة على العلم والاشاعة قالوا انها قديمة والحيات قالوا
انها حادثية لان محالها التناهي فقد ذهب الى ان الارادة
او سبقت معنى انه غير مخلوق ولا مستكبر وليس كحد والويل
على اثبات الصفة لمطلقا انه تم فعل افعال ممكنة او
معينة ولم يقدما عن وقت وجوده ولم يوزع فلا يتلك
الاجاد من محض فذلك المحض لا يجوز ان يكون هو
القدرة اذ القدرة نسبتها الى جميع الالهيات بالصورة
ولا العلم لانه تابع للمعلوم عما في فلو كان هو المحض كان
مستحييا في دور علمه ان الالهيات لا يذللها وهو الارادة اذ
عرفت بهذا فتقول الحق ان الحق البصري وهو اختيار المقم
وجميع المذاهب باطلة اما قول الاشاعة فلان تلك الصفة الزائدة
ان يكون قديمة او محدثة فان كانت قديمة تعدت القدرة
وهو باطل وان كانت محدثة فاما ان يكون محدثا لذاته
غيره لو كان يكون في محال والاول باطل والآخر محال في الجواهر وهو
محال والثاني باطل ايضا لانه اما حينئذ ان يكون حكم الارادة واجبا



الشيء او محال وهو غير معقول واما الثالث فباطل ايضا لان
عرض لا محال لانه قول الجاسين فباطل بما قلناه في آخر السبب كما قول
التجارب لانه لا يتحقق بالشيء والمحال فانما غير متصور ولا
وليس مردون فاذا اطلعت هذه الذاهب فلتذكر ما خسر من الالهيات
فذهب الشيخ الى الحق البصري وهو ان يقول لو كان الله تعالى يريد ابارا
زايدة على العلم فاما ان يكون خاتمة او صابرة عن الله تعالى ارادة
والاول مستلزم اختصاص ارادته بمراد دون مراده وهو باطل والآخر
لزم اختراع النقصين اذا اراد راد زيد وعرف ان مستلزم التسلل
فبطل ايضا البتة السادس الى اتفاق المسلمون على انه لا يتبع
بغيره وانما اختلف في معنى فناء قال ابو الحسن البصري والكسبي و
الله سبحانه مع كونه هو جميعا بصفة انه عالم بالجميع وعالم
بالجميع وقال جابر الاشاعة والمعرفة والكراميتان له صفتين
زايدتين على العلم وهي القول لانه انما صفة بالادراك مطلق قوله
تم لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وقوله لم لا تخاف اني
ممكن اسع وارسل وقال ارسيم علم يات لم يقيد بالسمع ولا البصر
ولان علمك شيئا وايضا انه قد بين انه عالم بجميع المعلومات ومن
جلها المستوعبات والمبصرات فيكون عالم بها وايضا بان السمع
والبصر من صفات الكمال وعدهما من صفات النقصان والله تعالى
متزه عن الاتصاف بصفات النقصان وفيه نظر لانها صفة
بجميع الالهيات وكونه كائنا لانه وفيها ان معنى ذلك انه عالم بها
ان السمع والبصر لو كانا غير العلم لكانا اما ان يكون نفس
الاحساس بالحواس او غيرهما والاول محال لانه غير معقول
احتمل الفناء بان الابصار يغفل عن شئ من الحواس علمه ثم
محال للمرئ والسمع يغفل عن وصول النعم الى حواسه عن قلبه او قعر

الانسان بالحواس
الارادة على استحالة
الحواس علمه ثم
الثاني ايضا محال

وبما يستفيان عنه ته وانحواف قدمه بطلان ذلك فيما تقدم قلنا
 لكن ذكرنا ثبت في حقنا لا في حق الله تعالى البتة السامع لما
 اتفق المسلمون على انه تم متكلم وانما الخلاف وقع بينهم في تفسير
 فالمعزلة ذهبوا الى ان معنى كونه تم متكلما هو انه تم اوحدها
 واصواتها اجسام جارية والى على ما يطلب الله التغير به عنها و
 ذممت الاشياء الى ان معنى كونه تم متكلما هو انه تمام بقائه
 معنى متغيرا لصفاته تم يدل على العبارات وهو واحد ليس بأحد
 لا في ولا خبر ولا نداء وسبغ الكلام النفساني عندهم والحق الاول
 اذ هذا المعنى غير معقول فالا يعقل لا يحول المصير اليه والاول على
 ان كونه تم متكلما بالمعنى الاول ما تقدم من الاستدلال
 على كونه تم قادرا على جميع المعدورات فيكون قادرا على ايجاد
 حروف واصوات في اجسام جارية وايضا فان القرآن يدل على
 ان الله تم متكلم بالمعنى الاول لا يقال كيف يمكن الاستدلال في
 هذا الباب بالقرآن فانه لو استدرك بالقرآن بسا لزم الدور
 كما تعلم كونه كلام الله تعالى في الرسول علم ولا تعرف صدق الرسول
 الا بالقرآن فيدور لانا نقول صدق الرسول فيوقف على المعجزة
 مواعده من الكلام في غير مطلق الدور سلفا لكن لاننا لم نعرف
 على القرآن من حيث استناده الى الله تعالى بل نعرف على القرآن
 من حيث هو مجموعا فلا دور والمعزلة متعقبات ما ذهب اليه الاشاعة
 اليه فقالوا الاول انه لا يعقل والتقدير متبوق بالمعقول ثم
 متعقبات كونه واحدا ثم متعقبات كونه متغيرا والامر والغير
 غير ذلك من اساليب الكلام كالا ستمت بهم وغير ذلك وايضا
 فان كل عاقل سبق الى ذمته ما ذكره المعزلة عند اطلاق الكلام
 ولو كان كما ذكره الاشاعة لان الامر حين متكلما لان المعنى وجود

لا

فيه وهو الطلب وهو معلوم البطلان البطلان السامع
 كما فرغ من بيان صفات الله تعالى النبوتية شرعا بينين
 احكامها فيسبغ اولها ان نبين حقيقة البقار اعلم ان الله اذا
 كان معدوما لم يدخل في حيز الوجود فاول زمان دخوله في حيز الوجود
 ووجوده في الزمان الثاني بقار اذا عرفت هذا فنقول اخلف
 التسمية ان بقار واجب الوجود بل هو لاداة او ببقار فبقار
 القاضى اليك وبكروا لم الحين من الاشاعة وجود معزلة البقار
 الالهية بقا لاداة وليس زيد اعليها وذهب ابو الحسن الاشعري
 واتباعه وجود معزلة بقار الى انه صفة زائدة على الذات
 والحق الاول لوجود الاول ان البقار هو مقارنته الوجود لا كونه
 من زمان واحد بعد الزمان الاول وهذا لا يعقل لان محكم الوجود
 لان واجب الوجود تم لا اول الوجود فلا يكون له زمان اول
 و زمان الوجود الثاني لو كان با قيا سقار زيد عباداته كان
 مقتضاه وجوده الى ذلك البقار فكلون يمكن هذا خلف الوجود
 الثالث لو كان با قيا سقار كان ذلك البقار اما ان يكون با قيا
 اول فان لم يكن با قيا لم يكن الذات الباقية باقية وهو خلاف
 المودع وان كان با قيا اما ان يكون با قيا لاداة او لغيره فان
 كان با قيا لاداة كان البقار اول بالاداة لانه مستغنى ببقار
 عن الغير والذات مستغنى الله وان كان با قيا ببقار اخر فاما
 ان يكون البقار الاول هو الدور او ببقار غير البقار الاول
 فتشغل الكلام الى ذلك البقار ولم يتم التسليم وبما حالان
 البتة ان الله اتفق المسلمون على ان العالم والمعلوم
 العباد والمقنود وغيرهما من الصفات تعلقوا وانما الخلاف
 وقع بينهم في ان ذلك التعلق هل هو بين ذات العالم والمعلوم

ان

والقادر والمقدور او بين المعلوم والمقدور ومن هذه الازالة
 على ذات العلم والقادر حقيقة فذهب الحكماء الى القول بوجوب
 اخرون الى الشك في اختلافها تلك الصفة بل هي معلومة في نفسها
 ام لا فذهب الشافعي الى انها معلومة في نفسها وتسمونها
 بالمعنى وذهب ابو اسحاق الى ان تلك الصفة ليست معلومة ولا
 محمولة ولا موجودة ولا معدومة وتساها الحال واما المعنوية
 فانه منعوا من ذلك فقالوا ان الله تعالى عالم لذاته قادر لذاته
 حي لذاته وكذا باقي الصفات وهو لا ولي لوجوده ولا قلة
 من في ما تقدم ان الله تعالى قدّم ولا شيء غيره قدّم لان المعنويات
 مستندة اليه وقد مضى فيما تقدم ان افعالها على سبيل الاختيار
 وفعل المختار محدث فيكون قدرته محدثة لمخلها اما ذات الله
 وهو لا يستحيل كون الله تعالى محال للمعنويات واما غيره وهو
 خلاف ذلك جامع واما ان لا يكون في محل وهو لا يستحيل حلوله
 عرض في محل وقد مضى غير مرة الوجه الثاني انه لو افتقدت كونه
 عالما وقادرا الى علم وقدره وغيرهما من المعاني فامية بذاته
 لكان مقتضى ان غيره متفعل عنه لان هذه المعاني متعارضة
 له والله تعالى لا يتفعل عن غيره ولا يتفعل لا غير الوجه الثالث
 ان ذلك العلم لو كان حادثا عنه لم يكن مدورا مستديرا كونه
 عالما فذلك العلم ايضا يكون هو العلم الاول وهو الاول او غير
 وهو التسلسل وما محال ان اذا ثبت هذا قلنا كذا زيادة لم
 تذكر في المصطلح على ابطال المعاني فتقول الذي يدل على ابطال وجود المعاني
 الاول ان كونه قادرا عالما من الصفات الواحدة فلا تغفل
 المتقدم في قال كذا اما حقيقة المتقدم فلا تلو لا ذلك لكان
 خروج عن كونه قادرا عالما لا اعدامها وذلك باطل وبيان

لو كان

الشرطية ظاهرة الوجه الثاني ان الله تعالى يعلم بالانبياء فيقدر
 على الانبياء فيعلم ان يكون له علوم وقدر لانها فيهما و
 وجوده بالانبياء فيهما محال لان الوجه الثالث انه لا دليل
 على ان الصفات فيجب فيها واما الاحوال فمن غير معقولة والصدق
 مسوق بالتصور النبي الثالث انه قد مر لذاته
 قدره ايضا هذا الكلام بناء انه قد مر فلا حاجة الى ذكره فكل من
 يطلب من شاك ولا يلزم له هذا جواب عن سؤال
 مقدّر لقدرته لو كان الله تعالى حريدا لذاته لكان الله تعالى
 جميع المراتب قياسا على العلم فيزيد ما زاد وعرو واما صفات
 وتقدر الجواب انه يجوز تعلق ارادته ببعض المراتب لذاته
 فيعمل ارادته الاخر لا شيء لانه لا غير ممكن البعث الرابع
 اختلف الناس في ان كلام الله تعالى هل هو قدّم او حادث فذهب
 الاشاعرة والمعتزلة الى انه متكلم بكلام قدّم خالده ذاته وذهب
 المعتزلة الى انه متكلم بكلام حادث وهو ان في وجود الوجه الاول
 قوله تعالى ان جعلنا قرآنا عربيا ولجعل هو اللغات لقوله تعالى جعلنا
 من الامر كله فكلما كان احدا خلقا الوجه الثاني قوله تعالى ما انهم
 من ذكر من ربيم الا استعوه وهم لم يعبون والذكر هو القرآن
 لقوله تعالى اننا نزلنا الذكر واناله فاقطعون وقد ثبت ان الذكر
 حادث فيكون القرآن حادثا وهو المظهر الوجه الثالث ان
 الكلام هو الالك من الحروف المتشابهة التي تقدم بعضها
 على بعض فالمتقدم سابق لوجوده على اللاحق فاللاحق
 محدث للاحقه والسابق محدث للاحقه عند وجود اللاحق
 الوجه الرابع اخبار الله تعالى في الازل بارسال نوح ابراهيم
 الخليل لانه تعالى قال ولقد ارسلنا نوحا الى قومه ولا يسمي سابق

على الاول فيكون كذا وايضا فان الله تعالى اخره القرآن شيئا
كثيرا فلو كان قد بالكان امر المحدث وموحيه تعالى عن ذلك
على كبريا الحق فاسملا اجمع ام لا فاسملا على ان
تم صدق وهو الحق لنا عدادك لان الطريق الاول وهو كماله
به المعقولة وتقدمه ان الكذب فيه الله ثم من بعد الله
اما الصغرى فمن ودية وسياحة بيان الكبري فيما بعد انشاء الله
الطريق الثاني وهو ما يستدل به الاشاعرة وتقدمه ان الكبري
نقص وهو عيب الله تعالى قال شيخنا المتصف وقد اختلفت
بهم طريقتين احدهما ان الرسول اخبر عن صدقه والرسول علم
صادق الثانية ان الله تعالى لو كان كاذبا كان امان يكون
كذلك حيث فيكون الله تعالى محلا للحجرات واما ان يكون كاذبا
قديم فليس استحالة الصدق ثم لان القديم لا يزول وهو باطل
وهذا هو الحق لا الشاعرة باسرها ضعيفة اما ما يستدلون به لان
الكذب الما يورث الخلل والكلام النفساني الاول عندهم في
البرهان والافق ولا خروا انداء واما ما حدثه شيخنا فلان
خير الرسول علم به على السمع والتفحص وغيرهما من العاني
الموجبة لعدم اليقين واما ما تقدمت به كلامه في ما هو كذب
واعمال ما هو صدق واما ما قد اذنت به من كلام الاشاعرة
فالاول والآخر انما يستدلان بالمعقولة البهي السادس
في هذا البحث يشتمل على مسائل المسئلة الاولى ان صفاته
ما ازيلت لانها لو كانت حادثة لزم التسلسل لان مجرد القدرة
والعاقبة غيرهما من الصفات تستدعي تقدم قدرة اخرى
وعلم اخرهم ذلك العلم وتلك القدرة محاجان لا تقدم اليه
تقدم علم اخر وقدرة اخرى وهكذا او يتسلسل وهو محال

المسئلة

المسئلة الثانية في انما زائدة على ذاته في التقاليد
اختلفت لان شرفه في ذلك قد ثبتت الفلاسفة لان هذه الصفات
نفس ذاته ثم وتابعهم ابو الحسن البصري وذهب الاشاعرة وذهب
المعقولة الى ان هذه الصفات زائدة على ذاته لان قولنا الذي
بالله تعالى هو قولنا الذي عالم او قادر ولا شك ان الله تعالى
الاول لا يبعد الوجه الثاني ان الذين يوصفون بالله والقدرة و
غيره كمالا شرفا فيها وقد سبوا في حقائقهم وما به المباني غير
ما بالشاركة فيكون زائدة الوجه الثالث اما ان قلنا ان الله
قادر على كل شيء من غير ان يحد الله تعالى لم يكن زائدة بل هو
المتوهم الوجه الرابع اننا قد علمنا ان الله تعالى في صفاته فلو
كانت نفسها المتشككة في صفاته لان يستدل على انبائها بعد ان
انما زائدة على التقاليد الخارج فلا انها لو كانت هذه الصفات
ثابتة في الخارج لكانت اما قديمة او حادثة والاول ملزم بمقتضى
التقدم وهو باطل على ما بيناه في الثاني ايضا لان التسلسل محال
للحجرات وهو محال ما بيناه فيما بعد ان شاء الله تعالى وايضا
قائمة تسلسل التسلسل لان حدوثها تسلسل انشاء ما قبل وجوده
ثم تستدل الكلام الى تلك الصفات وما به البحث الاول الفصل الثاني
في ما فرغ من الصفات الثبوتية شرع في بيان الصفات الالهية
الاولى انه يستحيل ان يماثل غير من الذات اختلف الناس في
ذلك فقال ابو اسحاق وابو علي انه يماثل غيره من الذات ومما فيها
محال ترجيح اربعة احوال الجسمية والعالمية والقدرة والوجودية
وليس يحدد والحق المحققون على خلاف ذلك وانفقوا على انها محال
غيره من الذات لانها لا تشارك في الصفات اخرى وهو الحق الوجه
الاول ان ذات الله لو كانت مخالفة لغيره من الذات باعتبار

في التقاليد الخارج
لانها ذات الاول
فلو جرت الوجه
لوان هذه الصفات
لو لم تكن زائدة على
ذاته مع

يكون

غير تلك الامور كان اختصاص تلك الامور بما آتانا ان يكون
 باعتبار امر اخر او لا فان كان باعتبار امر اخر لم يفسد التسلسل لان
 البتة في هذه الامور كانت في الامور الاولى وان كان اختصاصها
 بتلك الذات لا الامور اخر لم يفسد التسلسل من غير وجه الوجه الثاني لو كان
 متساوية كانت لوازمها متساوية فثبت القدم على الحوادث و
 يجب حدوث علم الله تعالى وبها بطلان واضح ابوابهم وابو علي
 يمان قد يقول اننا ونفكره كونها قديمة او واجبة او محدثة
 وذلك يوجب التماثل من الذوات والحوادث ان علم الله تعالى
 وابو طهم ان الذات من حيث كونها ذاتا اي من حيث اشتغالها
 بالمعقولة وهو اذ حتى تعلم وان عينا التماثل في كنهان
 والاميات فمفوض اليه البتة الثاني انه لا يتصور ان يكون ترتيبا
 لان كل مركب الى هذا البتة يتصل على تلك مسائل المسئلة
 الاولى انه ليس مركب لما كان كل مركب متفردا لا جزء وجزء
 الذي غيره استحالة التركيب عليه لان الله تعالى غني عن الغير على
 غاية المسئلة الثانية في استحالة تركيب الغير عنه لا يمكن ان يكون
 الله تعالى جزءا لغيره والذليل عليه ان التركيب انما يكون خارجا
 فظاهرا لا يكون الا مع الاشتغال والله تعالى ليس بمتفردا على الغير
 وانما ان يكون ذهنا وهو مفضل عنه لانه انما يكون من غير المتفرد
 والله تعالى ليس احد فمما ظهر استحالة التركيب عليه انه ليس له
 جزء فلا يكون له جنس واذا لم يكن له جنس فلا فضل له لانه ليس له
 على الجنس واذا لم يكن له جنس ولا فضل لم يكن له حد لان الحد هو
 الحد من جنس والفضل المسئلة الثالثة استحالة كونه تعالى
 لذاته ولغيره معا وذلك لان الواجب لذاته مستغن في
 وجوبه عن غيره والواجب لغيره متفرد في وجوبه الى ذلك الغير

والله

والله الواحد لا يكون متفردا واجبا اليه الثالث ان
 هذا البحث يتصل على تلك مسائل المسئلة الاولى في استحالة
 كونه تعالى متفردا الخلف الثاني انه تعالى متفرد عن الخلق وذا
 المحسنة الى الله تعالى متفردا والحق الاول لا يحد ذلك وجود الوجه الاول
 الله تعالى لو كان متفردا كانت ذلك حقيقة انما ان يكون متفردا او غير متفرد
 والا فلا يفتقر التركيب وقد بينا استحالة الثاني بل من متفرد
 يكون تعالى اخص الاشياء اسرع على اكبر الوجوه ان لو كان
 الله تعالى متفردا كان لا يحد عن كونه المتفردا لا يتصور بانه جزء
 الاجسام والتركيب والتكون حادثان فيكون واجب الوجود حادثا
 وهو مع الوجه الثالث لو كان الله تعالى متفردا كان يستدعي قدم
 غيره لان حيز القديم قديم وهو باطل لا يستلزم تعدد القوام
 وهو ملامة لا قدم سواء على ما مر به في المسئلة في استحالة قيام
 واجب تعالى بالمتفرد والذليل عليه ان القائم بالمتفرد متفردا وجوده
 لا المتفرد وكل متفرد يمكن فيكون الله تعالى متفردا وجوده
 هذا خلف المسئلة الثالثة في استحالة حلوله في غيره فثبت ان
 في ذلك فقال بعض المتفرد ان الله تعالى حل في الجميع وبعض الصوفية
 الى انه حالي في بدن العارفين ولم يترك احد انه محل غير الاجسام
 والحق المحققون على استحالة ذلك وهو حق لانه لو كان محالا
 في بعض الاجسام لكان محال ان ينقسم او لا ينقسم فلان انقسم
 وقد مضى بطلانه وان لم ينقسم كان الله تعالى اخص الاشياء
 وباطل وانما فيه فانه لو كان محالا في كل شيء لكان متفردا الى محله ولو
 في نفسه والمتفرد يمكن والله تعالى واجب على ما مر به في قايدها
 لو كان الله تعالى محالا في كل شيء لكان لما ان يكون محالا وهو باطل
 على ما مر به في قايدها وهو مع استحالة حوض ما يحوجه اليه

من هو متفرد
 من هو متفرد
 من هو متفرد

الثانية
 الوجود

ان الزايات لا تزول بالعواصم فيسقط لانه لا يدل على
 استحالة جلوله ولكن يدل على استحالة احتياجه الى الجول
 عن بقوله ان لا يبين محتاجا وانما حلقه لاخباره الجلوله
 البحت الرابع ان الله ليس بجهة خلقا لانه لا يمتنع ان
 هذا البحت يستلزم على سبيل المثال الاول واستحالة كون
 الله بجهة من الجهات اخلف الناس في ذلك فثبت الكرامة
 وبهم حجاب عند الله مكرام الى الله تعالى جهة فوق ثم اخبروا
 فقال بعضهم انه تعالى جهة فوق العرش وليس لها نهاية وقال
 اخرون انه تعالى العرش وهو مذهب الحشمة وهذه اللدنية
 كلها قد اطلق المحققون على بطلانها وهو الحق لان كل حال في جهة
 فهو مشار الى فكون اما جبا او عرضا وكلاهما باطلان اجمعت
 الكرامة بان الله تعالى موجود فاما ان يكون جهة اول والاخر
 اما ان يكون جهة فوق او جهة تحت فان كان جهة فوق ثبت
 المطلق وان كان جهة تحت فهو باطل لان جهة اصلا والبال فيكون
 ايدى الى جهة فوق اذ اطلقوا شيئا من الله وان لم يكن في
 جهة كان الموجود ليس له جهة اصلا وصح العقل كما تم بعبارة القول
 وايضا فان الايات دلالة على انهم في جهة فوق والجواب عن
 الاول ان الله ان كان موجودا لا يترك من جهة والبرهان على انه
 ليس بجهة ثابت فان كل من هو جهة فهو حادث لعدم انكساره
 عن حوادث وقصور العقل من ادراك ذلك لا يدل على نفسه وعن
 الثاني ان الايات ما دلالة ان اذا اجمع العقل والنقل لم يكن
 العقل بما لا يركب ولا يترك العقل والنقل لا يثبت لان العقل اصيل
 للنقل وتركة الموضع اول فيلزم ان العقل والنقل يتناول النقل فتقول
 تلك الايات الواردة على كونه بجهة متاولة اجمع المحققون في
 جهتين

الوجه الاول ان من هو جهة فهو اما متحرك او حاد في المتحرك
 ضرورة وقد بينا ان الله تعالى لا يتحرك ولا حال الوجه الثاني انه لو
 كان الله في جهة لكان اما متحركا او ساكنا لان كل متحرك لا يتحرك
 منها والحركة والسكون حادثان وما لم يتحرك عن الحادث فهو حادث
 فيكون الله حادثا وقد فرضناه قدما هذا خلف للثبوت الثانية
 في استحالة كونه حاصلا في مكان وذلك لو جهن الوجه الاول ان
 لو كان في مكان لكان مفتقرا الى الله والمفتقر ممكن فيكون الله
 ثم ممكن وقد فرضناه واجبا هذا خلف الوجه الثاني انه لو كان
 في مكان لكان كانه اما ان يكون مساويا لساكنه لا يمكن فيكون
 اختصا به ثم به محتاج للمرجع والى المكان فيكون ذلك المكان
 موجودا في استحالة الاستيلاء في العبادات فاما ان يكون حادثا
 فلزم لما حدث الله تعالى او حدوث المكان وسماحان او
 قد جاء في وجه استحالة استغناء العباد الله تعالى الخامس
 من البحوث على سبيل اربع المسئلة الاولى في استحالة قيام
 الحوادث بغير الله تعالى في ذلك فثبت الكرامة في الجوار
 واطبق الباقي على استحالة وجوده وهو الحق لما وجدنا الوجه الاول
 ان الاستغناء والتفرد بمكان عليه فلو كان الله تعالى محل الحوادث
 لكان ممكنة ذلك حادثا اما واجب الوجود او غيره فان كان علته
 واجب فاما على سبيل الاختيار او على السبيل فان كان على سبيل
 لزم قصده وقصره فاما هذا خلف لا يتصور من الله تعالى
 وان كان على سبيل الاختيار لزم وجوده قبل وجوده لان ذلك
 الحادث لا بد وان يكون من صفات النفس لكان الله تعالى ناقضا
 واستحال انكساره الله تعالى عنه والى المكان ناقضا وان كان
 عليه هذا الحادث غير الله تعالى لكان الله تعالى محتاجا الى الغير وهو محرم

في المتحركة

الواجب

من صفات الكمال
لا يكون من

المسئلة الثانية في استحالة قيام الالم واللذة به ثم اخلف الناس
 في ذلك فقالوا ان الحكماء انما لا يوصفون باللذة في موضع
 الحكماء من ذلك ووافقوا الحكماء انما لا يوصفون بالالم في موضع
 الحكماء من ذلك واللام واللذة للامعة المزاج لا يفعلها الاجسام والله
 لا يوصف بالالم واللذة في موضعها ادراك الملايم والمخالف وبهذا المعنى يكون
 الله تعالى ملته الالهة ثم مترك لذاته وذاته ملائمة له ولكن
 لا يوصف بالالم واللذة لكون اسماءه توقيفية واستدلال المقابلة
 ثم لا يوصف باللذة بان تلك اللذة اما ان يكون تلبية او حكمة
 فان كانت تلبية وهي داعية الى الفعل للملته به قبل وجوده لان
 القدرة والقدرة اذا وجد العقل فيلزم وجوده الاثر
 في الازل والقدرة ان الافعال جارية مداطف وان كانت
 جارية كان الله تعالى محلا للحوادث وقد مضى بطلانه وحولها فيها
 عنه على الافعال وهو الاول المسئلة الثانية في استحالة اتصاف
 بالامر ان اللون جنس تحت انواعه يستحيل ان يقع منها على السوء
 فاللون لو كان جارية فلو كان متصفا بما طرأ من الاحكام من غير وجه
 فهو وهو ضعيف لجواز اختصاصه بذاته نوع معين لكون
 ذاته في نفس الامر مستلزم لذلك النوع من غير ان يعلم لئلا ذلك
 الاستلزام فالاولى المستلزمة هذه المسئلة بما قلناه اول المسئلة
 الرابعة في استحالة اتحادهم ثم اخلف الناس في ذلك بانه
 جامعة من الحكماء الى ان من علم شيئا احدث ذاته به وقالت
 النصارى ان الالهة هي المسئلة مجمعة وهي اقنوم الالهة واقنوم
 الالهة واقنوم روح القدس ومنع هذا الالهة وهو الالهة
 ثم جوهروا هذه الالهة فاقنوم الالهة عليهم هو الوجود واقنوم
 الالهة هو العلم واقنوم روح القدس هو الحكمة وطريق البرزخ عليهم

بالالم
 الاله
 عدم

باللات الحسنة وما
 يقتضي الحسنة والبر
 عليه ان الطه والشم
 واللو لو كان جارية
 فيه لكان الله متفعلا
 عن غير وجه
 حقه وقد مضى
 استحالة اتصافه

ان نقول

ان نقول اما ان يعنون بالاتحاد صيرورة الاثنين واحدا او
 مزج اليه بالشي او صيرورة الشيء شيئا اخر كما قال صار الاسود
 اسف ووجهه فان كان الاول هو ادم فهو بالضرورة وايضا
 بعد الاتحاد اما ان يبقى فيها اثنان وان عد ما افلاحا وايضا
 وان عدم احد هما وتبقى الاخر فان بقيا هما اثنان وان عد ما افلاحا
 اتحاد ايضا لاستحالة اتحاد الموجود بالمعروف وان عد ما افلاحا
 الشئ فهو حق لكنه منفي عنه فلا يستحيل انفعاله عن غير الاستحالة
 والتركيب الهمم السادس في لا يتألف الله واجب الوجود
 استحالة عليه الحاجة لان الحاجة لاهية ذاته او صفة وكلاهما
 باطلان احرى ذاته فلا يكون محتاجا فيكون مكملا وقد مضى
 واجبا والاهية صفة فلا يكون محتاجا في صفة الكائنة ذاته
 متوقفة على وجود تلك الصفة او عدما وكلاهما متناهين من
 الغير فيكون متفعلا وايضا لو احتاج للزم ان يتغير من الزمان
 ايضا لو احتاج ثم الى غير ذلك من الدور وان غير وجه الوجود
 متغير اليه فلو تغير هو الى غير لزوم الدور ووجه الحسنة
 اخلف الناس في ان حقيقة الله تعالى هل هي معلومة لنا ام
 لا ذهب جمهور المتكلمين الى ذلك وذهب الغالبية والفرق الى
 من المتأخرين وضار من القديس الى استحالة حقيقة العلمين
 استحالة لاننا لا نعلم من واجب الوجود وغير وجود الصفة
 اما حقيقة كالموجود والوجوب والقدرة والقلم والاضافة
 لكونه خالفا واولا اخر او غير ذلك او السلبية لكونه لم يكن
 بحجم ولا عرض وليس بحاجة ولا محل وغير ذلك واما غير ذلك
 فليس محتملا لما وجد الصفة لا يتكافأها من الامور المحسوسة
 لذاته واجب الوجود وليس نفس ذاته اما حقيقة فلا يتألف

فان استقر مكانه فنسوف نرا في هذا الله اذا استقر بمحل
 حال نظره اليه وحال نظر من الى الله ان يكون متحركا او ساكنا كان
 كان متحركا ثبت بالخط وان كان ساكنا وجب ان يراه البحث
 الناس لا اتفق المسلمون والفاطمية على ان الله تعالى واحد
 لا ثاني له لوجوده منبأه لو كان في الوجود واجبا الوجود
 لكان بعد الاستزكاء كونه واجبا الوجود اما ان يتاخر اوله فان
 يتاخر كان واجبا الوجود وكما ان ثابته الاشتراك مغاير لثابته
 الامتياز وسواء وان لم يتاخر كانا واحدا ومنها لو كان في الوجود
 واجبا الوجود لكان اذا اراد احد ما تركه جميعا و اراد الآخر
 تركه فاما ان يتع وادها اوله يتع وادها دون الآخر
 فان وقع مرادها الزام اجتماع التفتيش وان لم يتع الزام ارتفاع
 التفتيش وكلاهما محالان وان وقع واد دون الآخر كان
 من وقع واد هو واجبا الوجود دون الآخر وهذا يستقيم
 المستلزم دليل القياس في جهة التفتيش وتوقد وجه القرائن
 في موطن كثيرة الفصل الثاني من المباحث المرفوعة من البحث
 عن واجب وحقانية شرع البحث عن افعاله وانتهى عادل
 بعبارة لا يفعل المقتضى ولا على الواجب وقيل ذلك ذكر البحث
 في المحسن والفتنة الفعل ان يكون له صفة زائدة على عدوثة
 او يكون والاولى كقول الناس في كلام النبي صلى الله عليه وآله ان يكون
 له فعل ان يفعل له محسن او لا يكون فيكون فيكون الفتنة والمحسن
 اما ان يكون له صفة زائدة على حقيقته اوله والاولى المباح و
 الاول الواجب والمسلمون وادها هو المباح بانه لا يمتنع
 فاعله ولا تاركه ولا يمتنع الواجب هو الذي يمتنع فاعله المباح
 وتاركه الذي يمتنع العقاب بغيره وليس في ذلك حقا لسان

الوجود

لا

في قوله لا يفعل
 في قوله لا يمتنع

والنبي

والنبي والمكره لا يستحقون الذم بالترك وايضا فان الواجب
 المتخير لا يستحق الذم بتركه وكذا الواجب الموسع والمندوب
 هو الذي يستحق فاعله المباح وتاركه لا ذم عليه او اعلم فاعله
 او ذم عليه وقيل فاعله خير من تاركه وقيل لا يكون فاعله راجعا على
 تركه والقبيل هو الذي يستحق فاعله الذم على بعض الوجوه وانما ترك
 السمع تعريف الفتنة لانه لا يراه له ليس بين الحسن والفتنة قنات
 ذكر تعريف المحسن فكانه قد بين تعريف السمع البحث الثاني في
 احل الناس في تحسين الاشياء وتقصيرها هل هو حكم العقل
 او حكم الشرع قد بينت اهل العدل وهم العالمون بانه لا يفعل
 القبيح ولا على الواجب وهم المعزلة الى ان حسن هذه الاشياء
 كالصدق النافعة والانساف ورد الودعة وسكر المنع منقاد في
 العلم والعقل والعلم بذلك ضروري وكذا كتح بعضه كالعلم والكذب
 ايضا وتكليف بالابطال والفساد وخالفه في ذلك جماعة ان شاعرة
 وزعموا الى ان حسنها وتقصيرها انما هو مستفاد من التفتيش وسياح تحجة
 كل واحد من الفريقين ان شاء الله ثم لنا العلم الزود في
 الحق تنزيه حجة المعقول من وجوه الاول ان العلم بالقوة
 حسن الصدق النافعة وتصح الكذب النافعة وتكليف بالابطال
 كتكليف اللذيق فقط المحسن والافضل الكلام ولا يمتنع في حسن
 هذه الاشياء وتقصيرها الى شرع انما حكم فاعله من لا يمتنع من
 كالبرائة الوجه الثاني انها لو كانت حجة من حسن من الله
 في والثاني باطل بالقديم مثله بيان الشرطية فاعله راجعا على
 الثاني فلا يمتنع منه جميع الاشياء بل من منه انما هو القوة
 على الكذب من غير فاعله القوة وهو يمتنع في ابطال الشرع
 وهو ما لا يمتنع الوجه الثالث لو لم يمتنع منه شيء لم يمتنع منه

الكذب والتمثيل بطاقتهم مثله بيان الملازمة ظاهرة وباهية
 بطلان الثاني انه لو جاز من الكذب لا تنفك فائدة المكلفين
 اذ كذب يوجب كذا عدم التورق بوعده ووعده الوجه الرابع
 لو جاز من جميع الاشياء لمحسن منه تعذيب المؤمن عا بما نه
 واثام الكافر على كفره والتمثيل بطاقتهم والشرطية ظاهرة
 وبيان بطلان الثاني بالجماع الوجه الخامس لو لم يكن كونا
 معلومين قبل ورود الشرع لاستحال العلم العلم بما بالشرع
 العلم بها ورود الشرع على ما ليس بمستور ولا معلوم بالضرورة
 احتمل الاشاعة في ما دفع من تفويضه المقتضية
 شرع في بيان شبهة الاشاعة وهي من وجوها لا والله ان
 علمنا حسن الصدق ونعم الكذب لو كان ضروريا لم يبق فرق
 بينه وبين علمنا باستحالة اجتماع التقيضين ونحن نجد قضاونا
 بانها الوجه الثاني ان الكذب محسن اذا استعمل على حيل
 التي علم من المالك لو كونه متعلما على الصدق كمن يخبر بالكذب
 في الغد الوجه الثالث انه لم يكف الكافر بالامان وهو يعلم
 بان الكافر لا يقع منه الامان الوجه الرابع انه لم يكف بالاب
 وهو التقديري محسن ما جاز به العلم ومن جملة ما جاز به العلم
 علم المؤمن فيكون الله لم يكف اما لئلا يوجب الحرج بين
 الامان وعدمه فيكون الله لم يكف بالامان ولا يكلف لا
 بطلان والوجه الخامس ما دفع من تفويضه الاشاعة
 شرع في جواب عنها فالجواب عن الاول انما يقع البرقية
 بين العلم باستحالة اجتماع التقيضين وبين الصدق وقولهم
 نحن نجد قضاونا علمنا جميعا ايضا سئلنا انفسه سئلنا انفسه
 قد يتوهم بعضا اجلي من بعض عند العقل فان كون الواحد

مطلوبه

بالامان

انه

نصف الاثنين احاط من غيره من العلوم الضرورية انما لا يصح حمل
 التعلات من ان يكون ضرورية وعن الثاني من حمل العلم
 من المالك لا ينفع من الكذب فاجابنا بالشك على الكذب فيجب حرج
 انه كذب ومن حرجنا انما على التقيض من ما دفع من التقيض في حرجنا
 ما هو حرجنا لا ينفع فيجب كذلك الوجه السادس حرج من حرجنا
 من الكذب ومن حرجنا في حرجنا وعن الثالث ان العلم لا يورث
 العلم فانه لا يكف الكافر بالامان من حيث ان الامان على الوجه
 لا من حيث علمه فانه لا يؤمن وعن الرابع ان الله لم يخبر عن
 ان لا يب آية لا يؤمن وهذا الخبر نزل بعد موته فلا يكون كذبه بآية لا يؤمن
 فلا يكون تكليفه بالابطاح ايتم الثاني الى ما دفع من بطلان
 والشرع وبين انما علمنا في بيان انه لا ينفع التقيض ولا يكف الواحد
 واستدل كذلك بان الله لم يخبر عن الشرع لانه لم يخبر عن انه لم يخبر
 وهو ايضا علم به ما يقينه من الله تعالى على كل المخلوقات واستشعر
 فكيف علم من التقيض وعلمه يتبين ان استحالة منه بالضرورة لان العلم
 وهو علمه فهو موجود والاداعي منتف لان الاداعي ما ان يكون داعي
 الحاجة او داعي الحكمة انما بما لا يخفى فلا اداعي ان يكون العقل
 او حسب الظن والاداعي مرداعي الحكمة والظن داعي الحاجة وكما هو
 متبين عنه انما انما مرداعي الحكمة فلا ان الحكمة لا تنفع في حرجنا
 التقيض واما انما داعي الحاجة طاعة الله لم يخبر عن العلم لانه لم يخبر
 فذا يدب العلم ما بالاشاعة فقد شعرنا ذلك وكان الحجاب
 وهو انما علمنا بعد انما الله احقوا الى حرجنا الاشاعة
 وهو انما علمنا بالظن بالامان وهو علم حرجنا حرجنا فلا يكون
 له وجه في حرجنا فانه لم يكف الكافر بالامان فتكليفه انما يكون
 بالضرورة وهو علمنا الله لم يكف حرجنا ان يكون العادة وهو

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

مع لان تلك القادة اما ان يكون لاجل نفع اولي الامر والنا
 مع لان التكليف لاجل افعال الصالحين والاولى ايضا لان
 ذلك النفع اما ان يكون عابدا الى الله تعالى او الى العبد او الى الغير
 والاولى لانه غنى والثاني لان الله تعالى علم بعدم افعال ذلك العبد
 والثالث لان العلم بخير لاجل افعال النفع لا يخرج جدا
 والواجب لا يرفع من سبب من غير الجواب عنها وتقرره انما لا نسلم
 انه لا وجه له فاحسن فان توفيق المكلف للنفع حسن في ان جعله
 متكما من افعال النفع اليه وانه موجود حتى الكافر كما هو موجود
 في حق المسلم البعث الرابع الى اخذت الناس في خلق الاعمال
 فذهب الشاعرة الى ان العبد ليس له تميز الفعل البتة سوى
 الكسب واختلافه الكسب فقال ابو حنيفة لا يشعر ان من كسب العبد
 لكسبية الفعل ان الله اجرا العادة بان العبد في اختياره
 فعلم فيه ونفي القدرة عليها والعبد يتن من الاختيار وحده
 وذهب فريق من اصحابه الى ان من الكسب هو ان القدرة تاتي
 في كون الفعل طاعة او معصية او عيبا وان التوبة العتق
 انما هي على هذه القنات وذهب اخرون منهم الى ان من الكسب
 هو ان القدرة الحادثة لها اثر في ذلك الامر غير معلوم وذهب
 المعتزلة الى ان مؤثر الفعل هو العبد واختلافه في ذلك فذهب
 ابو حنيفة البصري الى ان العلم به كذا ضرورة واختلافه في ذلك
 الاول وذهب جماعة من الامة والزيدية الى ان العلم به كذا
 كسبه لما عايناه من افعال الله ووجه الاول انه يحسن من افعال المطيع
 على الطاعة وذهب القاضي على مقل المعصية وانه كذا انما حسن
 ان لو كان الفعل مستندا الى المطيع والعاقل النفع انما تعلم كذا
 العبد في بين افعال الاختيارية والاضطرارية ولا فرق بينهما

ان القدرة الثالث ان العبد لا يفعل الطاعة ومنه من
 فعل المعصية ولو لا استناد الفعل اليه لاستحال امره ومنه من
 قد امن بطريق العقل وامان بطريق السمع فاما كذا كذا كذا
 وهذا دليل على كون العلم استناد الفعل اليه واستناد العلم اليه
 جواب عن سؤاله قدره وتقريره لانه اذا كان استناد الفعل الى
 العبد ضرورة كالفعل مستندون عليه وتقرر الجواب ان هذا العلم
 دليل على استناد الفعل اليه ولكنه دليل على كون العلم باستناد الفعل
 اليه ضرورة فاختللت الموضوع احتجوا الى لا يرفع من بيان
 هذا ما يستدل على ما سبق من غير بيان شبه الاشياء فيها
 انهم قالوا علم الله وقوعه وجب وعلم الله لانه كان وقوعه متغيا
 وانه كذا يكون العبد قادر ان الواجب والمنتهى لا يورث عليها
 ومنها انه قالوا الفعل اما ان يتساوى في رعا الداعي وعدمه فيه
 او يترجح احد على الآخر فان تساوى واستحال وقوعه لا يستحال
 وترجح احد على الآخر من غير مرجح وان ترجح احد على الآخر
 وجب وقوع الداعي وتكسب المرجح ولا يترجح على الواجب
 والمنتخب كما قلنا ومنها انه قالوا لو كان العبد قادرا على
 ايجاد الفعل كان ترجحه لا حظ في الوجود والعدم اما ان
 يكون مرجح فان كان من العبد تسلسل وان كان من الله تعالى
 فعند حصوله يجب العقل وعدمه من جهة القدرة للعبد
 والجواب الى ما في من حان شبه الشاعرة من غير
 الجواب عنها في الجواب عن الاول ان الوجوب والاستباح من لواحق
 الفعل لا يورثان في الحكم الذاتي بل في اختيار الفعل من حيث هو
 لا باعتبار علم الله تعالى وقوعه وعدمه عليه وتبيننا هذا نقدا وعن
 الثاني ان القدرة العبد على ايجاد الفعل لا باعتبار الرجح والاعتبار

ابو حنيفة
 الثاني بالكل
 والاولى استناد
 باب اثبات
 الصانع ثم وان كان
 مرجح

تساوي الطرفين بل من حيث هو جواب عن الثالث من المقالة
ان يخرج احد مند وربه للمرج كالمخرج المانع احد الطرفين المتساويين
للمخرج وكذلك الكل فانه مرج الكل احد الطرفين ولا يحتاج الي
مخرج واحد فاما خارجهم ونقول الله لم يكن قادرا على فعل
فاما ان يعلم بوقوعه او بعدم وقوعه فيجب ان يمتنع ولا قدرة
وكذلك ان الله لم يكن قادرا على ايجاد الفعل كان مرجحه
لاحد طرفي الوجوه وعدمه اما ان يكون لمخرج وسبب القسيم
وجع المانع فانه جف فانه لم يرد ففعله بطمانه بالضرورة
التي هي الحاسم في اخلاف الناس فان الله لم يرد
للطاعات وكاره للمعاصي لم لا يذهب الاستغناء الى ان
كل ما يقع سواه كان معصية او طاعة فهو راد الله لم يرد
المعصية الى ان الله لم يرد الطاعات لا غير هو الحق فاما
ذلكم الحجج الاولى ان الله لا يعاقل في فعل الطاعات وصارها
عمل المعاصي وكل من كان مزاوا لم يكن مرجحا للطاعات
وكذلك المعاصي التي ان الله لا يعاقل في فعل الطاعات
ومع ذلك من حالها في حكمه لان كل حكم مزاوا له لان
جسمة والمعصية قبيحة والله لم يرد المعصية تحت الثانية انه
لم يرد او القبيحة كان فاعا القبيح لان ارادة القبيح قبيحة
والثاني ما لم لا يبق في مقامه فالقدس مثله والشرعية طاعة
الله التي لا راد له ان الله لا يرضى لعباده الكفر وعدمه
كرامته وقوله في حين عدم العواض كل ما كان في كرامته
عند الله مكروما وقوله ان الله لا يحب كل خوان كفور
ان غير ذلك من الايات الدالة على كرامته للمعاصي في الواجب
ان الله لم يرد فعل الطاعات ونهى عن فعل المعاصي والاولى

يستلزم

يستلزم ارادة الله التي هي مستلزمة كرامته استحققت
الاستغناء عنه لو كان مرجحا للطاعة من الكفر كان خلقا لله
لم يرد والتقدير هو مرجح الطاعة فيكون الله مخلوقا له تعالى الله
عن ذلك وهو جواب انه لم يرد الايمان اختيارا الا اضطرار لما يكون
موضوعا بالمطلوبية الفصل التاسع الى ما فرغ من البحث في
العدل عن البحث عن حقوقها التكليف وقد جده جماعة المعزلة
باعتباره شيئا وموادا من حيث طاعة بغير مشقة ابتداء
بشرط الاعمال والارادة كالحسن وانما قال ارادة فلم يقل العواقل
نمى الله ان الله لم يرد في التكليف العقلية وقولنا من يجب طاعته
لم عن ارادة تفرج واج الطاعة فانه لا يمتنع تكليفه وقولنا من يجب
طاعته قد دل على طاعة العبد لله والرسول والاعمال والاولى المستلزمة
وغير ذلك من طاعته وقولنا بغير مشقة استلزم ان الله تعالى
لا مشقة فيها فان التكليف مأخوذ من الكلفة وهو الشدة وقولنا ابتداء
فصل بخرجه عما كان مستقاعا امره كالشدة اذا اراد بغيره بالضرورة
والقوم فانه لا يمتنع تكليفه لكونه غير مستلزمه لان ارادة الله سبحانه
عليه وقولنا بشرط الاعمال بخرجه عما اذا اراد ولم يعلم التكليف
اذا عرفت هذا فاعلم ان المعزلة والبراهمة اخلافوا في حسنة
فما لم يوصف ومنه البراهمة اي في المعزلة بكونه من فعل
الله لم يلو كان قبيحا كان الله لم يرد فعل القبيح واستحق البراهمة بان
التكليف ان رجع حال وقوع الفعل لم يستلزم فحصل حاصل
وان كان قبيحا كان الفعل حال عدمه وهو جمع بين التبيينين
لان التكليف بايجاد الفعل حال عدمه وهو جواب ان الله لم يرد
فقال القائل وليس جمعا بين التبيينين لان الله لم يرد بغيره حال
عدمه بل بغيره الصانع في حال وجوده من البراهمة انما

فصل

سوا التعرض للمنافع لا يمكن الاستدراك لانه ليس نفعاً عالياً
 المكلف لانه قد غنى عن النفع والى المكلف ولا وجه فيه ولا
 لا يخل فيه الحاضر ولا غيره لان تكليف شخص لنفع غير نفعه ان يكون
 وجه حسن انما يتبين للثواب الذي لا يمكن الاستدراك به
 وهو واجب الى اخلاف الناس وجوب التكليف على الله فلا وجه
 المعزلة ومنع الاشاعة احتج المعزلة بان لما قيل ان نفع النفع
 وتكون عن فعل الحسن فلو لا الوجوب المكلف ليعرف المكلف
 الامور به ففعلهم والحق محض فيتركه وان كان اغراض القيمة
 هو ما ظاهراً الاغراض بالتمتع فيه قطعاً احتج الاشاعريان
 المكلف هو الشارع ولا حكم عليه ان يكون التكليف واجبا هو
 الوجود بالشرع بل قدرته على اتياله واسماه مع النفع عليه
 وامكان الفعل او كونه ما يستحق فيه الثواب استحقاق المكلف
 للثواب وشرطه ان يشترط التكليف سبب امور الا واعلم
 علم المكلف بصفة الفعل لحر اذ ان يكلف فيه لا يستحق به ثوابه
 الثاني عليه بعد ما يستحق من به لحوار اتصال البعض فيكون ظاهراً
 الثالث قدرته على اتصاله في القرار المستحق وان كان ظاهراً ايضا
 الرابع كون فعل النفع مستحقاً في حقه والاعمال منه اتصال بعض الثواب
 او تركه فيكون ظاهراً كون الفعل مستحقاً لا اتصاله التكليف بالانفاق
 الخامس كون الفعل ما يستحق به الثواب كالواجب والمندوب و
 وتركه التمتع السباح من قدرته المكلف على الفعل وان لم يكلف
 بالانفاق ثم التكليف ينقسم الى علم والى غنى والى عمل الدور
 العدم ومنه عقل محض كاثبات الصانع وسمي محض كالمواجبات
 والمفكرات السمعية ومنه عقل محض كالحوالاة الشاغل للظن
 وهو سمعي كالظن بجهة القبلة عند الانسياق الثالث العمل بالثواب

الطبيعة

المراد

الثواب

الخامس

كره
عقل

كره الوديعه او سماع الصلوة الحق الثاني الى هذا الظن
 فقولنا ما يربط معه من فعل الطاعة وتقطع عن المعصية جنس وقولنا
 ولم يكن له حظ في الكسب فصل الحج عن الآلات البشريه فانما اراد ان
 العبد مع اقرب الى الطاعة ولا بعد عن المعصية الا ان لما خطا في
 التكليف وقوله ما يربط معه اي ما يقرب التكليف وقوله ما يربط الى
 اللطف وهو واجب الى اخلاف الناس وجوب اللطف
 فاجاب المعزلة ومنع الاشاعة لانه لو لم يكن واجبا لكان الله
 قد ناقض العرضة والثاني ما ظاهراً فليتركه ببيان الشرعية انتم كلف
 العبد بفعل او علم ان لا يفعل الا عند حوصلا ويفعل طوعا كان الله
 قد ناقض العرضة فكل من كان ناقض العرضة كان ناقضا ونقض الله
 عنه ذلك ولو اكبر احتج الاشاعريان بانه لو وجب اللطف لوجب على الله
 ان يفعل في مكلف ما يقع معه الايمان والاطاعة فليس كقولنا يرضون
 ولا عصيان والواجب ان اللطف ليس لظنا فانه يجب ان يكون مقابلاً
 في كل احد لما يمكن ان يكون اللطف لظنا لا حل اقتران امور المكلف فان
 كان قابلاً للخير والصلاح والايمان كان الفعل لظنا ولا فلا
 واللفظ الى اللطف ينقسم الى ما هو من فعل الله ثم والى ما هو من
 المكلف والى ما هو من فعل الغير فالله من فعل الله يجب عليه فعله لما
 قيامه الذي من فعل المكلف يجب على الله ان يبيته ويظهر له
 ووجبه عليه وان كان من فعل الغير لم يكره ان يكرهه الا اذا علم
 الله ان لا يفعل الا محالة لانه قد لا يقع ان وجبه على غيره لا حل محالة
 يعود الى غيره الا ان يكون له ذلك الغير فيه مصلحة استا كانه علم
 في احوال الرسالة لانه علم له فيه مصلحة البعد الثالث الى
 قد تقدم تعريف الالام فلا حاجة للاذكار مع هذا العلم ينقسم الى
 قسمين قسم وهو من علمنا حاصره وكون فعل الله ثم وجب وهو

يخرج الواجب عن كونه واجبا الحق السيد المرتضى بان الالهييات
 واجب على الله تعالى والتقية والتفضل غير واجبي الوقوع في
 الواجب على ما يترتب عليه من الواجب عن كونه واجبا والواجب
 على كماله مستندنا المرتضى بان كل ما علم الله به وقوعه وجب اذا
 علم بصدور العوض منه وتيقنه وجب وقوعه فيكون على
 الواجب لا يقال ان التيقنه والتفضل ان كانا واجبي الوقوع
 حيث علم لكن بالنظر لا ما يستلزم ان يكونا كنهين لما نفى الله تعالى
 من حيث هو وانما انما يتكفر من حيث ان الظلم على الله تعالى
 فيه واجب فوجب ايضا بالعرفان فيكون احدهما على الآخر
 البعث فمما سألنا اعلم ان الرزق يقال على ثلثة معان
 الاول انما يقع للمغتذاة قال له وجد عند الرزق انما هو يقال
 رزق فلان اي طعامه والذي يجب ان يقتضى به الشك المكمل قال
 الله تعالى واذا حضر القسمة اول الرزق واليساس والمساكين فانه رزقهم
 منها ليس ملكوهم ويقال رزق فلان دارا اي ملكه الثاني الرزق هو
 الانتفاع به على وجه الوجوه وهو المراد منها والتمتع به وهو ذلك
 بين اهل العمل والاشارة قال اهل العمل الرزق بالتمتع الانتفاع
 به ولم يكن لا خد من المنتفع به منه فقولنا ما صح ان يصفى كالمعنى
 لكن يقع الانتفاع به وقولنا ولم يكن لا خد من المنتفع به منه فصل
 عن الطعام المباح الاضيافة فانه يقع للمنتفع الانتفاع لكن
 لا يقع رزقا حتى يستملكه لانه قبل الاستيلاء يجوز للمضيف منعه
 الاكل فاما بعد اكله فانه يقع رزقا لانه ليس لاحد اخذه وكذا
 النسيئة لا يقع طعاما رزقا لما لا يتكسر منها من بعد اكله
 الا ان وجوب اطعام البهيمة عليه فانه لا يكون له منها فانه
 لا يقع رزقا لانه لا يقع الانتفاع به لقوله تعالى وانفقوا مما رزقكم

او بالانفاق من الرزق والله لا يايها الانفاق من الرزق
 الا شيعة الرزق بالاكل فانه هذا الحرام رزق عندهم ومحرم
 لهم ومنهم جمهور الفقهاء راجع الى جواز الانتفاع بطلب الرزق
 وخالفهم في ذلك جماعة الصوفية لما المعقول والمنقول في القول
 فان الرزق داخل للفرز ودفع الغرض واجب واما المنقول فيقول
 ثم قال انتفت الصلوة فانتشر وان الارض وانبعثوا من غير الله
 الآخرة ولا خلاف بين اهل التفسير ان الله اراد المسح المكسب
 قوله ليس جناح ان يتقوا فضلا من ربكم وهذه ايضا قد اجمعت
 على ان الله اراد المكسب ايضا قوله علم سابق واتقوا او بالسفر
 لاجل الغنية والغنية هي الفائدة المكسبة اذا ثبت هذا فنقول
 طلب الرزق قد يكون واجبا اذا كان الانسان محتاجا وقد يكون
 مستحبا اذا كان لاجل التوسعة على عياله وقد يكون حراما اذا كان
 فيه مضاعف الواجبات وقد يكون جائزا اذا كان مستغنيا
 والا لاجل الاجل موال الوقت والوقت موهبة الله الذي جعل
 علمنا لحدوث غيره كقولنا زيد قد مضى طلوع الشمس اهل قدوم زيد
 فالاجل في الزمان موهبة حلوله في الموت وقت حصوله
 واختلفوا في اخلاف الناس في القول لولم يقل بل كل بعض
 قطعا لو كان يموت قطعا او محتمل فذهب جماعة الاشاعرة
 الى انه كان يموت قطعا وقال جماعة البغداديين انه كان محتملا
 وقال البصريون انه محتمل الامر ان الموت والحياة واقع من ارض
 الحياة فانه قبل الفراق لو كان يموت قطعا كان الزمان لغتة غير محسنة
 لانه لو لم يكن له موت وموت يعلم البطمان وانما فان الملك
 اذا احتل اهل البلدة عظمته في يوم واحد فانما بالضرورة ان
 العالم العظيم لول القتل كما يموت في يوم واحد لانه خارق للعادة

فطالع
 التفسير

واجبة من اوجب الموت بانه لو لم يكن العلم
 الله جللا ومولانا حيوة لو كانت فلا بد ان يعلم الله انه
 واجب الحيوة فلو لم يعلم الله علم الله جللا وانما يحتل
 الا وان الموت والحياة قال شيخنا والوجهان ضعيفان
 اشار الى وجهي منبهي الحجة قطعا وثالثا اما الوجه الاول
 يحج به نفاة الحيوة بالحجوب عنه من وجهين الوجه الاول ان
 العلم لا يورث العلم وقد مر بيان الوجه الثاني ان علم الله الحيوة
 كان مشروطا بعدم قتله واما الوجه الثالث فيجب به مشيئة الحيوة
 فلا في الامارة حصلت باعتبار كون الذراع قوة العوض
 الزايد الزايد المسمى على الله فكان ميسرا بهذا الاعتبار
 ويمكن بالتقدير ان موت اهل بلد يوم واحد ولا
 في ذلك التسوية هذا تعريف الشئ وموت تدبر
 البذل فيما يباع به الاشياء ولا يقال هو البذل لان البذل
 هو الشئ والشئ ليس احدهما التسوية او قلنا فيما يباع به
 الاشياء الحج عنه قسم البعائات فاما لا يبيع اسما را الله
 البيع وهو رخص وغلا فخر رخص هو التسوية المحظوظ بها
 حرت به العادة مع اتحاد الوقت والمكان والغلا هو ارتفاع
 الشئ عما حرت به العادة في الوقت والمكان وكل واحد منهما
 لا الشئ ينقسم الى قسمين رخص وغلا فخر رخص هو التسوية
 المحظوظ بها حرت به العادة والوقت والمكان واحد وانما اعتبار
 الوقت لا ينافي ان الله قد رخص سومة الشئ عند
 نزول الشئ لا ليس وقت بيعه ويحوز ان يقال للشئ رخص
 في القسمة اذ انفس سومة عما حرت عاده في ذلك الوقت الذي
 يباع فيه وانما اعتبرنا المكان لانه لا يقال ان الشئ رخص في الجبال

للعادة بموت عه صيفا وشتا لاننا ليست مكان بيعه ويحوز ان
 يقال رخص سومة في البلاد المعادة بيعه فيما اذا عرفت انما هو
 الرخص في المكان ان يكونان من قبله ثم بان يعلق ذلك الشئ
 ويجعل للتاس فيه رغبة فمع الغلا او يعلق رغبة الناس في ذلك
 للتاس مع بكرة جنسه فمع الرخص واما ان يكونا متاينين
 الامتعة فمنعها الناس فمع الغلا او محل السلطان عما يبيع
 ما في ان يبيع بطل من وعده وانما فمع الرخص والله في الوفاق
 الفصل العاشر في النبوة وفيه مباحث الاول التي هو الانسان
 عن الله بغير واسطة احد من البشر لا فرع من اثبات واجبه
 الوجودية وصفاة وانارة شرعية اثبات النبوة وتوابعها
 اذ ركن الاسلام وبداستريف اليه علم لانه السابق على التصديق
 فيقول النبي هو الانسان المخبر عن الله بغير واسطة فقولنا ان
 حين لكل انسان سورا كان نبيا او غيره فلا يدخل الملك وقولنا
 المخبر عن الله فضل عن المخبر عن غيره الله من الناس وقولنا
 بغير واسطة احد من البشر فصل اخر في رخص به الامام والنفقة فانما
 يخرج عن الله ولكن بواسطة واحد من البشر وهو النبي علم
 والحكمة تدعو الى بعثة اخلف الناس في المكان بعثة النبي علم
 فذهب الكل الى امكانها وانما هي في ذلك البراهمة والصائبة ووقن
 لنا انها حصة لاننا نعلم على ان يكونا كثيرة فتكون امكانها
 على ان يكونا كثيرة فلو جاز الاول ان النبي علم في الجبال في حصول
 العقاب لمن علم الله والعقل وان كان ذلك على استحقاق
 العصا للعقاب لكن النبي علم يات به من ايد على حكم العمل والبر
 ولا شك في ان خبره بالواقع مستل على ما يده من الاشياء من
 العباد التي يحوز ان يكون منها اشياء حستة ونفسا واشياء

واسطة

من

ع

واشياء مرفوعة في نفسها ولا يعرف وجه حسن اول وجهها فان
 علم حرمها بها الثالث في النباتات حواص لا يطعم عليها غير الله
 فلا بد من بني يعوقا لتنف منها من الغلات والرابع الغلات
 الحقة قد عتق اليها والغالب فلا بد من بني يعوق لما في
 العمل حوزا ان يكون بعض افعالنا مصلية لنا وبعضها منسدة
 فلا بد من موقف فقد ثبت بهذه الادلة كون النبوة ممكنة
 وسببها فيما بعد الدليل على وجوبها ان شارك الله وحده في
 الخلق بان الرسل ان جاءوا بما يوافق العقل كانت البعثة
 ميثا وان جاءوا بما يخالفه رد فلا فائدة والجواب عن وجه
 الاول لا يجوز ان يا تو بما يقتضيه العقل يكون الفاعل الذي
 الثاني لا يجوز ان يا تو بالامتداد العقل اليه ولا يمكن تفصيلها
 لكثرة من الشرح بل هي واجبة خلا فلا شريطة في
 اخلاف الناس في وجوب البعثة فاجبها المحققون خلافا
 للاشوية والحق الاول ان الانسان مدني بالطبع لا تضاد
 في انتظام معاشه الى معاوي وشارك بحيث يفعل كل واحد
 منهم بعض مصالح الآخر فعمل من المجموع ككل واحد يحتاج اليه
 في امور معاشه ولا شك ان الاجتماع منظمة الشان والعتاب
 ولا تزل مفسدة النبوة مستغنية عنه من الله دون غيره
 لعدم الاولوية الواضحة فكان يقتضيه الى ما هو من ذلك
 الشريعة لا بد لها من رسول يبرر عن بني نوعه بالمعنى الظاهر
 على يد ما فيها فان الكاينة السعوية الطائف في الكاينات العقلية
 لان الانسان اذا كان مواظبا على فعل ما كلف به سعادته في
 ما هو مكلف به عملا خلاف ما هو الواجب ولا يمكن موضة
 التكليف ان من الرسل واجب بعثته لان ما لا يتم الواجب الا به

فهو واجب ولان العلم بالحق واجب ودوام الغواص من الامور
 السعوية وهي الطائفة المكلف والنفث واجب على ما تقدم
 الثالث ما في البعثة لو كانت واجبة لكان الله تعالى واجب
 الا انهم باطلوا ذلك ببيان الحارث اننا نعلم بالتواتر ان في جزاير
 الحارث تو بما يميل اليهم دعوة بني ولا بعض السيم منهم رسول ولا بطلان
 الا انهم في الجاهل والجواب سلبا ان في الحارث جزاير لم يميل اليهم دعوة
 بني ومن سلبنا لا يكون مخرجا لان دعوى ان البعثة واجبة على الله
 ثم سلبنا هذا اعلم الله ان البعثة مصلية فلا بد
 البعثة التي لا ترفع من اليقين عن وجوب البعثة من غير
 بحسب ان يكون النبي علم متفصلا به وهو ان الاول كونه معصوما
 ويتبين ان تقدم حقيقة البعثة فيقولوا اختلف الناس في حقيقة
 البعثة فقال قوم المعصية بغير عقل الله ثم المكلف لا يكون له
 ميل الى فعل المعاصي وترك الطاعة مع تمكن منها وقال قوم المعصية هي خاصة
 تقتضي في المعصوم عدم قدرة على فعل المعاصي وترك الطاعة وهي القول
 لنا ان المعصية سبب موجب لمع المعصوم ولو كانت الطاعات و
 المعاصي ليست هذه بل منتهورا على فعل الطاعة وترك المعصية كما
 استحق المدح وهو باطل بالضرورة اذا علمت بما تقول المعصية من
 الكفر واجبة في الانبياء راجع اليه وبين وخالف في ذلك جماعة من
 المتأخرين وهو القوم عندنا ان كل من يصد من العبد فكونه خيرا
 صدور الدين من النبي علم ثم اختلف المسلمون في غير الكفر فكانت
 المعتزلة من معصوم من الكبار دون الصغار ثم اختلفوا فقال
 بعضهم يصد الصغار سيما اذا لم يصد عداوتهم جميعا لان الله
 يجوز على النبي علم سائر الذنوب صغارا وكبارا الا الكفر والكذب
 فيما يوجب دونه وحق انه يجب ان يكون معصوما من الصغار والكبار

عدا وسموا وعلما ان رخص كان والذين على ذلك ان الله تولى
 غير معصوم ثم تفسر قوله والثاني باطلا فالقدم على بيان الشريعة
 انما اذا فعل بها فاما ان يشع اول فان اشتهع ففعل كما
 جنى والشمع لا يبع الكيف بفعله لان الكيف بفعله الشمع
 واما ان لا يشتع ففعله هو باطلا والاشع فائدة النبوة اذا
 الزمن على ارسال النبي علم ان يعرف الكيف بالاشع ففعل
 فاذ لم يبع ليقف فائدة النبوة وايضا فاذ فعل بها ففعل
 على كل كلف انكاد عليه فيكون درجة كدرجة العامة بل ان
 ايضا فافهم اذا راوا النبي علم بفعل القياس والذوق مستطرفة
 عندهم ولم يبق له حيلة فيلوب العالم فلا يصار الى امره بحجة
 اذ امره لوجوب الا والحوادث والقدح من المفكر فكل من حاله
 القرآن الا لا يطرح ثم اذ فاذ يجوز ان لا يعلم بعض ما يرتب عليه
 فيرفع الوجود بغير الشرح لا يتم حيزون نسخة وبيان بطلان
 الثاني يشاء في ذلك وجوب النطق الثاني ان يكون منزعا عن فعل
 ما كرجاه من اوله لا آخره والآخر ان لم يطلناه الثالث ان لا يسمع
 عليه النبوة لا يصح ما يرتب عليه الرابع ان يكون منزعا عن فائدة
 الا بامر وعمل المأمورات ليلما ينفذ عنه الناس الخامس ان يكون منزعا عن
 الامراض الخفية والادوية والذوق والشمع والشمع والشمع
 السادس يجب ان يكون منزعا عن كثير من الاشياء الباطنة كالكل
 في مسائل الناس والاسواق وغيرها فكما لا ينفذ عنه لانه ينفذ
 لبعثته الحجة الثالث الى ما بين صفات التي شرح بها
 به صفة وهو خلق المعجزة بغيره عقب دعواه والمعجزة هي التي
 ما هو خارج للعادة ففعلنا للدعوى ففعلنا الثاني ما حذرنا
 من ان يكون الثاني او اعدا ما سواهم ان حذرنا للعادة او

خارج اما النبوة فكيف العطف حصة وكما نشق القوم اما العلم
 فكل من العادة على الكثرة من حمل القيد وكما مع العرف عن الانسان
 بمثل الزمان مع تقدم قدرتهم ونشاطهم وقولنا خارج للعادة
 خرج بالسر خارج للعادة بكمالها المعجزة وقولنا حقا لا يخرج
 فعل عن الانسان ما هو خارج ولكنه ليس مطابقا لما في النبوة
 ويدعى بان معجزة ابراهيم لا هي فعل القسيم مع بره فانه غير مطابق
 لدعواه ولكن سند معجزة الى ابراهيم العرفي ففعل مع عدم بره
 وكان ينبغي ان يزيد في الحد مع الحد الثاني ان يكون معجزة
 لا يكون صادقا وان صدق عليه هذا الحد لم يفعل في الحد وقد
 يكون مستعدا في حقه كمن الحيوة فان الحيوة مستعدة في حقه
 وقد يكون في حقه كمن مدينة ومدينة وقيل المدينة معجزة
 وافضل الى ان كان من حيلة معجزة التي القوان شرح في حجة
 ايجاز وافضل الناس ما ذكرنا ففعلنا ففعلنا وفقدت هذا منهم
 نذهب سيدنا المرتضى ربه والظاهر ان حجة ايجاز هو العرفية
 والقرينة محتمل معان للثمة الا لا تسمع العرب عن المعارضين
 تسليم العلوم التي كانوا يباينهم من المعارضين الثاني انه تسليم
 القدر على الثالث انه تسليم الدواعي لا معارضة الاوكر وموارد
 سيدنا المرتضى في وقال ابو علي وابو ابيهم الجبائي ان حجة ايجاز
 من فصاحة وهو مدعي في الدين الرازي وذهب ابو القاسم البجلي
 الى ان حجة ايجاز كونه غير مستدور للبشر اذ السيد المرتضى في مائة
 لو لم يكن حجة ايجاز هو العرفية كان اما ان يكون معجزة ايجاز
 الناطقة المفردة او المركبة او بها معا والقسام باطلا ما سألنا
 نعلم بالثمة ان العرب كانوا يتكلمون من التركيب والمفردات
 وكل من قدر على المفردات والتركيب ففعلنا معا بالمفردة ففعل

حل

ن

لا ع

ان العرب كانوا قادرين على الاتيان بنقل القرآن لكن محدثي كل
كل العرب ولم يتمكنوا من الاتيان بسورة مثله ثبت ان عدم قدرتهم
على الاتيان بذلك انما هو منهم عن غير كون هو لا يحسن اجتهاد كما يات في قوله
الاول انه لو كان العرب على الاتيان بمثل لاجل منعه من اهل القرآن
عن كونه هو الكلي الثاني باطل فالمراد من بيان الرخصة ان المراد كان
سببا لا حجة واذا قلنا بالقرينة كان المنع هو لا يحسن فكلما يكون
القرآن مجرا ويطعن الثاني بالاجماع الوجه الثاني انه لو كانت العرب
من الاتيان بمثل لم يجدوا المنع عن ذلك لو جاز ان يقرئوا على
السمع والقدرة ولو وجدوا ذلك لحدوثه لانا نعلم بالضرورة ان كل
عالم اذا وجد من نفسه ذلك كان كالمخبر الى التحدث مع اصحابه واخوانه
ولو تحدث به لاشتهر اذ لا يورث الخسيسة بحسب اعتبار ما لا يورث القدرتها
كذلك الوجه الثالث لو كان القرآن كذلك لكان الاتيان به ايسر من
الاتيان اذ كان فصحا وطلاقة ضرورة الحب والترحم الى
الاولى على نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وظهر عقيب دعوة الحق
وكل من كان كذلك فهو صادق اما الاول بالتواتر واما الثاني بالظهور
على وجه القرآن وهو جواز القول فاعلم بالتواتر واما الثاني فظاهر فحسب
به البرهان فاعلم بتمكن الاتيان بمثل اما انه يتحدث بالعربية فالقرآن
شاهد بذلك وكما ترى انهم يقولون افتراه فلما نزل بسورة مثله
سبحوا له فلما لم ياتوا به قالوا انما هو انشور من مثله فلما لم ياتوا به
قالوا اجفقت الالهة والحق عيان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتوا بمثل
ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ساء لهم الله ان سئل الذين هو الله في
حسابهم والذين هو الله في ما ضعف فاعلموا ان الخرس عليهم بالالهي
شبهة عظيمة وكذا لا يخفى عن واما الثانية فالعجز عن اورد
ولا تظن ان هذا دليل بان على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وتزويره انه ظهر

عليه الافعال الخارقة للعادة كما يستحق التوقفة قد استشهد
تواتر ان الله علم سطق النور من العدم ودخل في زينة وانشف
فقد بين خروج اطرهما من اكل النور والآخر من النورين وايضا
فانه قد تواتر واشتهر ان الله علم حين ارسله العطين باصحابه وصح
يده على الارض فنبه الناس من بين اصابعه وايضا فانه اطعم الخلق
الكثير من الزاد اليسير وايضا حين افجع البه وعجل النجاة اليه عرجا
لا مكانا وايضا شكوا اليه لاجل ذلك ومنه الاخبار مشهورة
فليطلب من اناكم وكل من طرعا عليه المعجزة المتكررة مرة بعد
اخرى كما تجبوا ذلك لا تعلم بالضرورة صدق رسوله صلى الله عليه وسلم الى
قوم وطلب الرسول منه شيئا يصدق به فيجعل الملك عقيب سواد
فعلنا غير متبادر من هذه الوقت وكذا ان الله علم ما طرعت من اية
علامته بصدقه فظهر عايد القرآن وحل على عايد علم والحق بالحق
واحقق اليهودي لما في من بيان للاهل الواضح على اننا
نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في بيان نبوته انهم لم يأتوا به
فمن ان يقولوا ان الله باطل فالقول بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم باطل
من وجوه الاول ان موسى علم ان يكون قد بين دوام نبوته
فان كان قد بين دوام نبوته استحال ان ينقطع عنه والآن لم يترك موسى
ومو باطل وان لم يبين دوام نبوته فاما ان يبين انقطاعه اول بين
شيئا فان بين انقطاعه وجب ان ينقطع النبوة كذلك تواتر ان
النافلين كانوا يقولون الاشياء التي هي اقرب منه من هذا اكلت
لا ينقلون ما هو سطق للكلية وان لم يبين شيئا انقضت اوجه
وجوب نبوة واخرة لان الاصل المطلق لا يقتضي الكليات وهذا باطل
انما في الوجه الثاني قول موسى علم مسكوا بالنبوة اهل وموتول
نعم علم التواتر الوجه الثالث ان يخرج موسى علم ان يكون مصحفا

المحققون

ملكين

او غير مصلحة فان كان الاولا مستحلا على فان كان الثاني استحلالا
الاخرى ولما هو في جواب عن هذا فانه يقولون انما الجواب
عن الاول انهم لم يسموا بين النقطتين في قوله فانه مستحب
منها فانه مستحب لا يقطع قواهم وعن الثاني يوجب الاول
بالمنع من كونه مستقولا عنه متواترا لان اليهود لم يبق متواترا لان
يجب نقص قبل اليهود جميع الا انما الثاني المستحب من كون التسمية
في النقطتين مستحبة في نفسه وفي قوله في النقطتين الحكم كبره ومن
منهجه عندهم من المثال ان الصالحات تختلف باختلاف العورات
والا زمان فبان ان يكون شرع مبيح علم مصلحة الى وقت يتبينها
مخاطبة فصاح في غير مصلحة الحق فحارس الحق اخلف الناس في
الملكية والادبارة التي من فحاش المعزلة وفي الذين الرأى
ان الملكية اسرف وقالوا هو ان ان التسمية اسرف وهو
المن لكان وجود الاول والاولى ان الله اصطفى آدم ونوحا والى
ابراهيم والى عيسى والى محمد وحيه الاستلام ان العالمين
عاشوا الله فيكون من الذين ان الله اصطفى لهم نوحا وادراهم
والى ان كل خلق خرج من تلك من ملين بندي بالاعاء في
البنية في قوله ان ان عبادة الله اشق من عبادة الملكية
فيكون الخراف اما الصغرى لان البشر يعبدون الله في عبادة
القول المستورة لهم فيكون اشق من عبادة الله في عبادة
الكرس في طائفة القانت ان الله ثم اهل الملكية بالتمتع والادب
بقوله ثم واذا علم الملكية اجدوا الامم فخذوا الا ليس في العبادة
ثم اشرقت من السجدة المحبة في قوله ثم اشرقت من السجدة
البرهان في قوله ثم اشرقت من السجدة في قوله ثم اشرقت من السجدة
من وجهين الاول قوله ثم اشرقت من السجدة في قوله ثم اشرقت من السجدة

١٢
لا يجوز

ملكين وموثر على ان الملكية اشرف لانه ثم من من الملوك
النسبة المخصوصة وناسم عن التسمية في عبادة الملكية وبالحان
واشرف فلما اكلها ستم لم يبلغا درجة الملكية لان الله قدما على
سنة الثاني قوله لم يستطع المبع ان يكون عبادة ولا الملكية
وجه الاستدلال بهذه الآية هو ان الله قد عطف الملكية للمؤمنين
على المبع ومنه العادة في مثل هذه العترة عطف الشريف على الذي
الامر ان الله يقول ان يقول القائل ان السلطان لا يستطع المبع
الى دارين ولا على الطرف ويمن ان يقول ان العاقل لا يستطع
عن الحى الى دارين ولا السلطان كذلك ايضا فيكون الملكية اشرف
والجواب ان تناقض من شبهتهم شرعية في جواب هذا الجواب
من الاول ومن وجه الاول الاول ان الله لا يدرى من انما يريد عدم
الاغتناء بالطعام الذي لا يدرى من الغنى في جميع الاوقات وانما
يدرك على التفضيل في الاجساد وهو غير كاف في الدلالة الثانية
حكايه عن قول ليس وهو غير حجة وعن الثاني انه لا يدل على ان
لان بعضهم كان يعتقد ان المبع ان الله وبعضهم يعتقد ان الملكية
سألت الله فذكر الله ثم هذه الآية على سبيل المسألة كما قال
المبع الذي يعتقدون ان الله والملكية اللذان يعتقدون انهم على
لا يستطعون عن العبودية بل الفصل الثاني عشر
ثم اشرقت من السجدة واذا علمها من السجدة في قوله ثم اشرقت من السجدة
لكنها لطفنا فانه يقول الله في قوله ثم اشرقت من السجدة
ثم اشرقت من السجدة في قوله ثم اشرقت من السجدة في قوله ثم اشرقت من السجدة
وغيره وتولى الشخص من الامم في قوله ثم اشرقت من السجدة
فانه يخلص واحد كل من الامم في قوله ثم اشرقت من السجدة
وهي واجبة لا

قوم من المخترعة وقرن من الخواص انما غير واجبة وخالفتم بذلك
 مع المسلمين وقالوا بوجودها وهو الحق لنا ان الامامة المطلقة لكل
 لطف فلو على الله تعالى واجب فالامامة واجبة على الله تعالى العز
 فلان الناس من كان لهم من بسوط اليد مطع من باب رفع
 الظلم عن ظلمة وينتصف للظلم من الظلم كما هو الى الصلاح
 اقرب ومن العصيان ابعد ومن لم يكن راسا لم يكن له حاكم
 ومبدا من ذلك ولا من اللطف الى هذا واما الكبر فقد تفرقت
 في باب اللطف لاننا في دعائهم من انكر وجوب الامامة
 بوجودها انهم قالوا لا يجب الامامة اذ لم يتغير ما كانت عليه
 ومنها ان يكون كالعلم باستحقاق الثواب والعقاب ومنه
 كون هذا اللطف الذي هو الامامة من القسم الثاني او قولنا
 ان هذا هو الاعراض الثاني على وجه الامامة وتقرره انتم قلوا
 سلكنا كوننا لطف لكن لا نسلم ان اللطف مطلقا واجب لان اللطف
 انما ان يكون متعلقا بوجه فمما لا يكون فان كان الامر بغيره
 واجبة وان كان الثاني وهو واجب ونحن نقول لم لا يجوز ان يكون
 هذا اللطف متعلقا بوجه فمما لا يعلمونه ولان الامامة
 هذا هو الاعراض الثاني الثالث على وجه الامامة وتقرره انتم قلوا
 انما يوجد ذلك لكون العلم بغيره عن فعل الجبرية والطلب بتلك
 الاصلية في هذا انما يتحقق ويحصل اذا كان الامام بسوط اليد
 فاما اذا كان غائبا لم يحصل اليد لانه العاصي انما يبرز
 عن فعل المعصية اذا راي المرسل الذي يأخذ للظلم الظالم
 ويضل الاطفال تحتها على ما تدرجونه لا نقول ان
 لا يخرج من قولنا ان الامامة للشيعة شرعية اجبارية فالجواب
 الجواب ان جميع الامامة في جميع الامانة والاصحاب لم يتفقوا ان

في وجه
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠

الامامة

نصب الرسل لاجل حفظ نظامهم ولما لم يطلع احد من القتل في
 بعض الامم الى غير نصب الرسل عرفنا انهم لم يطلعوا احد
 بعينهم من عين ذلك وجه التعميم هذا هو الجواب
 عن الاعتراض الثاني بقوله ان الامامة لو كانت منتحلة على وجه
 فمما لا يعلم ولا يمكن ان يثبت باحتساب القياس فلو لم يكن معلومة
 لنا ان اللطف بالامام يعلم وهو تكليف بالاطاعة وليس من هذه
 التوجيهات موجبة في الامامة والغاية الى هذا هو الجواب
 عن الاعتراض الثالث بقوله ان الامام علم وان كان غائبا
 الا ان الغاية موجودة ايضا لان كل انهم مترقبون ظهور
 الامام علم فمما لا يعلمون باعتبار وجودهم من غير خروج عن محل المعاصي
 وتقررون من محل الطاعة البعث الثاني في الامام فخرج من
 البحث عن وجوب الامامة من غير بيان ما يجب انضاف الى الامامة
 به من البصيرة ومن واجبة عندنا وعند الامامية وعرفنا
 عند الكثرة ان الناس لا يطلعون على وجوبه ذكر الحق للوجه الاول
 انه لو لم يكن حجة الامام لوجب ان يثبت ائمة له في كل زمان
 باطلا فالحق في الامامة ان الامامة ان العلم المتقضية لوجوب
 نصب الامام انما هي في حق الخطار من الامامة فلو لم يخطار على
 الامام لا تستقر الامامة بوجه من المعاصي وذلك لان الامام
 امام آخر وكذلك الامامة واما في الامانة في الامام فالحق
 ولا بد من الامانة من الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
 وتقررون ان الامام علم حافظ للشريعة وكل من كان حافظا للشريعة
 وجب عليه الامانة كما ان الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
 او الامانة او الامانة او الامانة او الامانة او الامانة او الامانة
 او الامانة او الامانة او الامانة او الامانة او الامانة او الامانة

والشبهة

لتصورها عن قضايل الاحكام واما لا حاشية فيها لانه اما
 ان يكون عن دلالة من اماره او لا عنها والاول باطل وان
 لوجب اشتراك تلك الدلالة لان الامر الذي اجماع لم يحسم الا
 على الواقعة المحيطة واقعة عظيمة واشتراك الواقع العظم
 واجب والعلم بذلك ضروري لمن عرف القواعد واما الثاني
 فلا يمتنع اشتراك جميع العقلاء فيها في وطن واحد وايضا فلان
 اكثر الاحكام يختلف فيها واما الثالث فلا يستلزم القول في
 الدين بخروج الشبهة وهو باطل لا حاشية واما القياس فلانه ليس
 بحجة عندنا لوجهين الاول انه يفسد الظن وما يفسد الظن
 واما الثاني فلان لا يجوز ان يكون حاشية للشرع الوجه الثاني ان
 حاشية شرعنا على جميع المختلفات وتزريق المتجانسات فان
 الشارع اوجب علينا الوضوء من البول والغائط والرج
 وغير ذلك وهذه الاسباب مختلفة والامام لنا النظر الى
 وجه الامم الحشيرة وحرم علينا النظر الى جهة غير حشيرة
 بما مقتضى ذلك يورث الى ابطال القياس بالكلية ولما اماره
 الامم فلا تنافي بين جميع الاحكام واما المجموع فليحفظ الشرع
 وذلك لان الكتاب والسنة قد وقع الاختلاف فيها وفي
 معانيها فلا يجوز ان يكون حاشية للشرع لان الكتاب والسنة
 من جملة المجموع وقد استلزمنا على بعض الشرع واذا كان واحدا
 من ذلك المجموع قد يتحقق بعض الشرع وبطل كونه ذلك على
 ما تقتضيه ذلك البعض ومن جملة الشرع فقد صار بعض الشرع
 غير محفوظ فلا يكون المجموع محفوظا واما اخر فلا تنافي بين
 فلو كان حاشية للشرع كان يكتفى بالاطلاق فلم يبق الا الامم
 واذا ثبت ان الامم حاشية للشرع وجبت عصمة الامم

الوجه

شيئا من الشرع او يضيعة فينتهي العوض ويجب ان
 يدره سنة ثمانية بحسب انصاف الامم بها ومن كونه افضل من غيره
 ويظهر ان ذلك الفصل الرشد والعرض والنجاة هو العلم والكرم
 والاول على ذلك من وجهين الوجه الاول لو لم يحسم انصاف الامم
 بالافضل لما تقدم المقول على العاقل والناظر لا يمتنع قطعا
 فالمقدم مثل والشرطية ظاهرة الوجه الثاني قوله ان يهدى الحق
 ان ينجى لم لا يهدى الا ان يهدى ما لم يهدى يكون وجه الاستدلال
 بهذه الآية انه يجب من تقديم الدين يهدى بعد ان يهدى على الاخر
 يهدى لما الحق من غير ان يهدى وهذا مقتضى الباب يجب
 الى هذه صفة بحسب انصاف الامم بها ومن كونه منصوصا عليه
 والاول ان شرط انصاف الامم كونه معصوما والجمعة مترابط لا يقطع عليه
 غير الله ثم ينجى عليه نصب من حصلت له من الصفات بالنسبة عليه
 لكونه عالما بالشرع دون غيره وهذا ما جرد من الامامية لا غير ان
 الناس قد اختلفوا عنهم من يقول بالعودة او انفس وهم الزيدية
 ومنهم من يقول بالنسبة او الميراث وهم العباسية ومنهم من يقول
 بالنسبة او اختيار اهل البيت والعبد ومنهم ما عدا هؤلاء المسلمين
 والحق القول لما قلناه البحث الثالث في تباين من الشرع
 لوجوب الامامة ومزاياها شرعا في الحق عن الامام من بعد الرسول
 علم بالفضل من هو وقد اختلف الناس في ذلك على اقول ويجب
 الامامية والزيدية الى ان الامام بعد الله ثم انما هو علم ويجب
 اكثر الناس الى ان الامام بعد النبي لا يوجد وقال جماعة من من يروى
 العباس لما على ذلك وجوه ذكر العلم الاول اننا نرى حجب العصمة
 في الامم ولان من العقاب الذي ارجى له الامم غير علمهم بالعلوم
 فحين ان يكون هو الامام والكبرى اجماعية الشريعة

انجيل قاييم

وليد ثمان على ان الامام بعد اليه هو علي بن ابي طالب علم وتقريره انه
 قد ورد عن ابي عبد الله عليه السلام في الشيعة اجمع ونقله عنهم انه قال سئل
 عليه السلام ما بين المؤمنين والسموات والارض والخلق والخلق بعد من سوا
 خبر ثمان نقله الامامية خلفا لعلف الثالث الى هذا الموضع
 على انهم امامة على علم وتقريره انه قال انما وليكم الله ورسوله والذين
 يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم الكون وجه الاستدلال
 الية يتوقف على امور اربعة الاول ان لفظ الامامية في الخبر الثاني
 ان لفظ الولي يفيد الاول المتعرف الثاني ان المراد بالذي استويا
 بعض المؤمنين الرابع ان ذلك البعض هو علي بن ابي طالب علم الامام
 فكان اسما للغة فزوا من قولنا ليل نام زيد وبين قوله انما قام
 زيد ومنه قول الشاعر ولست بالاكبر منهم حتى فاما الحق للكل علم
 يكن انما يفيد انهم من فرق سما ولم بين فائدة في لست
 ولما الثاني فكان اسما للغة لفظا عليه قال الكتيبة فتع وكى
 الله وابن وليه وصفيه التقوى وبلغ المودب والمحب فيص عليه
 وكتابته المست بالعبادة وايضا فانه يستعمل في الوفاء والوفاء على
 علم الله قال انما اوردت ذلك لغير اذن ولما كانا حياطين
 ان الاول بالتعرف في نفسنا منها ومن ذلك قوله السطاط على
 الرعية ومنه قوله ولقي الله وولي الميت واما الثالث فانه
 اما يرد جميع المؤمنين او بعض المؤمنين فان كان الاول هو باطل
 لانه لا يصح من جهة خاصة بل يكون الولي والتموتي واحدا
 اما ان يكون بعض المؤمنين وكل من قال المراد بعض المؤمنين قال
 ان البعض هو علي علم وبين ان المراد بعض المؤمنين فثبت
 المظن الوجه الثاني اجماع المفسرين على ارادة علي علم الوجه الثالث
 انهم وصف المؤمنين بانه يقيمون الصلوة يؤتون الزكاة وهم

هذا الخبر في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

لا يكون ولا خلاف ان عليا علم تصديق فائده حال كونه
 امير المؤمنين وجه الاستدلال بهذا الخبر في نسخة من نسخة
 المقدسة الاولى محقة سنده والبرهان على ذلك قد تواتر في الشيعة
 خلفا عن سلف والتواتر يفيد اليقين وايضا فانه الامامية بلقر اولها
 الخبر بالقبول ولكن بعضهم من ذلك على ما تدعيه وايضا فان الخبرين
 علم في الشورى عدة من فضائله ولم يخالفه احد فيه ولو لم يكن صحيحا
 لردوه لانه علم اخبره عليهم وكل من اتهم عليه غيره فان ادع فارق
 الى ابطال ما يفيد بالغير مع امكان المقدسة الثانية ان المراد بالمولد
 الاول بالتعرف وبدل عليه قوله في النار مولاه ان النار اول به قول
 الشاعر فاجبت مولاه من الناس كلم وايضا المودون يقال سيد
 العبد انه مولاه اوفي المتقرب فيه وايضا فان دلالة المولى بصورة
 في معان سبعة الاول انه لا يتعرف اليه الا من امر الله ان العلم
 الرابع انما هو الخلفا الثاني المتقرب السابع المتيقن والكل على
 سبيل الاول اما بطلان الثاني فلان كون علي علم ناهي الله هم كان
 معلوما عند سبب بانه المنة والله علم ما كان مع ان سبب ذلك المكان
 لم يعرف ما كان معلوما له واما بطلان الثالث فانه بلان الله علم
 الله علم لانه قال من كنت مولاه فعلي مولاه فلان ان يكون علي ابن
 عم عقيل وجعفر وذلك باطلا واما بطلان الرابع فلانه ان كان مولاه
 لم يكن في اعلامهم به ذلك المكان فائدة وان لم يكن معلوما لم يكن
 فيه فائدة ايضا واما بطلان الخامس فلانه لم يكن الكون واما بطلان السادس
 فلانه لم يكن الكون ايضا واما بطلان السابع فلانه لم يكن الكون ايضا
 ولان الله علم احسن من هذه المرتبة الدينية فلم يبق الا الاول والمتعرف
 وايضا فان مقتضى الخبر في قوله الست اولي حكم بالفسك بدل عليه
 لان الله علم ناهيهم بحط لا يحتمل الا الاول والمتعرف في نسخة

جعل ذلك وغيره محب حمل النسخ على الاول والاخر ان يكون مطلقا
 معينا وهو باطل الخامس المتواتر ان هذا دليل خامس على تقدم
 امامه على علم وجه الاستدلال بهذا الخبر فيكون قد استدل بانه القوية
 الاولى في ان منزلة يعقوب المنزلة له لما روي من موسى اما القوية
 الثانية ان داود بن لو عاش بعد موسى فكان خليفته والدليل على
 الاول انه علم انما ان يكون من منزلة واحد او اكثر فان المراد منزلة
 واحدة لم يعم الاستدلال لكنه قد استثنى فيكون مراده اكثر من
 منزلة واحدة فانما ان يترجم المنزلة وهو المظا وبعض المنزلة
 وهو بالذات الناس بين قائلين منهم من قال يريد منزلة واحدة
 ومن كونه خليفته في قوله في جوبه كما ان موسى ومنهم من
 يقول اكثر من منزلة واحدة وكل من قل ان اكثر من منزلة
 واحدة قال انه اراد الجمع فالقول بغير ما قول ثالث لا يلائم به
 ثبت انه يزيد جمع المنزلة والاولى على الثاني من وجهين الاول
 ان داود كان منكم موسى في الرسالة لقوله ته ولما ارسلنا
 موسى واحدا داود بن باياننا فلو عاش بعد موسى كان مقتضى الطاعة
 اليه ان يجلس داود بن كان خليفته موسى في صورة لقوله الخلف
 في قولي فلو عاش بعده فانما ان يترجم حاله وهو المظا وينزل
 عن تلك الحالة لان الانزال عن المرتبة العالية يوم ان لم يكن
 لم يكن مستحقا لها ولو كان فيها وكما سماها لان في جانب
 التي يعلم لتغير ما عنه فاذا ثبت ان عليا علم كان خليفته من
 بعده السادس ان هذا دليل سادس في تقدم
 امامه على علم غيره بل ان كان افضل من غيره فيكون هو الامام
 المتقدم لما لا يتصور في وجوده ذكره الله تعالى في قوله تعالى
 المخرج وانما في هذا النسخ خذوا من كتابكم ما تشاء

كما بعده علم

عجبة عربية ولم يسبق اليها احد منها انه علم ارتفع اليه انما هو
 كان معه خمسة اربعة ومنه الاخر له اربعة وكان قد اراد ان لا
 ياكل منها فاكلوا كلها معه ثم ان ذلك المور لم يفرغ فقام موسى
 لها ثمانية دراهم فاشا قتل فينتية فقسما فضا صبعة قال ان
 الاخرة ولنتا لئلا علم يرض صاحب اللام بل كل نفسا يعلنا
 نصفين فارتفع على علم على كل واحد منهما في ان اصحاب خمسة
 وطاسب اللام درهم وذلك لانه علم قسم الدراهم على خمسة
 الاربعة فان الثمانية الاربعة اذا قسمت لثلاثة اقسام كان
 كل قسم منها وعشرين وثلثي رغيث فالذليل في ذلك الكلك
 اكل وعشرين وثلثي رغيث وكذلك كل واحد منها فليست
 الرعنين وثلثي من نفس الكسر سلخ ثمانية اكلات وكذلك
 البواقي من الاربعة فيبلغ الجميع اربعة وعشرين اكلة فاما
 بالاكل اكل ثمانية وكل واحد من صاحبه الاربعة فذلك القدر
 في الذاب على صاحب اللام لث رغيث وصاحبه خمسة
 سبعة اكلات فقسم الدراهم على هذه السبعة المذكورة الثانية
 اخباره في اربعة النهران وسمي ان علم كان قد فرغ لاهل النهران
 فجاره اصحابه واخبروا بانهم قد عبروا فقال علم لم يعبروا فجاروا
 فواخري فقال علم لم يعبروا فقال رجل من اصحابه فقال له
 جندب بن عبد الله الازدي في نفسه وانتي ان جندب قد
 عبروا كنت اول من يقاله فلما وصل الى النهر ولم يجد من
 عبروا قال علم يا اخ الازدي نيتن لك الامر وذلك ان
 غدا اطلع به علم يا اخ صغير وذلك لم يعلم احد وما الذي
 فلما تقدم اليه الرابع في امامه غيره في الموضع
 من الاستدلال على تقدم امامه على علم غيره في الاستدلال

على الامامة باقية بالشيء الذي لا يزل عليه من وجوه الاول
 قد بينا وجوب العصمة في الامام وكل من قال بوجوب العصمة
 قل بالامامة الا في غير ذلك مما عنيتم ان لا يثبت من الهامنة
 الذين اذعنتم الامامة بعضهم بالاجماع ولو لم يكن العصمة
 لحال الزمان عن المعصوم ومويعه وللشغل المواتر
 هذا بل على الامامة الواحد عشر وتوزع قد رزق من الشيعة نظفا
 عن سلف ابن النبي علم قال بسطه فبين علم ما في الامام
 اخوانا ام ابوايتم تسعة تسعة قائم محمد بن محمد اخو محمد ابو
 محمد تسعة وهذا اظهر من الشمس على امانهم فان كل نفس على من
 بعده فيكون اليتم ولان غيرهم لا هذا بل انما على الامام
 الا في غير ذلك وتوزع انما لا يتنازع في تقديم المفضول على الناصر وقد كان
 كان واحد منهم افضل من غيره باجماع الناس في الامامة بعد
 علي عليه السلام انما غيبته لا تخرج من اثبات امارة الاثنى
 عشر شيخ في الحديث عن سبب غيبة الامام الحسن فيقول غيبة
 الامام لا تخرج من نفسه الزمنية واجبا به او لغيره وانما ان
 يكون له صفة غيبة لا يعلمها احد غير الله تعالى وكل ما جاز ان
 في لا يظهر حتى ياتي من اوله من صفة غيبة لا علم ولا خفا وان
 لا يظن من اوله لا يقوم ولا يستبعد العقول سواء الى هذا
 الوقت لان من الناس من يخالف سنة او اكثر لا يتكلم
 اما ان يكون من قبل الله او من قبل نفسه وكلها باطلان
 لا مودة فلا يجوز صدور من الله ملكته ولا مودة
 لا تقول من يكون الاستمرار معصية بل صالحة غير مودة
 لنا وهذه المسئلة تذكر اصحاب القول فيها وشيئا اقتصر في
 هذه الحقرة على ذلك لا غير وفيها ثمانية مائة طلعة السنية

وايضاح
 واطراح

ولله غيبة البرية انه على كل شيء قاهر والاولى ما هو
 الفصل الثاني عشر في حقيقة الامر من طلب الفعل بالحق على
 جهة الاستعلاء فالطلب حسن انما هو طلب الفعل والطلب تركه
 قلنا الفعل فضل عن طلب الترك فانه لو كان نكاحا وفعلنا بالفرج
 به غير القول فانه لا يكون او حقيقة المعروف الفعل الحسن الحسن
 لا يدعى حسنة اذا عرفت ذلك او دل عليه فالفعل حسن وقول الحسن
 حسن به الشئ فانه يستند او قولنا نحن نوصي زيدا على حسنة قولنا
 اذا عرفت فاعلم ذلك او دل عليه ليس فعلنا شيئا محمدا وحقيقة
 المنكر من الفعل التمس اذا عرفت فاعلم ذلك او دل عليه قولنا الفعل
 حسن وقولنا التمس حسن به الفعل الحسن والباقي تمام الحمد والوالد النبي
 متفاد ان يمد اجتمعا في طاعة واحدة من جهة واحدة والامر
 هنا قد يكون في القول به مبدء وقيل من يفعل فعلا لم يفعل غيره مثله
 وكذلك التمس قد يكون قولنا كقولنا لا نزن وقد يكون ضلما كن منزه
 غيره او افضل شيئا من البناء اذا ثبت هذا فاعلم ان الامور
 سويها على فعل الطاعات مطلقا باق شيئا كان والتمس عن المنكر هو
 التمس من فعل المعاصي كذلك وما عدا ذلك لا يرفع
 والتمس عن المنكر محبان باليد كما قرب وبالنسبة كقوله لا تعمل
 او افعل والطلب كالعقب عليه ووجوب الاولين منوط
 بشرائط ذكرها في الجهد ووجوب الثالث مطلقا سواء حصلت
 الشرائط او لا وهذا كله بقوله مطلقا وانما وجب ان
 في حمله من يردعه عن ترك المعصية وفعل المنكر كانت
 موقفة بذلك صادقة عن ذلك وموقفه مستند الى
 الامر والتمس فيكونان لطفا فيحان لما تقدم ولما انقضى
 المودون ينقسم قسمين واجب ونسبة قال ربنا واجب

واذا كان الامر به كذلك
 كان الامام واجبا او نذرا

واجب والا وبالذنب يذنب واما المنكر فليس له قسم لعدم
 الى اثنين فالنفس كذلك ايضا لا ينقسم فالنفس عند واجب
 وطريق وجوبها لا اختلاف للناس في طريق وجوب
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال قوم للسمع وقال قوم للعقل
 والحق الاول والآخر عليه انه لو وجب بالعقل لزم ابتاع
 كل حبيب وابتاع كل منكر والتيمان باطلان فالمتقدم لهما
 الملائمة ان الواجبات العقلية يجب على كل متحقق فيها
 وجوبها والله تعالى فيه وجه وجوبها فيجب ان يعلمها
 اول ثقلها فان فعلها لزم ابتاع كل معروف وابتاع كل
 منكر ونحن نجد خلاف ذلك وان لم فعلها كان الله تعالى
 ما يوجبها وقد يتبين بطلانها فيما تقدم واما بحسب الظاهر
 وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بايد والاسان منوط
 بنسبته الى اول علم الامر والنهي يكون للمعروف محذوراته
 المنكر منكراته لو لم يعلم بان ياحرم بالمنكر ونهي عن المعروف
 فليس الاغراض بالجليل الثاني انه يحرم الامر والنهي ما يترامو
 ونهي والى فلا فائدة في الامر والنهي اذا كانتا من محذورات المعروف
 والرفع عن المنكر وسب غير ثابتة الثالث اشعار المفسدة عليه
 وعلى غيره من لا يستحق النهي عنه المستحق كاللاف فان الشخص
 اذا لعف الله عنه اكرهنا آخره لزم وجود المفسدة لللاف فاته
 يجب عليه ومن وجوبها على الكفاية او على الاعيان فيه
 خلاف قال الشيخ الطوسي بالنسبة والحق الاول ان العرف الذي
 هو ابتاع المنكر وقوع المعروف يحصل بالواحد فلا وجه لوجوبها
 على كل فرد في النظر الثالث الى الناس في حقيقة الانسان
 اول اعظمه فوجب قوم الى الانسان جسم وهو هذه الهيئة

المقصود

المقصود ووجه اخرون الى ان بعض هذه الهيئة من اجزاء
 لطيفة القلب منهم النظام ووجه قوم الى انه الدم ووجه
 قوم الى انه الروح والروح التي في الارواح الصالحة يقول قوم من المنكر
 والمخطئ والمذكر ووجه الى انه عرض وهو المنكر والمخطئ الذي
 في هذا البدن ووجه قوم الى انه ليس بها ولا عرض بل هو جوهر
 سموي وهو المحسوس بالنسبة الى الطعة وهو عدم جوره لا جوده بل هو لا يحل
 يدور البدن ووجه اخرون الى انه اجزاء اصلية في البدن
 اقل العزلة اخره لا يتغير بزمان وقوله غسان وسدان الذين
 هما المشهوران بين الناس والاول مذهب جماعة من الحكماء
 الثاني مذهب جماعة من المتكلمين واستدلوا بالافرع
 من بيان المذاهب وتفصيلها شرحه بيان حجة كل فريق وقد يقع
 كل من قال بالاجزاء اصلية بوجوده الاول ان البدن معدوم
 هو الانسان للزم اعادة المعدوم وهو باطل فلا بد وان يكون الانسان
 شيئا اخر غير البدن باقيا الى يوم القيمة الثاني اننا نقدر ان الجسم يدور
 واجسامنا بالضرورة وكذلك نذكر الطعوم والرائح بها ايضا
 لا شيء اخر مجرد وعلم ايضا على ذلك اساليب افعال وتصرفات العواض
 النفسانية كذلك الثالث اننا نعلم ما مية الانسان ونسبته الى الجسد
 غلبت تغاييرا واجمع الاخرين ان تافق من بيان حجة
 الفريق الاول شرحه بيان حجة الفريق الثاني وتقرر ان قولنا
 معلوما غير منقسمه فالنفس منقسم ولا جبري وذلك متوقف على
 اربعة امور الاول معرفت المعلوما ان لا ينقسم وذلك كواجب
 الوجود فانه معلوم وهو غير منقسم وايضا يدل على وجوده بغير
 غير نفسه كونه المعلوم اما ان يكون بسيطا او مركبا فان كان
 بسيطا فهو غير منقسم وان كان مركبا استحالة معرفة الابد

بما غير منقسم وكل قسم
 وكل جسمان منقسم
 مع انهما العلم

معرفة كل جزء منه فذلك الاجزاء ان كانت بسيطة بحيث
 المطر وان كانت مركبات عاد اليك الاول وايضا فان النقط
 والوحدة والآن معلومات وهي غير منقسمة فقد ثبت للمط
 وبه ثبوت معلومات وهي غير منقسمة فقد ثبت للمط
 بوث معلومات غير منقسمة التي يكون العلم هذه المعلومات
 غير منقسم لانه لو انقسم لكان جزءه اما ان يكون علما او لا يكون
 علما فان كان علما فاما ان يكون مجموع اجزائه ذلك المعلوم او منفي
 اجزائه والاول باطل والآخر ان اجزاء الكل والثنائي باطل ايضا
 لانه يستلزم انقسام المعلوم وقد فرض غير منقسم متناخلف
 ان لم يكن على جند اجتماع الاجزاء اما ان يحدث بامر زايده
 او لا فان حصل كان التركيب في قابل العلم او فاعلمه لا فيه وايضا
 فانما ننقل الحكم الى ذلك الامر الزايد اما ان يكون بسيطا او مركبا
 وما في البحث الاول وان لم يحصل امر زايده لم يكن العلم على الثالث
 كون محمدا ذلك العلم غير منقسم لانه لو انقسم فان كان حاله جزء
 منه فلما ذلك الجزء اما ان ينقسم او لا فان لم ينقسم فهو المطر وان
 انقسم فاما ان يترك جزء منه فنقل الحكم اليه وينقسم وان كان
 في جميع اجزائه كان العلم الذي فرضناه غير منقسم نقشا هذا
 خلف ويلزم حلول عرض واحد في محال متقودة وهو الرابع
 كون كل جسم وجسماني منقسما وهذا باطل على نفي الجزء الذي لا يتجزئ
 والاعراض من الخارج من تفرقة الحكم في الاعراض
 عليها اما الحقيقة الاول وهي وجود معلومات غير منقسمة
 فمستحقة واما الثانية وهي كون العلم بها غير منقسم فهو ضرورة
 المستحقة لو كان كذلك لزم من نفي جميع الماهيات الحركة وذلك
 لانه لو ادعى بسيطة الانسان مثلا مع هذه الاول لانه يقول

الانسان اما ان يكون بسيطا او مركبا فان كان بسيطا ثبت
 المطر وان كان مركبا فجزءه اما ان يكون انسانا او لا يكون فان كان
 انسانا كان جزءه الذي يقوم مقام الشيء وان لم يكن انسانا معناه اجتماع
 الاجزاء اما ان يحصل امر زايده او لا فان لم يحصل لم يكن بغيره
 انسانا اما ان يحصل وان حصل كان التركيب في قابل العلم
 او لا فاعلمه لا فيه وذلك وادعى حصول الماهيات الحركة مستحقة حصول
 امر زايده عند اجتماع الاجزاء لكن نستلزم ان التركيب في قابل العلم
 او لا فاعلمه لا فيه وايضا فانه كان الجزء بسيطا وبالكل مجموع لان الثاني مستحيل
 النطق لا يستلزم التساوي في الحقيقة والاشياء ايضا وهي في العلم
 غير منقسم ايضا مجموع لانه متناخلف بالوحدة والاطراف فان
 الوحدة الثابتة بالضرورة مثلا لا ينقسم بانقسامها وكذلك الاضافه
 فان للعرض الانانية عندكم موجوده في الخارج مستقرة لا الخلق
 المنقسم مع اننا لا ينقسم والرابعة ايضا مجموع لا قرينة انما الحكم
 الغرض الجيب الثاني انما اخلف الناس في اعاده العلوم
 قتال قوم من المؤمنين انه لا يجوز وقال قوم انه جائز واجمع القولون
 بان لم يبق له مزية حتى ينسب العقل اليها الحكم بان كان الاعادة
 لانه لو اعيد لا يعدم وقته لانه من جملة المستحقات فيكون منطوقه
 معاد او من جملة ولا لولا اعيد لم يبق بينه وبينه مثله ما يروى اما
 الاذن فقد اجتمع ما بان العلم قبل عدمه ممكن الوجود والعدم
 لانسان ما يمتنع بهما فاذا اعدم لم يبق عن كونه يمكن الاستحالة
 انتقال الشيء من الامكان الى الوجود اعراض على الاوليات
 عين ما دلل على به وادعى لوعده لم يبق مزية في الحكم عليها مالا مكان
 يمكن الاستحالة به فاجمع اعاده العلوم لانه يقول اذا اعدم لم
 يبق له مزية حتى يقع الحكم عليها بالاشياء فيكون مستحقة وقوله

دائم فله والاولى ادعاء الضرورة على الحكم الاول فانه يضر على
 سبع النقص ذرايت المقتضيات من القول في اننا لا نرى
 البنى الثالث لا تخرج من البحث عن المعلوم بل على ما
 لا يشرع في البحث عن العالم بل يقع ان يعلم ان لا قد خلت الدنيا
 في ذلك فحيزه بجمهور المتكلمين ومنه العلم بشفقة الحق الاول
 بان العالم محدث على ما قد يكون ما يمتنع قابلية للوجود والعلم
 بالضرورة وايضا فان العالم لو كان متمتع بعدم كان امتناعه
 اما ان يكون لذاته او لما عليه فان كان امتناعه لذاته كان واجبا
 اذ الواجب هو الذي مع عدمه لذاته وان كان متمتعاً لعلمه
 ثبت المبدأ القائل على محذور ان يفعل فعلا وعدمه واجبه الاخر
 بان الزمان يستحيل عدمه فالحركة يستحيل عدمها فالعلم يستحيل
 عدمه اما استحالة عدم الزمان فثلاثة لوجه عدمه بعد وجوده
 عدم الزمان فليس من عدم الزمان وجود الزمان واما استحالة
 عدم الحركة فثلاثة مقدار الحركة فاذا لم يعد الزمان لم يعد الحركة
 واما استحالة عدم الجسم فثلاثة عرض فلا بد لها من محل فالحركة
 والحجاب المنع من كون التمتع الذي لا يحتاج المتقدم في المتأخر
 محال ان يكون بالزمان فان آخر الزمان يتقدم بعضها على بعض
 ولا حاجة فيها الى الزمان والاولى التسلسل ومن يعلم ان
 الحق اختلف للتشقق على جواز عدم العالم فانه لم يعد
 ام لا فذهب ابو الحسين البصري واتبعه الى انه لا لعدم وجوده
 اخرون الى انه يعدم اخذ ابو الحسين بان العالم لو عدم لا شئ
 اعادته والى باطل فالمقدم متلبه بيان الشرطية ان اعادته
 المعلوم غير جائزة على ما قد وانما يظهر ان التمتع قد يمتنع
 واجبه الاخرين بايث الالية الاول قوله ثم كلفه ذلك الاخر

الزمان ح

وجفت

وجفت الملاك بانها لا اعداد قل ابو الحسين لم لا يجوز ان الملاك
 بالملاك هو المخرج عن الاشياء قلنا صنف لانه لو كان يخرج
 عن الاشياء كما كان الكتاب من المخلوقين لكان له ان يخلو به ما كان هو
 باطل بالضرورة الالية الثانية قوله ثم كما بدنا اقول ان خلقه بعد
 خلقنا انما كان فاعلم جعل الاعادة كالاستمرار ولما كان الاستمرار بعد
 الاعادة فكذلك الاعادة الالية الثالثة قوله هو الاول والاخر
 الظاهر والباطل وانما يكون اولاً اذا كان موجوداً لا موجود
 سواء وانما يكون آخر بعد الشيء ايضا والحق ان الخلق
 المتأخرين باعدام العالم على ان وجه عدمه يقال قوم انه باق ببقائه
 اي في ان اراد اعدامه قطع ذلك البقاء عنه فيعدم وهذا هو
 الاشاعة والبعداد بين من المعزلة وقال قوم انه يعدم باعدام
 الفاعل فيقول له اعدم فيعدم كما قاله من فيكون وهو قد سب
 جماعة من المسلمين وقال قوم انه يعدم بوجوده فذلك العقد
 هو الفاعل اذ الوجود الله ثم ثبت جميع الاجسام وهو قد سب
 جماعة من شيوخ المعزلة والحق ما قاله الميم وهو استناد عدمه الى
 الفاعل المختار وجميع ما عداه باطل لاي الاعداد بالفتاوى فلا تقدم
 من بطلانه في البحث عن الاعراض واما استناد الاعداد على ان
 فعل الفاعل فلا تقدم ايضا في البحث في انه باق بالبقاء
 زائد على ذاته ويجوز الخلق لا الفاعل الى اختلف الناس
 في انتقاد الكواب والحواف الا فلك فخره اكر الناس ومنعه
 التسلسل والحق الاول لثلاثة اما ان يكون متمتعاً او متمتعاً فان
 كان متمتعاً بالمطابق كان متمتعاً كان امتناعه اما ان يكون
 لخلق الجسم او لغيره فان كان لخلق الجسم وجب ان يكون
 جميع الاجسام كذلك وهو باطل وان كان لغيره فذلك

ان يكون محتقبا لا فساد لا غير مستحيل في جميع الاحكام فان كان
 مستحكما فلا اول وان كان مختصا فاختصاصه به لان يكون الكونه
 بسا او غير وان كان الاول سببا في شيء او غيره فنقل الكلام الى
 ذلك الغير وبلغ من التسلسل وهي واقعة لان الشاخر بها وخبر علم
 حديق وراى شيئا بالصادق منسبا الى علم لا جبر من جهة الصادق
 علم الحق لانه لمكان خلق عالم آخر والخاص مع الفلاسفة لانه لا يستلزم
 لا وجود هذا العالم لوجود صادق الامارة الاحكام والواجب ان يكون
 ثم ليس الذي خلق السموات والارض لانه اخلق الناس اذ لم يكن
 خلق عالم آخر لا في قوة المسكون ومنه الفلاسفة والحق الاول ان يكون
 كان خلق عالم اخر مستحكما لوجود هذا العالم والباقي بالحق فالحق من خلقه
 بيان الضرورية انما سلطان حكمها واحد وبيان بطلان الثاني ظاهر فحين
 بطلان القدم وايضا قوله ثم لو الذي خلق السموات والارض تعاد على
 ان خلق خلقه بل هو الخلق والعلم وايضا فاجاب المسلمين من حيث
 واستدلوا بشيئين بالاجماع مينا وان كان ليس بحجة عند الخصم ولكنه
 يفيد قوة واجماع الى ما فرغ من بيان دليله شرعا وبيان
 شبهة الخصم وبيان فساد ما يعبأ به ان العلم كونه مستحيل في عالم آخر
 لما افترق فلان الشكل الذي يقتضيه الطبايع البسيطة هو الكثرة لان
 فعل القوة الواحدة من المادة فعل متساو واما الكثرة فلا توجد
 عالم آخر لان في الكثرة ليس فيلزم الخلق وهو محال عنها انما فيها
 تقدم جوان الخلق فانه في المذود ونخص الى هذا جواب عن
 سوال مستدرس في ان يقرر السؤال ثم يقرر جوابا انما هو السؤال
 انهم قالوا لو ان خلق عالم آخر فيه بار وارض وغيره فاعلم انما ان يكون
 طائفة لا يمكن عناصر هذا العالم اولا فان طلبت اسكنة هذه العناصر
 لنم فترى وان طلبت اسكنة في هذه الاسكنة لنم اختلاف المقتات

قال

وهو جواب

في الطبايع في مقتضاها والجواب من وجهين الاول انما مقتضاها
 كما اقتضى من الامر مقتضى بعض المسئلة التي انما اقتضى بالمتن بالاختيار
 انما هو المختار وهو الله في الحق فاسرع الى احل الناس في ذلك
 ان مقتضاها هو ان الله النفس المبررة وقلة ثم ان اجزا اصلية وقد من
 تفضل الدوام فما تقدم اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضاها انقطاع
 التكليف من جهة النفس والشرا لا ما جده العقل فلان التواب لان يجب
 ايضا الاستحقاق من قطع التكليف والقيم حتى من جهة الاجماع
 وكون الله في حكمه والحكم لا يفسد التمام فالتام من جهة ان الضرورية انما يكون
 لم يقتضها لكون الاجماع والجارى في التكليف لما في الاجماع
 لو كان التخص اذا اصرا مثلا اعطاه عوضا عن ذلك فالحال رغب
 رغبة عظيمة فيكون فعلا لاجل العوض لا غير فيكون مجورا على
 القاعة واما ما في التكليف فظاهر وهو ليس
 هذا جواب عن سوال مستدرس في تعريف الاعراض هو ان لو كان ايضا
 التواب الى الطبايع الجار لان الزاني اذ اذ كان الجار لم يخطئ
 فعل المعاصي وتقرر الجواب ان الحدود غير ملزمة بلان مقتضى اليهود
 يجوز ان العلم فلا يفعله وتخيير الى هذا جواب عن اعراض
 مستدرس في ان لو كان ايضا التواب الى الطبايع في حال الجار كان
 تخيير الله علم الكافر عن الاسلام والقتل الجار وتقرر الجواب انما قلنا
 ان مقتضاها ان الله حسن باعتبار مقتضى استماعه لا دلالة في تفسير
 بطلان ما يوجب ما كثر هو المكان ذو نوعية الاسلام بعد الاستصحاب
 وهذا الاسلام الذي هو ملجأ عليه لانيات به اذ التواب انما هي
 على فعل الطبايع مع الاختيار اما دون ذلك الحق فاسرع الى
 لا يفرغ من البحث عن مطلق المعاد شرعا والبحث عن انيات
 المعادن الجودى وقد اجمع المسلمون على وقوعه واختلفوا في

الاعادة فالذين قالوا اما عاده المعلوم قالوا ان الله يعلم على
 وقوعه واختلفوا في معنى الاعادة المكلفين لم يعلمهم واما الذين
 قالوا لا يشاء قالوا ان يصدق اجزائهم لم يخلق فيها خلقا
 فخلق في هذه السلكة الفلكية سنة وهذه السلكة سنة في عظامه
 المقدمة الاولى انه في عالم بكل حجوم والمقدمة الثانية انه في
 عالم بكل مقادير وهذه المقدمة الثالثة انه في عالم بكل
 ذكر عقيب اثنين للمقدمين وذلك قوله في من يحس العظام وهي
 رميم قل بحسبنا الذي اشار به اول مرة وهو بكل خلق علم اوليس
 الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق من يشاء
 العلم وغير ذلك اما العلم فظاهر فوقها عليه اذا اجسام اذا تفرقت
 واراد الله في جميعها وجب ان يرد كل جز الى صاحبه وانما يتم
 علم بالاجزاء او كون الاجزاء متناسبة بحيث لا يكون جزء من
 زيد مع جزا اخر من بدن عمر ولو قلنا بفتح اعادة المعلوم
 وقلنا ان العالم يعلم كذلك واما القدرة فظاهر فوقها عليها
 ايضا اذ الفعل الذي يفعل بالاختيار ولا بد وان يكون مقدورا
 عليه واسكان الاعادة الى ما نبت كونه عالما بكل معلوم
 قادر على كل تقدير ثبت ان اعادة العالم ممكنة لان
 الاجزاء بعد تفريقها واعادتها بعد عدمها لو قلنا بعد ما
 في المكان من اجساد اولاد ذلك طار عند العقلاء
 ولما وقع في الدنيا من العجب في اسكان الوقوع في وجود
 والاربع عليه من حيث العقل ومن حيث النقل اما العقل فانه
 قد تقدم انه حكيم وكونه يحس كل جز الى حقيقته فاذا كان
 كذلك وقت الاعادة لما النقل فلو لم يبقوا من يبعث
 على الذين فيهم اول مرة يحب الانسان ان يخلق عظامه

قادرين على ان ينشئوا بناءه وقوله ثم وانظر الى العظام كيف
 تم تجميعها الى غير ذلك من الايات الدالة عليه وبالجملة فانما
 تعلم عوينة العباد الجسدي بالضرورة من دين محمد علم بحسب
 الله اجتمعا الى لا فرق من بيان الدلالة الدالة على ما ذهب
 شرع في بيان شبهة الخصم وهي من وجهين الاول انه لو وقعت اللها
 فانما في هذا العالم افرق عالم اخر فان كان في هذا العالم لزم التداخل
 او العالم قبل الاعادة كان ملافا فاذا اعيد اليه لزم
 التداخل وان كان الى عالم اخر لزم التداخل اذ العالم لا يخرج
 يكون كوتيا فيلما في الكليات فيحصل لها الشك ان الانسان اذا
 اكل اشياء اخرى وقصرت اجزاء الماكول في بدن الماكول فانما
 يعاد اجزاء الغذاء الى الماكول او الماكول فان اعيدت الى الماكول
 ضاع الماكول وان اعيدت الى الماكول لزم ضياع الماكول
 والجواب عن الاول ان التداخل انما يلزم لو بقي هذا العالم
 لما في من يشبههم شرع في الجواب عنها الجواب عن الاول ان
 لا يتم بقاء هذا العالم اول وثانيا لو سلمنا ونسب كونه ملاك فنقول
 ان هذا العالم بغيره او نقول انه محرز فلا ريب الجواب عن الثاني ان
 الانسان الماكول انما يعاد اجزائه الاصلية لا الزائدة وانسان
 الماكول ليس من الاجزاء الاصلية فيعاد الاجزاء الماكولة
 الى الانسان الثاني فلا يلزم ضياع احدهما اذا ثبت الى
 كل من يستحق انما او عوضا سوار كان هذا الله او غيره يجب
 اعادته لان الله لم يحكم بحسب الانصاف من الظالم للظالم
 ووجوب عقل انما يجب على الله فيجب عليه ايضا اعادتها معا
 اما الظالم فلان انصاف منه واما الظالم فلما خذله واما الكبار
 والاطفال من المؤمنين فيجب اعادتهم لكن ليس وجوب اعادتها

بيان

لا سيما والعرق بينهما في هذه الصورة يجوز من الله تعالى
 لأن الحق بينهما البعث التاسع إلى مباداة التوابع
 التبع حين وقولنا الحق في العوض وهذا ضل إلى انفسنا
 التبع في التوابع بل يستحق بالحق على الله ثم لم لا قلنا للمعزلة
 ان المطع يستحق على الله ثم التوابع والمطع في ذلك الساعة و
 ابو القاسم البجلي من المعزلة وقالوا انه لا يستحق شيئا عليه في
 الاول لانه مشقة ضرورية فلما ان يستلزم عوضا اوليا كان استلزام
 عوضا فذلك العوض المتبع الاستدانة فيكون التكليف عبئا اوليا
 فيه للتكليف غير التبع وان لم يمتد الاستدانة به في المطع وان لم يستلزم
 عوضا كان فيهما والله لا يبعثه لعلته اجتهاد الساعة بانه
 لا يفرغ من قدره في شرح في قدره شبه الخصم لما دبره الا ان
 فهو انتم قالوا والله هو الحاكم على جميع العباد فلا يستحق عليه شي في العباد
 فان المسلم اذا ارتد وما عليه ردة فلما ان يوصل اليه التوابع الاول فان
 اوصله فضاة الاستحقاق اذا كان يستحق العقاب على كفره والمسلم
 يستحق التوابع على اسلامه فمتما دأن وان لم يوصل الله ثم ظلت
 طاعة عن عوض واجبة البجلي إلى مباداة التوابع البجلي
 من المعزلة وتقرير ما قاله الله لا تحصى فالشكر على نعم الله
 يكون المبلغ مما يمكن من الشكر فاني في فعله الانسان من العباد
 والتذكير والتسبيح فانه يكون شكر الله فلا يستحق عليه شيئا
 فاني المودعي لما وجب عليه لا يجب ايها العوض العبد على فعله
 والمحاسب وهذا هو الجواب عن الاول وهو قولهم الله هو الحاكم على
 جميع العباد وتقرير ما لا ينبغي الوجوب بهما الشرع بل يتعلق
 الموعود بالمرتبة لا يستحق في هذا هو الجواب عن الحق الثاني
 التي لا شعيرة وتقرير ما لا يرتد لا يستحق على الله ثم التوابع

للذين شرطوا استحقاق التوابع المباداة في غير حقيقة في المرتبة
 فان قيل انكم تكون المباداة شرطاً لكونها شرطاً لكون
 العبدية انما لو نزل حال عدمها وهو محقق فلما نحن لان يد المباداة عدم
 المحيرة بل الاستدانة على الطاعة لا حين الوفاة وقول البجلي
 لما فرغ من بيان فساد حجج الاشعة سرع في بيان حجة البجلي و
 تقرر بعد هذا ان الشكر هو الاعتراف بنعم المنعم مع ضرب من العظيم
 وهذا الحكم به جمع العقلاء اما كصفة للزاع فمنوع واما في
 اخلف الناس في استحقاق العاصي للعقاب فاطلقت العلية على استحقاقه
 وخالفه في ذلك الساعة ثم اخلف من العدل والمعزلة على استحقاقه
 عقلا والرجح والاشارة على الله سمع اجتهاد المعزلة بان العقاب
 لطف لان العاصي اذا عرف انه من قبل شيئا من المطع عوقب على
 فعله مرة بعد اخرى لم يبق له داع الى مغال المعصية فيكون لطف هذا
 الاعتبار واللفظ واجب على تقدم قائل الرجح لم لا يجوز ان يكون
 العقاب مستلما على وجهه فاذ اصح ذلك لم يبق لغيره بوجوب العقاب
 قلت للمعزلة وجوب التعميم معروفة وليس في منها موجودا
 منها البعث الثاني إلى اخلف الناس في دول التوابع
 والعقاب بل موعظي اوسعي فالمعزلة على الاول والرجح
 على الثاني وضحت المعزلة بوجوب الاول وان دول التوابع و
 العقاب ادخل في باب اللطف فيكون ادخل في الوجوب اما
 كونه ادخل في باب اللطف فلانه ادعى ان فعل الطاعة وذكر
 المعصية اما انه ادخل في الوجوب وظاهر الوجه الثاني ان
 المدح والذم وانما ان فيكون التوابع والعقاب كذا فيكون
 الشرطية ان الطاعة والمعصية على المدح والذم لا يستحق
 في دولتها فلزم دول العليتين اعني الطاعة والمعصية

فليدوم دعاء الطول في الآخرة من الثواب والعتاب والوجه
 الثالث ان الثواب والعتاب يجب كونهما حاصلين من جميع
 الثواب فلو كان مستغنيين كان الثواب شوباً بالمال حاصل من
 الدنيا قطعاً عنه وذلك العتاب شوباً بالدرهم حاصل من العلم قطعاً
 وفيه نظر لجواز ان لا يعلم المكلف بانقطاعهما فلا يكون شوباً
 ان يجوز له ان يكون استحقاق الثواب متوقفاً
 على شرط لان العارفين بالله تعالى علم لا يستحق ثواباً بالعدم
 ايتا به شرط استحقاق الثواب وهو المعرفة بالرسول عليه السلام وان
 كانت معرفة الله تعالى عبادة مستقلة بنفسها لا يقال انما يستحق
 الثواب المؤمن والمؤمن هو العارف بالله ورسوله فلا بد ان
 يكون جزء الايمان الذي هو المعرفة الله تعالى سبباً لاستحقاق الثواب
 فتوكل استحقاقه على جميع الايمان كذا استحقاقه على بعضه لان جز
 له مدخل في الاستحقاق الثالث ان استحقاق الثواب
 متوقف على شرط وهو الموافقة او ساقط بالعتاب والاولى عليه
 من حيثين الوجه الاول قوله تعالى انك لم تحيط به فكيف تقول
 عليه قبل الزكرك لم يستطع باطلا لانه لو كان باطلا لما خلق بطلانه
 على الكلف المتحد الوجه الثاني قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه
 فميت وهو كاف فلو كان حياً لم يمت فميتاً فميتاً فميتاً فميتاً فميتاً
 اصحاب النار هم فيها خالدون وتوعد هذه الآية كمالا
 واذا ثبت هذا انما غنى عن الشرح الرابع في الاجابات
 من الاجابات هو خروج الثواب والمدح عن كونه مستحقين لهم
 وعتاب كرسنها الفاعل على الظاهر والتكفير هو خروج الهم
 والعتاب عن كونهما مستحقين ثواباً ومدحاً على التكفير
 اذا عرفت هذا فاعلم انه لا خلاف بين المسلمين في ان التكفير

من الاستحقاق ثواب الطاعة والسياسة وان الايمان عز وجل
 العتاب السابق وانما اختلفوا فيهم في اجتماع الاستحقاقين فذهب بعضهم
 من الامامية والمجيب والاشعرية الى انهما في جوهر واحد
 الوجه الاول انه لو لا ذلك لكان من فعل فعل الاستحقاق الثواب ثم
 فعل فعل الاستحقاق بالعتاب وكما تشاء وبين من لم يفعل شيئا
 كذا الوعد صانعة فعل فعل الاستحقاق عتابة بالزبد من ثواب الفعل
 الحسن لكان بمنزلة من لم يفعل الفعل الاول وذلك باطل قطعاً الثاني
 الثواب والعتاب لانهما يكونان متماثلين لولا ان لم يتماثل لم ينفق
 اظهرا الاخر فيصير كل واحد على حاله فيجتمع الاستحقاق وان يتماثل
 لانهما اجتماع الوجود والعدم وكل واحد منهما لان الثاني يلزم من
 وجوده عدم متماثلة والثاني حاصل من الطرفين وانقضاء السابق
 بالطارق لا يكون اولى من انقضاء الطارئ بوجود السابق
 اجعلوا له من حجة المعزلة وتقدر بان تقول لو لم يكن للعبادة
 جنة لكان اذا التزم شخص على آخر من العبادة ثم ان الحكم كسر فلم
 المنع عليه او فعل فعله دينا بحسن منه ذم الحكم لعله والى هذا
 فالمقدم مثله بيان الشرطية ظاهر ويطمان التمسك بالضرورة
 والجواب الى هذا هو الجواب عن حجة المعزلة وتقدر بان تقول
 نعم الزم على ذلك القول البشير في قوله بحسب مدحه على ذلك الاجابة
 ومجوزة مدحه على ذلك الضم فانزع المخزور الجاهل الى
 الذنب كما حذر اوكبر في التفسير لظلاله في انقطاعه وانما اختلفوا
 في الكبر على موشقطة ام لا فالتا المعزلة اية غير مستقطعة
 ذمب الوجه وجماعة من المحققين ان الانقطاع لهما على ذلك
 قوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا
 يره ووجه الاستدلال بهذه الآية انهم انما لم ينفقوا فيهما اللوم

فالفاعل للمضارع والشر آمل ان يناب ثم يعاقب او يعاقب ثم
 يناب والاول بالاجماع لانه لا خلاف بين المسلمين ان التواب
 لا يتلو عتاب وايضا فان التواب يجب ان يكون له ايام فلو قيل
 به العتاب لزم ان يكون التواب غير دائم والثاني اعني تأخر التواب
 وهو المظن وانما ان لا ينقطع احد ما بل يدوم وهو المظن ان التواب
 يجب خلوصه عن التوايب وكذلك العتاب ومع دوامها يكونان
 عن حقيقة ضرورة وايضا قوله ان الله تعالى لا يغفب ان يشركه
 ويعفب ما دون ذلك لمن يشاء وهو غير الكفر اتم من ان يكون
 كبيرا او صغيرا وانما الكفر فاما ان يكونا معاندين او مجتهدين
 غير حاصلين الى الحق وكلاهما قد اجمعت المسلمون على خلوهما عن التوب
 ومخالفة بعض الناس في الكفار الذين اجتهدوا ولم يصلوا الى الحق
 حيث حكم بكونهم غير مجتهدين لكونهم معذورين واجتهدوا بما جعل
 عليهم من الدين من خرج وهذا ضعيف المخالفة الاجماع اولها خروج
 عن النعم نائبا لان المخالفة لا مل للدين السادس عذاب
 القبر هذا ما مر في بحث السابعة بجزء العقوبة العاقبة
 الى اخلاف الناس في جواز العقوبة عن الناس فمنع من الوعيدية
 عقلا او سمعا والمعتزلة ينفون سماعهم اخلوا في ابتناعه
 عنه فاقول انهم لا يسمعون بالبصيرت على جوارحه واخلاف الم
 جوارحه عقلا وقوله سماعهم يستدل عليه بوجوه الاول انه احسان
 وكل احسان حسن والمقدسات لا يتسلطون على ان العقاب من
 جوارحه فيكون له استبعاد واما ان المقدسات فلا تزيان
 التسلط قوله وان لا يتسلطوا ومغفلة الناس على ظلمهم وهما اما
 للمحال ان الله لا يورث صفته للناس على ظلمهم ومنه قوله تعالى
 على انبي راضين بان احل الله الموتى واخلص من له على ولا ياب

هاته

ان حال

ان حال تارة راضين بان احل الله الموتى او لا حل لهم كما يقال ضربت
 الضد على ضده والاول مستحق عليه في الآية فبطل الشيخ الرابع قوله
 ثم ان الله لا يغفب ان يشركه ويعفب ما دون ذلك لمن يشاء
 فاما ان يكون مع التوبة اولها معاندا ان يكون مع التوبة التساوي
 الكفر وعنه في سقوطها بالتوبة فتبين ان يكون للاح التوبة
 وهو المظن الخامس انه علم ثبت له الشناعة بالاجماع واذا ثبت
 له الشناعة فاما ان يقتصر ريادة المنافع للشغف له او ابتغاء
 المنفعة عنه لا جاز ان يكون في ريادة المنافع والاكثارية
 في الشيء علم لا نقول الا انهم ارفع درجة تحميد والتجدي وتقبل شفاعته و
 هو باطل فبقي ان يكون في انتفاء وهو المظن التاسع في التوبة
 هذا جدي لم يسمع وقال قوم انه الندم على فعل المعصية فقط
 اخلوا في العزم على ترك المعادة من مل هو شرط ام لا فقال قوم نعم
 ومنع محمود الخوارزمي والاول قال ابو حامد لانه لو لم يزم على
 ترك المعادة لكان عدم غرضه كاشفا عن كونه غير راجع وابو حامد
 استدله على ما ذهب به بان التوبة بذل الوسع ولا يحقق الا بالندم على
 فعل المعصية والعزم على تركه وهي واجبة الى لا يرفع من
 حقيقة التوبة شرع في اقسامها وهي اما ان يكون عن فعل قبيح او
 اخلال بواجب فان كان الاول فاما ان يكون ذلك الشيء متفعا
 اتصال ضرر الى الغير كاذن الى الغير واضلله عن الحق او لا يكون متفعا
 كالنار والسرير فخر فان تحقق لم يحقق التوبة فيه الا بعد اتصال
 الظلمين بجهنم ان وجد من كان ما تراه او مل ورثته هذا
 ان لم يكن فان لم يكن ذلك فان لم يكن من استسباب فعله وورث
 وان لم يكن لم يحقق توبته الا بعد ارشاد الضال وان لم يحقق
 كنه الندم والعزم على ترك الفعل وان كان التوبة فاما ان يكون عليه

المضارع

الا بالندم على ذلك وكذلك
 الضال من الذين الى
 من لم يحقق توبته

القضاة كالمعونة والفقير والركوة ولا يفتقر توبته إلا لغيره وإن
 لم يحس القضاة كصلوة العبدين كغير ذلك القدر على تركها والغرم
 على أن لا يعود ونسحق إلى اخلف الشيطان في التوبة مثل نعمة
 من نعم دون فتح يمكن توب عن تركه دون الزنا فقال الرجل
 بفتحها ومنع الشيخ أبوهم واجه أبو علي بأن الأيمان بواجب
 دون واجب ممكن وكذا التوبة عن ذنب دون ذنب وأيضا
 فإنه لو لم يفتح التوبة من نعم دون فتح لا يفتح الأيمان بواجب دون
 واجب لكن الثالث بطنا لمقدم مثله بيان الشرطية أن التوبة كما
 أنها يجب من الغنى لفتح كذا الواجب أنها يجب فعله لوجوبه فإن
 لم يفتح من استمر أكل القبايح في النجس أن لا يفتح الأيمان منها بواجب
 دون واجب وإنما الثاني بالاجتماع عارضه أبوهم بأن الفتح لا يفتح
 ذلك به والترك لا يفتح الآخر من قال أنا أكل هذه الرمان لم يفتحها
 فإنه لا يلزم أن يأكل كل رمانه حاشفة بخلاف من قال لا أكل هذه
 الرمان لم يفتحها فإنه يجب أن يفتح من كل رمانه حاشفة
 وعلى أن اخلف الناس باستوسط العقاب عقيب التوبة بل هو
 واجب أو تنقيل المعصية كقائه ونبها إلى كونه واجبا والرجوع
 ومن تابعهم إلى كونه تنقلا وسوحيق لنا أنه لو وجب سقوط العقاب
 عند التوبة لكان ذلك آتيا لأن قبولها واجب أولا أن التوب
 المحقق بما أكثر من العقاب عند التوبة لكان ذلك آتيا لأن الذي
 يسقط بها ولا أول باطل ولا لكان من أسرار الأغير بما عظم
 الأساليب كقول أولاده ونهب أمواله وانتهاك حرمة بيته أن ذلك
 اعتذر الله بحسب عليه قبول الاعتذاره وذلك باطل عند العقلاء
 بالضرورة والثاني باطل أيضا لأنه قد ابطال الخطاب اجتقوا
 إلى هذا احتجاج المعتزلة وقد بره أنه لو لم يحس سقوط العقاب

ان لا يقع التوبة
 من نعم دون فتح
 لزم من استمر أكل القبايح
 في النجس أن لا يفتح
 الأيمان منها بواجب
 دون واجب
 بطلان م

عند التوبة لما حسن تكليف العاصي بعد عصبه والدارم بالدارم للكرام
 شمله بيان الدارمة أنه لو كانت عند فعل المعصية قائما لم يكن لها بارة
 أو بالفتنة والشارع عليه والاولى أن يكون تلك العاصية
 على التوبيا وغيره غير التوبيا بالدارم والاولى أن يكون تلك العاصية
 من استحقاق التوبيا والعقاب والعاصي لا يخلص من العقاب
 على هذا التقدير فكان فتح تكليفه وجواب أن هذا هو جواب
 عن حجة المعتزلة في تقريره أنهم قالوا استحقاق التوبيا والعقاب
 متناهين قلنا ممتنع وقد بين أن عقاب الناس منقطع قولهم
 لم يبق له مخلص ممتنع من وجهين الأول لم يجوز العفو عن الله ثم
 وقد يفتح حواره فيما تقدم الثاني لم يجوز أن يفعل العاصي فعله جازيا
 يزيد ثوابه على عقاب المعصية البتة العاصي إلى الأمان في
 أصل اللغة التصديق واختلقوا تعريفه الاصطلاح فقال
 جماعة من المحققين أنه تصديق الرسول عن جمع ما علم بالضرورة
 بحجة يجمع الأقوال بالثبات ولا شاعة قالوا أنه تصديق
 التماسي وهو باطل لما في باب كونه مستحكما وقال الكرامية
 أنه عبارة عن السلف بالثباتين وهو باطل لقوله قالت
 الأعراب أمنا قل لم يؤمنوا وقالت هذا بالمعزلة أنه عبارة
 عن جميع أفعال الخواص من الطاعات وهو اختيار القاضي غير محتمل
 من أحد من متأخريهم وقال أبو علي وهو باطل أنه عبارة عن
 مجموعها واختار لهم الأول وصفت قول المعتزلة في هذه المسئلة
 من وجهين الوجه الأول قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم
 بظواهره الاستدلال أنه قبل الأيمان شيء الظاهر فدعا إلى معان
 له وأن كان تكررا الوجه الثاني قوله أن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات وجه الاستدلال أنه عطف على الصالحات على الأيمان

فلو لم يكونا متساويين لكان عظيم الله على نفسه وهو عز وجل
وايضاً يكون تكراراً **اجعل** لا يخرج من تحت شرع الله
تدبر شبه الخصم وتقرير انهم قالوا قاطع الطريق حتى يوم القيمة
والمومن لا يحرم يوم القيمة قاطع الطريق ليس بمومن ولما
قلنا ان قاطع الطريق يحرم لانه يقطع النار يوم القيمة وكل

ربنا انكر من يضل من يضل النار يحرق لانه يدخل النار يحرق فقلوه ان يوم لا
النار فقد اخرجتم من الله النبي والذين اسوامهم فقد ثبت ان قاطع الطريق
واللافظ من ليس بمومن **والجواب** فتح الحصار العذاب العظيم
لا فرع من تقرير وجه المعزلة شرع في جواب عنها وتقرير الجواب
ان نقول لانه اولاً ان العذاب العظيم منحصر عند النار
لان العذاب اعم من ان يكون عذاب النار او غيره ومع تسليم
ذلك مع كونه عاماً لا احتمال التخصيص بالكافر معنيين اللوثة
وايضاً فان المومن لا يخاربه الله ورسوله غالباً فلا يكون واد
ثم غير النار لما قلناه ومع تسليمنا ذلك مع كونه يرد على
المومنين المصاحين له علم فليأتنا ما قالوه **والايمان** الى
اختلف الناس في ان الايمان مل يقبل الزيادة والنقصان ام لا
فالمعزلة قالوا الله فعل الطاعات قالوا الله يقبلها ونحن لا نعلم
مذهب المعزلة واثبتنا ان الايمان هو التصديق بجميع ما
علم به الرسول عليم به ضرورة بطول هذا القول ولما كان في
ولما كان الايمان عندنا هو التصديق كان صاحب الكبر
مومناً وحالته في ذلك المعزلة حيث حكموا بانه لا مومناً
ولما قولنا له منزلة بين المنزلتين وهي الايمان والكفر
واجبوا على ذلك ان الناس ليس بمومن لانه لا يخل
الطاعات ولا يترك المعاصي ولا يكفر لانه يتام عليه محرو

ربنا انكر من يضل
النار فقد اخرجتم
واللافظ من
الايمان ولما كان
ان المومن لا يحرم
فقلوه ٢٢

في
تفسير
في

ولانه يرض في مقابر المسلمين ويقتل تفصيل المسلمين و
الجواب انه مسلم ولكن لا يدل على الط اذ الايمان هو التصديق
لما مضى **والكفر** الكفر فيه طائف من الناس المعزلة
على انه فعل في واجب يستحق به اعظم العقوبات و
الحق انه افكار ما علم به الرسول علم به بالضرورة وما عداه باطل لما
مذهب المعزلة فيما طال ان عقوبات الكفر متفاوتة وكما اذا
فبوا اعظم عقاباً مما دونه فلا ينع قوله يستحق اعظم العقوبات حلاً
والقول من قال انه لا يجد باطل لعدم انكاسه قالوا الصواب
النسب لغة الخوف عن الله تعالى عن الغارة فويستحق باعتماد
خروجاً من بيتها وفي الاصطلاح عبارة عن الخوف عن طاعة
الله في ما دون الكفر وانما قال فيما دون الكفر ليجري عن
الكفر والنفاق في اللغة اظهار خلاف ما يعتقد الانسان
وفي الاصطلاح هو ان يبطن الانسان الكفران خفية وتظهر
الايمان فهذا اخر ما يتصور من شرح في السيرة شدة في اصول
الدين فاذا قد وثقنا الله الاتمام ما رجونا به ومجيباً لما
فلنجد الله الذي جضع كل موجود له بوجهه وكل مصروع
لنظمته الذي اوضح الحق لا ولياً له واما الحق للصفاية
وفضل امر العلم على سائر قيماته وروح اصحاب الفضل
على كبر من المخلوقات فيما له من نعم ما عظمها وكرامته ما
اجتمعت ولنصل على اشرف مصنوع واعظم صنوع محمد المصطفى
الراقي الى اعلى عليين والواصل الى ارض درجات النبيين
والمرسلين وعلى آله المستقرين عنه الائمة الطاهرين وسلم
تخصيصاً او هذا الكلام مع كونه صغيراً في فكر القاصين
من اهل العلم فهو يقول من الله ومن كان من اهل العلم

فهو حرام عليه فرغت من توبته وقد بلغت تسعة عشر من
 السنين و دخلت سنة العشرين و هو شهر
 جاد و الآخر سنة ثلث و سبعمائة فرج
 من تعلقه العقر لاجل الله عبد
 محمد بن محمد بن السبع
 الحسين مصنف الكتاب
 وقع الخراج من خلقه بعون الله وحسن
 توفيقه يوم الخميس من شهر ربيع
 الاول سنة ثمان مائة
 الله اعلم الحقايق و
 هو الولد المومنين
 والوفات
 وصلى الله عليه
 على محمد و
 آلهم

قال الشيخ الحق المدقق حال الدين حسن بن يوسف الطبر
 اهل بغداد الله يغفر له واسكنه بحوضه جنات اخلف الناس ل
 الايمان فذمت الامة الى انه المعوفة هو قد مضى جميع شؤنا
 ونفلا اليه ابو الحسين الاشعري و ذمت الاشعية لانه عبارة
 عن التصديق و ذمت الكرامية لانه عبارة عن التمسك
 بالشهادتين و ذمت الجباليان و اتبعهما لانه عبارة عن
 فعل الواجبات والاحتساب عن المحرمات و ذمت القاضى و ابو
 الهذيل الطائفة الى انه اسم لجميع الطاعات من فعل الواجبات
 والندوبات و ذمت حماد السلف الى انه عبارة عن اتمام

بالفعل

بالقلب و اقر باللسان و عمل بالاركان و هو من بين شيخنا المفيد
 رحمه و ذمت بعض اصحابنا لانه عبارة عن الاعتقاد بالقلب
 والادوار باللسان او كلاهما في حق السالك والنايم والغير عند من
 الحق لان الايمان في اللفظ التصديق والاصل عدم الشك لانه لو شك في اللفظ
 لكان ذلك معطلا كسابر الالفاظ المنقولة شرعا و ذلك التصديق لا
 يجوز ان يكون اشارة الى الغفلة العقلية لقوله تعالى جارهم فادعوا
 كفرا به و التصديق اللسان لقوله تعالى قال لا اراكم الا قلوبكم و قد
 ولكن قولوا للسلطان و لا يدخل الايمان في قلوبهم ولا شك ان اولئك
 الابرار كانوا سادقين باللسان و قوله تعالى ومن الناس من يقول اننا
 بالله واليوم الآخر وما هم بمومنين فوجب ان يكون الايمان عبارة
 عن مجموعهما احدى المعتزلة بان فعل الطاعات هو الدين لقوله
 تعالى ان الدين عند الله الاسلام والاسلام الايمان والاسلام مقبول
 لقوله تعالى من يستغفر للاسلام ديننا فلن يغفر له وايضا قوله تعالى وما
 كان الله ليضيقكم ايماكم ان صلواتكم ويحاربكم عن الاول ان ذلك لفظ
 واحد و ما تقدم جمع فلا يعبر عنه فلا بد من الجواز فحق المراد به
 و قد اتفقوا في اول الاطلاق دين القيمة و عن الثاني انه يجوز ان يكون
 الاول به تصديك تلك الصلوة و يستغنى عن اسم بوجه احدهما
 ان الايمان جامع المعصية فلما يكون هو عبارة عن فعل الطاعات
 بيان الاول قوله تعالى و ان طاعتين من المومنين اقتضاها
 بينهما فان نعت احدهما الاخرى ففعلوا التي تبقى حتى تنزل الى
 امر الله ف قوله الدين متوهم بل يسوا ايمانهم بظلم والنايم و فعل
 الله الطاعات مخطوف على الايمان فيكون متساويا لقوله و
 الذين امنوا وعملوا الصالحات وقوله و من اياته موسى قد
 على الصالحات و ثانيا ان الايمان من صفات العلوب لقوله

بكم

نقول

يشع منه الايمان وتولد قلبه مطهرين بالايمان وتولدوا في كبريت
 في قلوبهم الايمان فكل هذا يكون صاحب الكبرية موصيا لانا
 ان الايمان هو التصديق العقلي واللساني وقد حصل له هذا في كل
 ان يقول نظرة للشخص الفريد الايمان في اللغة التصديق والتصديق
 يكون بالقول والاعتقاد والفعل ولذلك اذا فعل الله المعجزة فغير
 دعوى القوة يعلم انه صدق وفعله تصديقه والتخصيص بالقول وال
 الاعتقاد او بهادون الفعل فقلنا ان التصديق يقابل
 الكذب وهو قول التصديق كذلك قلنا الكذب كالتصديق
 في جواز ان يكون بالقول والاعتقاد والفعل وعلى تقدير انه
 في اللغة هو التصديق القول تنقوله اذا دل القدر منه على ان
 ان المراد ليس هو القول فقط لما ذكرتم وليس هو العقلي فقط لما
 بنيت على هو عبارة عن مجموع الكتب من القول والفعل وقد
 علم انه منقول كسائر اللفظ المنقولة والذي يدل على ان الايمان
 في الشرح عبارة عن التعدييات الثلاث وهو ان كل حين
 تصحى الثواب الدائم بالاجماع ولا واحد من صاحب الكبرية يحق
 للثواب الدائم لانه لو استحق الثواب الدائم وهو يتفق عقابا
 على ثواب الطاعة في كل وقت لكان ان يعاقب دائما بواب
 دائما اما على الجمع او على البدل الاول في الشك في الاتي بهما لان
 الثواب هو النفس فالحاصل الثواب للتعظيم والتعظيم والثواب
 هو الثواب فالحاصل الثواب لا يستحق في الامة ولا في كل واحد
 المتنافيين في الشك ايضا لان كل واحد منهما دائم اما الثواب
 فالايمان واما العقاب فلا ان المبتدأ من زائد على ثواب
 الطاعة والآن لم يكن الكبرية كبيرة هذا اظن ومن الجمال
 ان يكون الناقص دائما والزائد منقطعاً وايضا على كل واحد

منها دابة ففقط العلة مستلزمه والى المعلول واذا كان كل واحد
 منها دابة فاما فلا بد ان يورث الله الثواب عليه والعقاب بان يدخله
 الجنة مدة ثم يدخل النار ويعق عليه عقاب الوقت الذي هو فيه
 ما كانت عنه وقت كونه في الجنة ثم يدخل الجنة ثم يورث عليه الثواب
 بعد الوقت او بعد الاوقات التي كان في النار مكلدا الى الابد لكن
 هذا لا يجوز اجماعا وايضا لو كان صاحب الكبرية موصيا لانا ان
 يكون ثوابه منقطعاً وعقابه دائما لان التقدير ان عقاب الكبرية
 يزيد على ثواب الطاعة والزائد يجوز ان يكون دائما والنقص منقطعاً
 الا ان مجموع الاجماع في الملزم مثله **قوله** الايمان بحاج المعصية قلنا
 لا ثم اجماع الكبرية **قوله** يار قوله في الاعتقاد من المؤمنين انما
 الامة قلنا لم قلتم ان النبي نبي ح الايمان ومطابقا ان يكون مجز
 ثم ينتقض هذا بقوله يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه
 مع ان المؤمن لا يجوز ان يكون مرتداً لانفاق فان قيل قوله
 ذلك انما المؤمنون اخوة يدل على ان النبي والايمان في حاله
 لان الاصلاح بعد الاقتتال قلنا ان يتم ما ذكرتم فنقول تمامه انه
 ثم مومن بعد النفي والمراجعة والا يري الى قوله ثم فان كانت
 فاصحوا ايها المحدثين قلتم لو كان على ما ذكرتم فما المراد
 بقوله عقيب الامة فاصحوا من احوكم قلنا المراد بذلك النظر
 في الامور والحالات اذ شئنا لاعطاه كل ذي قسط شرطه **قوله**
 يا ايها الذين آمنوا بحاج المعصية **قوله** ثم الذين آمنوا ولم ينجسوا
 ايمانهم بظلم قلنا يجوز حمل الايمان في هذه الامة على الايمان اللغوي
 الذي هو التصديق العقلي بهذه القرينة ولعل من ان يكون تصديقه
 في كل موضع **قوله** يا ايها الذين آمنوا آمنوا او ذلك لانه لانه
 هذا لفظه على ما هو متصور له في اصل اللغة القرينة المألوفة

ان

عليه مع استغناء القديس قوله في الوجه الثاني ان فعل الطاعة
 معطوف على الايمان لا آخره قلنا يجوز ان يحمل الايمان على المصحح
 اللغوي للقرينة والقابض ان كل موضع يستعمل لفظ الايمان لا
 ان يكون قرينة تدل على ان المراد به خلاف المعنى المنقول
 كما ان لا يكون ان كان الاول يستعمل للمعنى اللغوي وان كان
 الثاني يستعمل للمعنى الشرعي كسائر الالفاظ قوله الوجه الثالث
 الايمان من صفات القلوب قلنا اذا كان التصديق العليّ جزء
 من الايمان كان الايمان قليلا لا يستلزم امتناع ان يكون مخففة
 موقوفة على القول والفعل والاشتباه ان يكون حقيقة مجموع
 التصديق الثاني والعلوي وانه خلاف ما اقيم عليه وايضا لو كان
 الايمان هو التصديق الثاني والعلوي لكان قائلوا الانبياء و
 الاولياء العالمون بنفوسهم ولا يتم والمقدّمون بها مستحقين
 للنواب الترابية جازين من العقاب بعد العذاب المنقطع واما
 الى الجنة معطين منقذين نعم ابداسهم واداة خلاف الاجماع و
 ايضا لو كان الايمان هو التصديق القول والعلوي فقط لكان
 التكليف بما علم الله ثم ان المصدق بما يعصيه فيما يقبضها والفرار
 لان المصدق بما مومن وكل مومن مستحق للنواب وايضا له
 الى المكلف وعرضه والعقاب واداه وعرضه فيما يكلفه انه لو لم
 يكلفه بغير التصديق حصل واداه وعرضه ولو كلفه لم يحصل ذلك الوجه
 فكان تكليفه مستلزم ما يتحقق عرضه وانتم لا يفعل الله
 فتكليفه المصدق بما علم الله يعصيه لو كلفه لا يكون واقعا وانه
 خلاف الاجماع وهذه ادلة قاطعة على ان الايمان عبارة عن
 التصديقات الثلاث اعني التصديق العلوي والقول والفعل
 ولا يكتفى على ان من استطاع المصحح ولم يحج وان ايسر

لا امتناع وجود الكل
 بدون وجود الجزء ولو كان
 قليلا

الواجبات ليس مومن واما موكا فمكا فانهم ومن كوزان
 الله غنى عن العالمين ولا ينزل بسيف من رزق الكفار الذين لم
 يصدقوا بها ولم يمتثلوا بغير كيف يجوز ان يكون العالم العاقل بحر علمه
 موشا ومو عند وعذ حجب العقل والهم والحجة عليه اعظم وحجة
 عليه الزم كما قال امير المؤمنين علم العالم العاقل بغير طاعة الله
 مستحيل من جملة في الحجة عليه اعظم وهو عند الله الوهم و
 صفة عليه الزم وكما هو المستحق للنواب والمومن مستحق للعقاب
 والتعظيم قلنا ان يكون للوهم عند الله وعند جميع العاقل راشدة
 اعطوا الاكرام واداة ياباه العقل الصريح فانهم ما حققنا انما من
 الغرر ان علمت بانهم والله اعلم والكرم وصلى الله على محمد و
 آله اجمعين وعنة الطيبين الطاهرين

مل الذي

این کتاب پیش از این در دسترس

خارج شد همدانی گفت از امیر المومنین
 علیه السلام که او گفت که از رسول خدا
 پرسیدم که مقابلید آسمان و زمین چیست
 گفت یا علی از جبری عظیم پرسید که مرا
 مقابلید آسمان و زمین آنست که بنده هر
 بام داد و شناسگاه بگوید که
 لا اله الا الله و الله البر و سبحان الله
 و الحمد لله و استغفر الله و لا حول
 و لا قوة الا بالله هو الاول و الآخر
 و الظاهر و الباطن له الملك وله
 الحمد يحيى و يميت بيده الخير و هو
 على كل شيء قدير تسبح عرشه
 اعوذ بالله من غضب الله و اعوذ بالله
 من سخط الله و اعوذ بالله من بغيظ الله
 و اعوذ بالله من كيد الله صدق

نورای الله ان فی الشیخ خیرا
 جاویده الابرار فی الخلد شیدا
 ۹

این کتاب پیش از این در دسترس
 خارج شد همدانی گفت از امیر المومنین
 علیه السلام که او گفت که از رسول خدا
 پرسیدم که مقابلید آسمان و زمین چیست
 گفت یا علی از جبری عظیم پرسید که مرا
 مقابلید آسمان و زمین آنست که بنده هر
 بام داد و شناسگاه بگوید که
 لا اله الا الله و الله البر و سبحان الله
 و الحمد لله و استغفر الله و لا حول
 و لا قوة الا بالله هو الاول و الآخر
 و الظاهر و الباطن له الملك وله
 الحمد يحيى و يميت بيده الخير و هو
 على كل شيء قدير تسبح عرشه
 اعوذ بالله من غضب الله و اعوذ بالله
 من سخط الله و اعوذ بالله من بغيظ الله
 و اعوذ بالله من كيد الله صدق

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله مبدع نظام الاصول فخرج
 ترتيب الفصول بحكمة تسمى القول ساطع الانوار الباهرة وحائق
 التنوير الظاهرة وفيها الله عا سدا محمد الموييد بالمواهب القادرة
 الى الابد والناجزة **وبعد** فقد اكتمل منتهى السؤل في شرح الفصول الخمسة
 المولي العلاء استاذ الخديق وستخرج الدقائق فكمثل علوم الاولين
 والافاضة نصير الله والدين ابو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس
 الله روحه الطاهرة الركبة وحسنه الغرة النبوية نفع الله تعالى
 به طلب البعد انه خير موقف ومعين قوله قدس الله روحه
الفصل الاول في التوحيد اصل كل من ادرك شيئا لانه
 ان يدرك وجوده لانه يعلم بالضرورة ان كل مدرك موجودا
 ليس بوجوده ليس بمدرك واذا كان وجوده ضروريا كان مطلقا
 الوجود ايضا ضروريا لانه جزء وضرورة المركب يستلزم ضرورة
 جزئه فلا يحتاج الوجود الى تعريف ومن عرفه عرفه بما يعلم بالوجود
 او مع الوجود وذلك بالتحسنة الاكبر **قول** يريد ان يبين
 ان تصور الوجود بدني اما ابتداء بالبحث عنه لان الغرض من
 معرفة هذا الغرض اثبات الوجود لله تعالى واثبات شئ له يتوقف
 على معرفة ذلك الشئ المثلث واذا انقضى هذا **فنقول** كل مدرك
 موجودا يعلم بالضرورة انه موجود وانه ليس بعدوم لان كل ما له
 وجود ليس بمدرك بالضرورة واذا ثبت ان وجوده المتصور به
 ثبت ان مطلق الوجود كذلك لانه تصور خاص والوجود المطلق
 جبر من ان العالم جز من الخاص وجبر المتصور بالبدني يجب
 ان يكون بدنيا والبدن اشارت بضرورة المركب يستلزم ضرورة
ان قلت لا نسلم ان كان تصور المركب بدنيا يكون تصور
 كذلك ولم لا يجوز ان يكون تصور بدنيا ويكون تصور جزوا
 احدهما كسبيا

كسبيا كالتصديق **قلت** القوم اصطلاحيا يطلق التصديق
 البدني على قضية يكون تصور فيها واحدا كما فيا فيا ختم الذين
 بالذوق بها سواء كان تصور طرفها بدنيا كقولنا النع والانيات
 لا يجهلان ولا يرتفعان او غير بدني كقولنا العدد اما اول وانما كسب
 ولم يصطلاحيا يطلق في التصور البدني الاعلى الذي لا يتوقف على
 ليس كسب ومنه توقف لانه واحد على طلب وكسب لم
 يكن بدنيا **واعلم** ان مدرك الصف رحمة الله ان تصور
 الوجود بدني والحكم بالبدن ايضا كذلك ولا كونه متاعا
 سبيل التنبه لا على سبيل الاستدلال **قوله** فلا يحتاج الوجود
 الى تعريف لانه بدني والبدني هو الذي لا يتوقف على طلب
 وكسب فلو احتاج الى تعريف لتوقف على طلب وكسب بهف
 ولكن الدليل على ذلك الاول فلما استدلل على البدني لجعل ذلك
 الاعادة وهو من عرفه عرفه بما يعلم بالوجود اشارته الى من
 عرف الوجود بانه المنقسم الى الفاعل والمفعول والقديم والحدث
 ثم كل واحد يعلم بالوجود لانه يتوقف الفاعل بالوجود والمفعول
 بالوجود المتأخر والقديم بالوجود الذي لا اول لوجوده ولما دلت
 بالوجود الذي لوجوده اقل **قوله** اومع الوجود اشارته الى
 من عرف الوجود بانه الذي لا يتحصل له الابدية الخارج والى من
 عرف الوجود بانه الكون في الاعميان والشئ في الكون والاعميان
 مساويان للوجود في المعرفة والحالة **قوله** وذلك لاستحالة
 ان يتوقف الوجود بما يعرفه بالوجود او معه لاستحالة
 الاشياء على الدور النظير **قوله** قسم وجود كل شئ اما ان يكون
 من غيره او لم يكن والا لم يكن الوجود والنا واجب الوجود
 والموجودات باسمها منحرفة فيها والممكن اذا كان وجوده من

غيره فاذا لم يعتبر ذلك الغير لم يكن له وجود واذا لم يكن له وجود
لم يكن لغيره عنه وجود لا يستحال كون المعلوم موجودا **اقول**
هذا اشارة الى تعريف الواجب والممكن وانحصار الموجودات
فيها اذا تقرر ذلك فنقول كل موجود اما ان يكون وجوده
من ذاته او من غيره فان كان وجوده من ذاته فهو واجب الوجود
وان كان وجوده من غيره فهو ممكن الوجود او نقول كل موجود اما
ان لا يكون لوجوده اول او يكون والاقل الواجب والثاني
الممكن والموجودات باسرها مضمومة في الواجب والممكن لان
انحصار الشيء عن ان يكون وسبب ان لا يكون بدئي مثلا اذ جعل
مورد القسم الموجودات **اقول** اذ جعل مورد القسم المعلوم بطريق
التقسيم ان نقول كل معلوم اى كل ما يمكن ان يتصور او يعتبر
عنه بلفظ اما ان يجب وجوده اولا والاقل الواجب والثاني
ان يجب عدمه اولا والاقل المستحيل والباء الممكن واذا ثبت
ان وجود الممكن من غيره فاذا لم يعتبر ذلك الغير لم يكن له وجود
لا يستحال وجود المعلوم بدو محله واذا لم يكن له وجود لم يكن
لغيره عنه وجود لا يستحال كون المعلوم موجودا **اقول**
اصل كل من عرف حقيقة الواجب والممكن كالمفاتيح عرف
بادية فكراته لو لم يكن في الوجود واجب الوجود لم يكن
شيء من الممكنات وجودا اصلا لان الموجودات كلها يكون
ممكنة والممكن ليس له وجود ولا غيره عنه وجود فلا بد من
وجود واجب ليحصل وجود الممكنات منه **اقول** لما فرغ
من بحث الوجود وتوحيده الواجب والممكن شرع في الطلب
الى ما والغرض ان يقع من هذا الفن هو اثبات واجب
الوجود حلت غلظه ونقطة استاسمائه وتقريره ان
من

من عرف ان الواجب هو الذي وجوده من ذاته وان الممكن
هو الذي وجوده من غيره عرف ان الممكن لا يجوز يكون
علا ما عدا في وجوده من الاشياء لان ايجاد غيره متوقف
على وجوده ووجوده من غيره فاما ايجاد غيره متوقف على
غيره فلا يكون عنه تامة في ايجاد شيء واذا لم يكن عنه تامة
فلو لم يكن في الوجود واجب الوجود لم يكن شيء من الممكنات
وجودا اصلا لكن الظاهر باطل بالضرورة فالمتقدم كالكس والملازمة
تامة لانها لا تتغير باعتبار الواجب يكون الموجودات باسرها
ممكنة والممكن مما عدا نفسه ليس له من ذاته وجود واذا لم يكن له
وجود لذاته لا يكون لغيره عنه وجود فلا بد من وجود الواجب
حتى يحصل منه وجود الممكنات **قوله** بداية الواجب
اذا لم يكن له وجود من غيره كان واجبا من غير اعتبار
الغير فلا يمكن فرض عدمه وبذلك الاعتبار يقال لا باقية والاداة
والا بدئي والشرطي و باعتبار ان وجود ما عداه منه
يقال لا الصانع والخالق والبارئ **اقول** لما بين انقسام
الشيء الى الواجب والممكن شرع في تقسيم الواجب وقيل
الشرع في بيان التقسيم ببيان معنى الالفاظ التي ذكرها
هذا الفصل **فمقول البداية** قيل هي وجدان ما يصل
الى المطلوب وهو خطرا لان وجدان ما يصل الى المطلوب
هو الا بتدرا لرب البداية فانصواب ان يقال هي الالة
على ما يصل الى المطلوب الباطنة بموعبارة عن مستم الوجود
والا لاني هو مستم الوجود في الماضي والابدي هو مستم الوجود
في المستقبل والشرطي هو مستم الوجود في الماضي والشرطي هو
الموجود لاشياء المسبوقه بالعدم والخالق والبارئ مراد فان

له وقال **الغوالي** في تفسير اسم الله الحلي قد ثبت
ان الخلق والباري والمصور الفاظ مترادفة وان الكل
يرجع الى الخلق والخلق ليس كذلك بل كل ما يخرج من
العدم الى الوجود منقصور الى تقدير اولي والى ايجاد علي
وفق التقدير تانيا والى التصور بعد الايجاد **قال الله**
خالق من حيث انه مقدر وبار من حيث انه مخترع مؤيد
ومصور من حيث انه مرتب للخرجات احسن ترتيب
وهذا كالسائر مثلا فانه يحتاج الى مقدر يقدر على ان يمد
الخشيب واللبس ومساحة الارض وعدا لانيته وطولها
وعرضها وهذا يقول المهندس في رسمه ويصوره ثم يحتاج
الى بناء يبنى الى اعماله عند ما يحدث اصول الابنية ثم
يحتاج الى مزين ينقش ظاهره ويرتب صورته فيقولاه
غير البناء هذه هي العادة في التقدير في البناء والتصوير
وليس كذلك في افعال تعالى بل هو للتقدير والموجد والمصور
فما الخلق البار من المصورا ذاتا **قال**
الواجب هو الذي يجب وجوده فوجوب وجوده
ان كان من غيره كان واجبا باعتبار ذلك الغير كبناء باعتبار
ذاته وذلك كالمكنيات الموجودة لوجود عتيقات
وجوب وجودها بسبب وجود عتيقات وان كان
وجوب وجوده لا من غيره كان واجبا من غير اعتبار
غيره وهو الواجب لذاته فانه لا يمكن فسخه لان
وجوب وجوده مقتضى ذاته وبالدلائل لا يرد قطعا
وهذا الاعتبار يقال له لازمي لاستحالة عدمه في الماضي
والآتي لاستحالة عدمه في المستقبل والزم من استحالة

عدمه فيها وباعتبار ان وجوده عناه منه يقال الصانع
والخالق والباري لا يحدوه الاشياء بعد العدم **واعلم**
ان قسم منها صفات الواجب الى قسمين حقيقيه و
اضافيه فالحقيقية ما يمتد بالنظر الى ذاته لا الى غيره كالبناء
والآزني والابدس والسرمد في هذه الصفات ثابتة
بالنظر الى ذاته لا بالقياس الى غيره والاضافيه ما يمتد
باعتبار غيره كالصانع والخالق والباري فان هذه تلحق
باعتبار الصانع والمخلوق **قوله اصل** ثم انه اذا تفكرت علم
ان فيه كثرة ولو بالضرر كان وجوده محتاجا الى
الغير لانه يحتاج الى احاده واحاده غيره وكل ما قد كثرة
او قبول قسمه ممكن وينعكس الى قولنا كل ما ليس بممكن
ليس ممكن والواجب واحد من جميع الجهات والاعتبار
اقول هذا دليل وحدانية تعالى وتقدمه ان كل
ما فيه كثرة اي مركب اما بحسب الالات او الخارج
والوحد وهو محتاج الى الغير لانه محتاج الى جزء وجزء
غيره وكل محتاج الى الغير ممكن فكل ما فيه كثرة ولو بالضرر
ممكن وينعكس بعبس النقيض الى قولنا كل ما ليس بممكن
ليس ممكن والله تعالى ليس بممكن فيكون ولحد امن
جميع الجهات والاعتبارات وهو المطلوب **قوله اصل**
حقيقة الواجب امر واحد بنبوة لانه مدلول دليل واحد
وهو امتناع العدم فلو فرض منه اكثر من ذات واحدة
لاستلزام حقيقة الواجب امتنازا بامر اخر فلا مركب
كل واحد منهما تام بالاشهاد وما به الامتزاز وكل مركب
ممكن ما عرفت فلا يكونان واجبين هذا خلف في لا يوجد حقيقة

الواجب الذات واحدة **اقول** هذا دليل ثان للحكماء
 على ان الواجب واحد وتقريره ان حقيقة الواجب امر واحد
 نوعية ثبوتية اي ليس العدم مفهوما ولا جز مفهوما وان كان
 حقيقة الواجب واحدة نوعية لانه مدلول دليل واحد وهو
 امتناع العدم اي امتناع العدم مع واحد ال عا وجوب
 وجوده والدليل الواحد لا يكون مدلوله الا واحدا فيكون الواجب
 حقيقة واحدة نوعية **ثم نقول** لا جاز ان يكون الموجود من
 هذا النوع الا في واحد الا انه لو وجد من اكثر من فرد واحد
 لا شراك في مفهوم الواجب ولا بد منها من مية فليز ان يكون
 كل واحد منهما مركبا تمامه الاشتراك وتماه الاثنين وكل مركب
 ممكن لا تقدم فليز ان يكون الواجب ممكنا مفع في هذا الحال
 بل من فرض تعدد الواجب فيكون الواجب واحدا هو المظ
 قبل عليه ان الاثنين لا يوجب التركيب وانما يوجب ان لو
 كان المبرر والخاصة مادية المبرر كذا مفع واجب عنه فان ذلك المبرر
 الخارج يقتدر الى علة فعلة التعيين اما نفس المادية فيكون لاراما
 لاستحالة ان تلك المفعول عن علة فيكون المادية واحدة لما
 ثبت من ان كل مادية يكون تشخصا من مقتضى ذاتها يكون
 نوعا متخفا او غير من فيكون الواجب الوجود
 معلول غيره من حيث ان ذلك الواجب المعين
 المستحق **فقد** تبين ان كل متغير مقتضى في حيز وكل عرض مقتضى في
 مبرر والمختار والمحل غيرهما فلا يكون الواجب متغير ولا عرض
 وكل ما لا يتماثل في ذاتها متغير او عرض فلا يكون الواجب
 بشا رانه بالمتغير **اقول** كل فرع من صفات الثبوتية
 شرع في الصفات السلبية وانما قدم الثبوتية على السلبية

لان الواجب اشرف من السلب اذا تقرر هذا **فبقول**
الله تعالى لا يجوز ان يكون في حيز لانه لو كان في حيز
 لزم ان يكون متغيرا لان احدا جانية غير جانب الآخر وقد بينا
 انه لا يجوز ان يكون متغيرا متغيرا ولا لانه لو كان متغيرا لم
 يكن خالسا عن الكون ضرورة فليز ان يكون محلا لما تقدم هذا
 خلف ولانه لو كان متغيرا او حالا في المتغير كان متغيرا اليها وما
 غيره والمقتضى الى الغير ممكن فيكون الواجب ممكنا مفعلا خلف
 ولهذا الخلف لا يمكن ان يشار اليه اشارة حسية بانه منا وهناك
 لان الاشارة الحسية امتداد موصوم آخذ من المشرية الى المشار
 اليه وذلك يتوقف على التحول في الحيز والمحل واذ السبع كونه في حيز
 او محل اشيع كونه مشار اليه بالحق وخالف الحسية والمشرية
 وذلك وقالوا انه جسم لا كالا حيز واذ في حيزه فوقي واحتجوا
 في ذلك بان الفظة الاولى حاكمه بان كل موجود فانه مختص
 بجمعة فلو جاز القبح في سطر القصة العظمية لجاز القبح في
 سائر القضايا البديهية وادي الى التسخط والبطاير السقيمة
 التي تتوالت ذلك كقولهم ان الرحمن على العرش استوى و
 الجواب **عن الاول** اننا لا نسلم ان هذا الحكم اقوي بل هو وحي
 وعن الثاني ان يقول اذ ادل الدليل العقل على امتناع كونه
 في حيزه وجب تاويل الايات الدالة على كونه في حيزه لانه لا يمكن
 العمل بها ولا لزم اجتماع النقيضين ولا ترك العمل بها ولا لزم
 امتناع النقيضين ولا ترك العمل بالنقل لان النقل يقع
 على العقل فالعقل في لاصل تصحيح الفرع بوجوب القبح فيها
 فلم يبق الا العمل بالعقل وتأويل النقل **فقد** تبين ان مقتضى العقل
 من المحل كون موجود في محل فاما به والواجب حيث يقوم

الاطاع
 مع الطعن

بأنه استحالة عليه الحول والمحل متغير تحت فيه للعلة الواجب
حيث أنه ليس بمختار استحالة حلول العراض فيه **أقول**
من جهة الصفات السلبية كونه ليس حالاً في غيره ولا
محالاً لغيره أما أنه ليس حالاً في غيره فمأن المقول من الحول
قيام موجود بوجوده على سبيل التبعية بحيث يبطل وجود
الحال ببطان وجود المحل كالسواد والحال في الجسم فإذا فرضنا
انعدام ذلك الجسم انعدم ذلك السواد وبذلك يتصور ألا فيما
لا يقوم بذاته والواجب حيث يقوم بذاته استحالة الحول
وذهب التصاريح وبعض الصوفية إلى حلول الله تعالى في
قلوب العارفين والمسيح عليه السلام فإن ارادوا بالحل
فعلنا ففساده ظاهر وإن ارادوا غيره ذلك فلا بد من افادة
تصوره أو لا يمكن التصديق به أثباتاً أو نفياً وأما السبب
محل لغيره فمأن المحل متغير تحت فيه العراض وكل ليس بمحل
فيه العراض والواجب تعالى ليس بمحل ولا يكون محلاً وهو
المطلوب **قوله** نبذة المفهوم من الاتحاد ضرورة
الاشئين واحداً وهو محل عقلاً فالتحدي الواجب **أقول**
من جهة الصفات السلبية كونه غير متحد لغيره والاتحاد عبارة
عن صيرورة الاشئين واحداً من غير زيادة ولا نقصان و
هو غير جائز مطلقاً خصوصاً في حق تعالى فالتصاريح
وبعض الصوفية لا يوافقوا فيه فأن بقيا موجودين
فما بعد اشئين لا واحداً وإن لم يبقا موجودين لم يتحد
ايضاً لأنه أن عدم كل منهما وجد ثالث فظاهر وإن عدم
أحدهما وقع الآخر فذلك لأن المعدوم لا يتحد بالوجود
قبل فيه نظراً لأنه أن اراد بقوله أن بقيا موجودين أن

ما بين كل واحد منهما موجودة اختراة **قوله** فاما بعد
اشئين لا واحداً قلنا ممنوع وأما يلزم ذلك أن لو كان
شخص كل واحد منهما باقياً وليس كذلك وإن اراد أن
شخص كل واحد منهما باقياً اختراة غير باق ولا يلزم من ذلك
عدم كل واحد منهما وجود ثالث وأما يلزم ذلك أن لو لم
يكن ما بين كل واحد منهما باقياً كذا ممنوع **فالتصاريح** أن
يستدل بخلاف ذلك بأدلة كره المصنف وهو أن المفهوم من
الاتحاد صيرورة الاشئين واحداً وهو باطل بالضرورة فالواجب
لا يتحد بغير ضرورة وهو المطلوب **قوله** نبذة اللذة
ولأننا بعان للراح والراح عرض وحيث أن الواجب ليس
محل لا عراض استحالة عليه الالم واللذة **أقول** لا يتفق
المستعملون بما أن الله تعالى يستحيل عليه الالم واللذة لأننا بعان
للراح والراح عرض لأنه كيفية تحدث عن تعامل كينيات
متفاداة موجودة في عناصر متفاداة كالتكامل واحد منها
أكثر الآخر والكيفية عرض والعرض متلف على الله تعالى و
استغفار المتشوق يستلزم استغفار السابح فاللذة والالم متفادان
عز تعالى والتمتاز واقفوم في الالم لأنه أدرك الحاشي من
حيث أنه مناف ولا مناف له تعالى وأما قيدنا بالحيثية
لأنه لو كان أدراكاً لا من حيث هو مناف بل حيث أنه موجود
وجوده عرض لم يكن الحاشي شيئاً آخر ولم يوافقوم في اللذة
بذلك البتة واللذة واستدلوا على ذلك بأن اللذة أدرك
الحاشي والله تعالى غائم بذاته وهو أشد الملايمات بالقياس
فلذا أعظم اللذات **فالتصاريح** ليس بعيد عن الصواب
كأن لم يرد أن السبب باطلا في هذه اللفظة عليه تعالى

المناو

من

قول سمة التصديع بعاقبه عرض آخر في محله ونيا فيه
غيره والتدبير هو المتشارك في الحقيقة وقد ثبت أن الواجب
ليس بعرض ولا يتشارك غيره في حقيقة فلا صدق له ولا يذله
اقول التصديع يقال عند الجمهور على مساوي القوة ثمان
وكل سوى الواجب معلول والمعلول ليس هو العلة بل هو
لا صدق له من هذا الوجه ويقال عند الخاص لمشارك في الموضوع
معاقب غير مجامع إذا كان في غاية البعد والواجب تعالى
لا يتعلق ذاته بشئ فضلا عن الموضوع فالواجب لا صدق له والتدبير
المثل والنظر من المتشارك في الحقيقة كزبد وعمر فالواجب
لا مثل له ولا نظير ولا متشارك في الحقيقة كما تقدم في برهان
الوجودانية فلا تدله ولا جنس له ولا فصل له فلا حد له **قول**
اصل قد ثبت أن وجود الممكن من غيره محال إيجابه لا
يكون موجود الاستحالة أي الموجود فيكون معدوما فيوجد
الممكن مسبوقا بعده وهذا الوجود يستلزم حدوثا والموجود
محدثا وكل ما سوى الواجب من الموجودات محدث
واستحالة الحوادث لا أي أول كما يقول الفيلسوف لا يحتاج
إلى بيان طائل بعد ثبوت إمكانها المقضي لحدوثها **قول**
هذا دليل على حدوث العالم وتوهمه أن كل ما سوى الواجب
من الموجودات ممكن وكل ممكن محدث ينبغي أن كل ما سوى
الواجب ممكن محدث سواء كان مجردا أو جوهرا أو جسما
أو عرضا أما أن كل ما سوى الواجب ممكن فلا يخفى لحدوثه
بأسرها في الواجب والممكن واستلزام استغفار كل واحد منهما
وجود الآخر وأما أن كل ممكن محدث فلا يمكن تخالف في
وجوده إلى المؤثر ولا يمكن أن يوجد بذاته لاستحالة التفرع

من غير ترجيح فتاثير المؤثر فيه ان كان في حال الوجود ولم يجد للموجود
وتحصل الخاص وهو موجود وان كان حاله العدم لم يزل المطلوب لأنه
يكون له وجوده سابقا على وجوده ولا يغيث بالحدوث إلا ما ذكر
وكذلك إذا كان التأثير في حال الوجود ولا في حال العدم لأن
حالة الوجود والعدم هي حالة الحدوث فثبت أن كل ما سوى
الواجب من الموجودات محدث وهو المطلوب **واعلم** أن
التمكيد في جوابي وجود حوادث غير متناهية والمحقق خلافه
التيوت إمكانها المقضي لحدوثها المقضي لثباتها ولأن الحوادث
لو كانت غير متناهية لاستحال وجود الحوادث التيوت لوقفة
على انقضاء السابق من الحوادث وتلك التسويات
غير متناهية وانقضاءها لا يتناهي محال والموقوف على المحال
محال فوجود الحوادث التيوت محال لكن أن لا يباطل ما تقدم
مقتضى **قول** متقدم كل مؤثر إذا كان يكون أثره تابعا للقدرة
والداعي أو لا يكون بل يكون مقتضى ذاته والأول يستلزم قادرا
والثاني موجبا وأثر القادر مسبوق بالعدم لأن الداعي
لا يدعو إلا إلى معدوم وأثر الموجب يفارقه الزمان إذا لم
تأخر عنه كان وجوده في زمان دون آخر فان لم يتوقف على
امر غير ما فوض مؤثرا كان ترجحا من غير مرجح وان توقف
لم يكن المؤثر تاما وقد فوض تاما هذا خلف **اقول المتقدم**
تطلق على ما يقين في حصول المطلوب وعلى ما يتوقف عليه
مؤثره الكليل وعلى ما يتوقف عليه الشروع في العلم وعلى قضيه
جعلت جبر قياسا والمؤثر هو الموجود عند بعض المتكلمين
وعند غيرهم من المحققين أعم منه لأن المؤثر قد يكون مؤثرا
في الوجود وقد يكون مؤثرا في العدم والقدرة منه مؤثر

فعل

مؤثرات

فعل

وفق الارادة والذاعي هو علم القادر بما يشتمل عليه
 الفعل من المصلحة والقادر هو الذي اذا اشار ان يفعل
 فعل واذا فعل باختياره وادع يدعوه الى الفعل والموجب
 بخلافه هو الذي يجب صدور فعله عنه واذا عرفت هذا
نقول هذه مقدمة للدليل الدال على واجب الوجود
 سبحانه ثم قادر وتقدرهما ان كل مؤثر انما يكون اثره
 تابعا لقدرة والذاعي اولافان كان اثره تابعا لقدرة و
 الذاعي هو القادر والافعل للموجب واثر القادر مسبوق
 بالعدم ولا يجوز ان يثار فعله الزمان لانه انما يفعل
 الذاعي والذاعي لا يدعوا الى ايجاد موجود لا يستحال ايجاد
 الموجود ويحصل الفاعل بل الى ايجاد معدوم واثر الموجب
 يقارن في الزمان اذا كان سببا في صدور الفعل لانه لو
 تأخر عنه وصدور في وقت آخر فصدوره في ذلك الوقت
 ان كان لا مر آخر لم يكن ما فوضناه مؤثرا تاما منف والامر
 التراجع من غير مرجح وهو محال **نقول** نتيجة الواجب
 المؤثر في الممكنات قادر اذ لو كان موجبا لكانت الممكنات
 قديمة واللازم باطل لما تقدم فالمقدم مثل **اقول** هذه
 نتيجة المقدمة المتقدمة وتوحيدها ان المؤثر في الممكنات
 وهو واجب الوجود قادر اذ لو كان موجبا لزم احد
 الامرين اما قدم العالم او حدوثه تعالى واللازم باطل
 فالمرموم كذلك بيان الملازمة انه لو اثر في العالم على سبيل
 اليجاب وفعل الموجب لا يتأخر عنه كما عرفت في المقدمة
 فلهذا ان يكون الواجب تعالى محدثا او لا فان كان لا
 لزم حدوثه وان كان الثاني لزم قدم العالم واما بيان
 الثاني

الثاني فلما تقدم من قدم الواجب وحدوث العالم **نقول**
 الزام الواجب عند الغلبة متعة موجب لذاته وكل موجب لذاته
 لا يتكثر اثره عنه فيلزم ان اذا اعدم شيء في العالم بعدم الواجب
 لان عدم ذلك الشيء اعدم شرطه او لعدم علمه او لعدم خبر علمه
 والكلام في عدمها كالكلام في خبره حتى يتبين الى الواجب لان الموجودات
 باسرها ينتهي في سلسلة الحاجة الى الواجب فيلزم انتمسك
 عدم الشيء المفروض الى الواجب لذاته وليس له محذور
 هذا الزام مفيد **نقول** هذا الزام الزم بالمصنف رحمه
 الحكماء تعالى ليس بانه سبحانه ونعاني موجب وتوحيده ان يقول
 لو كان الله ثم موجبا للعدم من عدم ان شيء في العالم عدمه
 كمن الثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان اذا اعدم
 في العالم فاما ان يكون عدمه لذاته او لعدم علمه او لعدم خبر علمه
 او لعدم خبر علمه والاول محال والآخران متنافيان احدهما
 الباقية والثاني كما كان ثبت المطلوب اما اذا كان لعدم علمه
 فلهذا واما اذا كان لعدم شرطه او لعدم خبر علمه فلان الكلام
 في عدمها كالكلام في عدمه وهكذا حتى ينتهي الى الواجب لان
 الموجودات باسرها ينتهي في سلسلة الحاجة الى الواجب فيلزم
 انتمسك عدم ذلك الشيء المفروض الى واجب الوجود واما بيان
 بطلان الثاني فظاهر لا يحتاج الى بيان فقد بان ان الملازمة
 بين بطلان الثاني فبطلان المقدم وهو كون الواجب تعالى
 موجبا فلا يكون موجبا وهو المطلوب وليس للشيء ان
 هذا الزام محذور **نقول** نقض قائل العائنة
 الواحد لا يصد رعدا الا واحد وكل شبيه له على هذه الدعوى
 غاية الركاز ولذا قالوا لا يصد رعدا عن الباقي تعالى بل

واحدة وسومع عندهم ولا جاز ان يكون نفسا لانها ممتلئة
بوجود البدن فكلهم صدور اكثر من واحد ففقتين
ان يكون عقلا والعقل في جهات واعتبارات يصدر
عن شيئا اشيا كثيرة فان له بنية ومفهوم كونه صادر
من الاول وهو الوجود فكلون له امران وهما المابية
والوجود واذا نسب الوجود الى المابية حصل الامكان
واذا نسب الى مصدره حصل الوجوب واذا لم يكن كونه
فاذا خالته لم يكن كونه عاقلا ولا كونه عاقلا لمبداه **مسألة**
سنة اشيا وجودية وموتية وامكان وجوب و
تعلق الذات وتعلق المبدء الاول فاسم العقل يطلق
على سائر الوجوه مع ان الصادرة عن الله لم يكن الا واحدا
من حيث الوجود في حيث الوجود يصير صدر العقل اخر من
حيث تعقل المبدء الاول وجوبه يصير صدره لنفس اولي
ومن حيث ان له بنية وامكانا وتعلق ذات يصير مبداه
لذلك مركب من الميوي والقورة ومكذا ترتب العقول
والنفوس والافلاك الى ان ينتهي التوبة الى العقل الاخر والافلاك
الاخر والعقل الاخير يصير مقدر الاحكام والحوادث انتهى
في عالم الكون والفساد بسبب كثرات واعتبارات مختلفة
واستعدادات متغايرة بسبب حركات الافلاك واصنافها
كصورة مذنبهم ويلزمهم من محدود وان احدها ان موجودين
احدا في العالم يكون احدهما في الاخر اما بواسطة او بغير
واسطة وموجودين البطان الشاذ ان هذه الكثرات التي
قالوا انها صدر العقل الاول من الوجوب وامكان وتعلق
الواجب وتعلق ذاته ان يكون موجودة او معدومة

واحد

واحدة واعتقد واحد والعقل في كثرة من الوجوب والامكان
وتعلق الواجب وتعلق ذاته ولذلك صدر عن عقل اخر ونفس
وذلك مركب من الميوي والصورة ويلزمهم ان موجودين
فرضنا والعالم كان احدهما عند الآخر بواسطة او بغيرها والافلاك
الكثرات التي في العقل الاول ان كانت موجودة صادرة عن
الباري لزم صدور ما عن الواحد وان صدرت عن غير لزم صدور
الواجب وان لم يكن موجوده لم يكن تأثيرها في الموجودات
معقولا **اقول في سبب الحكم** ان الواحد من جميع الجهات
ولا اعتبارات لا يصدر عنه بلا واسطة من الاخر الا انه واحد لا يكون
صدر منه شيان مفهوم صدور احدهما غير مفهوم صدور الآخر
ان كانا مفهومين او احدهما لزم التركيب وقد فرض بغير مركب
مذاخف والافقون صدور احدهما غير مفهوم صدور الآخر
فتقل الكلام اليه 2 ويسلسل في مخرج ايضا لا يصدر عن
الواحد الا الواحد **قوله** ولذلك قالوا لا يصدر عن
الباري ثم اني ولاجل انهم قالوا ان الواحد لا يصدر عنه الا
واحد قالوا ان البارئ سبحانه وتعالى لا يصدر عنه بلا واسطة
الا من واحد وذلك الواحد اما ان يكون ميوي بصورة
او جسم او عرضا او نفسا او عقلا لاجل ان يكون ميوي
او صورة لان كلاهما يقتدر الى الآخر واجبا لكل منهما يستلزم
اجبا الاخر فيصدر عن الواحد اكثر من واحد ولا حاشية
يكون جسما له مركب من الميوي والصورة وسوليبي
بواحد ولا جاز ان يكون عرضا لانه مقتدر في وجوده
الى محله فاجبا يستلزم اجبا والمحدود هما شيان فيكون
الواحد قد صدر عنه اكثر من سبعة ليجب ليجب ليجب

فان كانت موجودة فاما ان يكون صادرة عن البارئ تعالى
 او عن غيره فان كانت صادرة عنهم بطل قولهم الواحد
 عندنا واحدا لان الواجب نعم واحد فيمكنه وان كانت
 صادرة عن غيره لزم تعدد القدر ولا قدم سواء وان كانت
 معدومة وقد قالوا انه يصدر عن العقل لا عن العقل فذلك
 مركب من الوجود والقوة فليدلم ان يكون الامر العيني مؤثرا
 في الوجود فيكون هو غير متفعل فان احدا لم يمت لانهم لما
 بطل قولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد او تأثيره في العيني
 في الامر الوجودي **قول** واصل قد ثبت ان فعل البارئ
 سبحانه ونعمه لا يمتنع لكل من كان كذلك كان عالما لان
 الداعي هو الشعور بالصحة والايذاء والترك **قول** هذا دليل
 على ان الله تعالى عالم ومفكر كونه عالما ان الاشياء كلها لها حركة
 غير عابدة عنه وتغيره ان فعله لا يمتنع لداعيه وكل من كان
 كذلك كان عالما ان فعله لا يمتنع لداعيه فلما تقدم من
 انه فاعل بخار وفعل فاعل للخيار نعم لداعيه وان كل من
 كان كذلك كان عالما فان الداعي هو الشعور بالاشتمال عليه
 الفعل او الترك من الصحة والشعور هو العلم بكل
 من فعله لا يمتنع لداعيه فهو عالم والله تعالى لا يمتنع لداعيه
 فيكون عالما وهو المطلوب **قول** ويجب ان يكون
 عالما بكل الممكنات فادرا على كماله ان يخلق على قدرته بعض
 الاشياء دون البعض تخصيص من حقيقة **قول**
 هذا فرع على ان سبحانه ونعم قادر عالم وتغيره ان نقول
 ان الله تعالى يمتنع الممكنات قادر على جميعها لان الموجب
 للعلم والقدرة متوذاة ونسبته ذاتة الى جميع الممكنات

عبارة

على

على السوار اذا لم يكن على السوار كان لانه اختصاص
 ببعض المعلومات وبعض المقدورات دون بعض
 فيحتاج وانه ذلك المختص وانما والامكان متعلق
 والمقدورية وموثر بين جميع الممكنات فيكون قادرا
 على جميعها وهو المطلوب **قول** نقض وجواب
 شبهة قالت الفلاسفة البارئ لا يعلم الزمان والالزم كونه
 ثم محلا للحوادث لان العلم هو حصول صورة مساوية للمعلومة
 في العالم فلو فرض على البارئ ان يعلم وجه تغيره تغير فان
 بقيت الصورة كما كانت كان جهلا والاك كانت ذات محلا للصورة
 المتغيرة بحسب تغير الحركات وهذا الكلام يناقض قولهم العلم
 بالعلم بوجود العلم المعقول وان ذات البارئ ثم على جميع
 الممكنات وانه لا يعلم ذاته والعجب انهم مع دعواهم الزكارة
 كيف عقلوا عن هذا الناقض فهم من امور خمسة اما ان يثبتوا
 الحركات على لا يثبت في السلسلة الى العقل لا ولي اول محلول
 العلم بالعلم موجبا للعلم بالمعقول او بغيره فبالبحر عن
 اثبات عالميته ثم اولم يجعلوا العلم حصول صورة مساوية
 والعالم اوجوبه واكون ثم محلا للحوادث **والجواب**
 عن الشبهة انما علمه بكونه على قدرته انما يعلمه
 ذاته وانما اذا كان غيبا لم يتغير بتغير الاعتبار
 فليعلم بتغيره ثم لاننا تعلم ضرورة ان من علم متغيرا لم
 يلزم من تغيره تغيره **قول** قالت الفلاسفة ان الله
 يعلم الحركات على الوجه الكلي مثل ان يعقل ان كسوف
 حيا يفيض القدر عند كسوف اول الخلد ثم ما وقع هذا
 الكسوف ولم يكن عند العاقل احاطة بانه وقع ام

الخ

وكان تعقله ذلك ثابتا قبل الكسوف ومعه وبعده و
 قالوا لا يعلم الحركات على الوجه الحركي المتغير الزماني لانه
 لو علم الحركي على الوجه الحركي لزم احوال مرتين وهو اما
 انقلاب علمه ثم جعلها او كونه ثم محلا للحوادث والثاني
 باطل فالمرموم كذلك بيان الملازمة ان العلم هو حصول صورة
 مساوية للمعلوم في العالم علوقه علمه بالحركي الزماني على
 وجه يتغير ثم يتغير كعلمه بان زيد امثلا ان في الدار ثم خرج
 منها فان ربه علمه بوجوده في الدار لزم انقلاب علمه
 ثم جعلها وان لم يبق ذلك العلم بل انبثق وحصل بوجه علمه في
 لزم التغير في صفاته قلزم ان يكون محلا للتغيرات والحوادث
 وكلاهما محال فلو كونه ثم يعلم الحركي على وجه الحركي محال فلهذا ينافي
 قولهم العلم بالعلم يوجب العلم بالمعلوم فان البارز يعلم
 ذاته وهي علة لجميع الممكنات كونه من جعلها المعلوم الحركي
 على الوجه الحركي وهم قالوا لا يعلم فكان علمه قالوا يعلم الحركي
 ولا يعلم الحركي وهو متناقض والعجب منهم مع دعواهم الخفيف
 وفرد البركار والسدقة كيف عقلوا عن هذا التناقض ولا شك
 انهم لم يحصلوا منه الا بان يقولوا باحد قسمه اما ان يثبتوا الحركات على
 انفسهم في السلسلة بحاجة الى القدر الاولي فخطاف مذهبهم ايضا لان
 عندهم ان العلم بالمعلوم او يعرفوا بالوجود انبثات علمية تعالى
 بذاته كونه لم يعرفوا بذلك بل يثبتوا ان تعالى علمه بذاته او يعرفوا بالذات
 علم بالذات وحيث يقع ان جعلوا العلم عبارة عن حصول صورة مساوية
 للمعلوم في العالم او تصور كونه ثم محلا للحوادث وهو محال فلهذا
 حملوا على السالف واجاب القصر عن هذه الطبيعة بانها لا يعلم ما
 ذكره في تقدير كونه علمه زائدا على ما يثبت واما اذا كان عينه يثبت

العلم بالعلم يوجب

فلا يلزم

فلا يلزم من تغيره على نفسه ذاته ثم لا تعلم بالضرورة ان من علم متغيرا
 لم يلزم من بغيره تغير ذاته وهذه الطبيعة انما نشأت من جعلهم
 بعلمه ثم قامت بغيره عبارة عن حصول الصورة وليس كذلك بل
 هو عبارة عن الظهور والكشف كما قلناه فلا يلزم من نفسه مطلقا
 بغيره واجاب المتكلمون بان قالوا لا ذكره في العلم في الصفات
 الحقيقية دون الصفات الضافية يقع فيها التغير وكيف لا
 والله ثم كان عالما قبل وجود الحادث واذا اوجد يكون معه
 واذا انشأ يكون بعده واذا كان كذلك يكون علمه قديما
 مستترا او تعلقه بالمعلومات اضافة والتغير في الاضافات
 يوجب التغير في كل واحد من المضافات على العلم والمعلوم
 بل يتغير احداهما هو المعلوم فهو فائدة للشيء عند المتكلمين
 كما موجود لا يستحيل ان يتغير ويعلم الدار سبحانه انه فاعله
 عالم فوجب ان يكون حيا مزايا لعل ان الله تعالى ونقده
 ان كل موجود لا يستحيل عليه ان يتغير ويعلم فهو حي والله تعالى
 موجود لا يستحيل عليه ان يتغير ويعلم فهو حي والله تعالى
 بعد انفاقه عما الله تعالى في اختلافه معناه فذهب ابو الحسن
 الى ان حيوته عبارة عن صحة انصافه بالقدر والعدم وذهب
 الاشاعرة الى انه صفة حقيقة قائمة بالذات يصح باعتبارها على
 تلك الذات الموصوفة بها ان يتغير ويعلم فائدة علمه
 بان في الوجود او في الزمان مصلح به ارادة وعلمه بالذات
 في ادراكه وعلمه بالمسوعات والسموات سميها بغيره او هو اعتبارها
 في مريد او مريد كما وسميها وبصرها قد انبثت في هذه الفائدة
 ان مريد ومريدك وسميها وبصرها في مسائل الاولى انه تعلم
 مريد ولا شك في ان الجمهور توافقوا على العقل ان يتوافقوا على

قوله

اقول

قوله

اقول

انه يريد كنهه اختلافه في معنى ارادة فقال الحكماء في عبارة
عن علمه المحيط بجميع الموجودات من الارض الى السماء وانه
كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الكامل
وبان حدوث الموجودات على هذه الكيفية واجب الضرور
منه حتى يكون الموجود وفق المعلوم على احسن نظام وتوافق
منه العلم عنانية وقال المصنوع والابو الحسين البصري في الارادة هو
علمه تعالى في العلم من المخلوقة الواجبة الى الابد والترك و
قال ابو هاشم والوجه والاشارة الارادة صفة حقيقية
زايدة على اذ ان عبارة لصنع العلم والقدرة مرجحة لبعض مقهورات
على بعض واستدلوا على ذلك بان تخصص بعض المقهورات
بالمحصل دون بعض والتقديم والتأخر بان مع البعض في
زمان سابق على زمان اخر بل من محقق لا يستحال
التخصص من غير محقق وذلك المحقق ليس هو العلم
لان ما على المعلوم وقابلية الشيء لا يكون محققا لوقوعه وليس
هو القدرة لان شأنها التأثير ونسبتها الى جميع المقهورات
وجميع الاوقات على السوية فلا يخصف ايضا وظاهر ان
السمع والبصر والحياة والكلام لا يصلح لذلك فلا بد من جهة
اخرى وهي ليس الا الارادة والناية انه تعالى مدرك احوال
المدرجات وهو ظاهر الثالثة انه سمع بصيرة والذوق عليه
ان الخ السبعة دلت على انه سمع بصيرة الى ما كان الصفا
قوله انه هو السمع البصر وقوله انه معكم السمع والارادة
وغیر ذلك من الايات الدالة على السمع والبصر وكون سمعها
وبصرها عالم بالمسموعات والمبهمات لان المقنع لها في
الصفين ذاته ونسبته ذاته الى الجمع على السوية كما ترى

العلم فكون عالما بالمسموعات والمبهمات وهو المكنى بكونه
سميعا وبصيرا فالخامس ان الله تعالى باعتبار تعلق علمه بالمسموعات
من بصيرة الاله عالم بجميع المعلومات التي من جملتها هذه المعلومات
الخاصة فكون سميعا وبصيرا اصل كل ما في الجنة محدث
والواجب ليس محدث فلا يكون في جهة واحدة لم يكن
في جهة لم يكن ممكن ادراكه بالجهانية لانه لا يدرك بها الا المكلف
في جهة قابلا للشارة الحسية ويعلم من ذلك انه لا يرى بحاسة البصر
لان الرؤية بها لا يمكن الا مع المتعبد وهو لا يسمع الا بشي
حاصلين في الجنة وهو الراي والسمع وكل ما ورد في ظاهرة الرؤية
اريد به الكشف التام الله تعالى ليس في جهة لانه لو كان
في جهة لم يكن قابلا على الكون ضرورة وكل ما لا يخلو عن الكون ان
في محدث فيلزم ان يكون الله تعالى محدثا وهو في ذاته اتم
في جهة لم يكن ادراكه بالجهانية لانه لا يدرك الا بالجهانية الا
ما كان في جهة قابلا للشارة الحسية واذا سمي ان يكون الواجب
تباينه جهة اسم ان يدرك بالالهيانية ويعلم ذلك ان من كونه لا يمكن
ان يكون في جهة انه لا يرى بحاسة البصر لان الرؤية غير ممكنة الا مع المتعبد
وهو لا يسمع الا بشي حاصلين في الجنة والواجب ليس في جهة
فلا يرى وايضا فان الله تعالى يعلم ذاته في جهة الرؤية لقوله تعالى لا يدركه
الابصار وهو مدرك الابصار واذا كان في الرؤية مدركا يكون
بنوته نقضا وهو عليه ثم هو ذميب الوجود والاشياء وانما علمه
الى جوار رؤيته ثم واستدلوا على ذلك بقوله تعالى حكاه عن موسى
عليه السلام انما اليك وجه الاستدلال انه لو كانت الرؤية متعينة
عليه ثم لما سمي موسى لا يستحال العيب عليه وبقره تعالى فان تصور
مكانه فيصوف تراءى وجه الاستدلال انه تعلق الرؤية على

قوله

استقرار الجبل على مكانه واستقرار الليل مكانه يمكن
 الممكن يمكن فالروية يمكن وقوله علم سترون وكلم كان دون القول له
 البدر والمقصود من هذا السبيل الروية بالروية لا سبيل للمركب
 والجواب عن الاول ان لا يتغير العلم على وجهه ثم لا يمكن ان
 يكون المراد من الروية العلم لا طلاق الروية على العلم فيكون مخفاه
 اظهر لنا احوال بعد العلم فيكون يكون في الظهور
 كالروية وذكر هذا الجواب ابو القاسم الكعبي وفيه نظر لانه لو
 كان المراد ذلك لما احابه ثم مع الروية لان علم امتناعها
 لان ظهور احوال بعد العلم بوجوده ليس لمحقق واجاب
 ابو علي وابو ماشم بان موسى علم انما سئل عن الروية بقومه
 لا لنفسه بل قيل قوله ثم من يؤمن بك حتى يرى الله جنة وانما
 اضاف ذلك السؤال الى نفسه ليكون اقرب الى اللطافة فلما جا
 منع منه كان اقوى للاكراه على جميع القوم فحمل ان يقال ان موسى كان
 عالما بالادلة العقلية على امتناع رويته واراد ان يوقف
 بالادلة السمعية ليتفاضل الادلة السمعية والعقلية وكثرة الادلة
 فوجب زيادة الظاهرات وقوة السمع وعن الثاني انما لا يمكن
 ان استقرار الجبل على حال النظر وحال النظر اليه ممكن لانه
 كان في تلك الحالة متحركا واذا كان متحركا لم يكن استقراره
 في حال حركته والالزام اخضاع التقيض والالزام على ان كان
 في تلك الحالة متحركا انه لو لم يكن متحركا كان ساكنا لعدم الواسطة
 ولو كان ساكنا مستقرا كان موسى عليهم رايه لان وجود
 المذموم مستلزم لوجود اللزوم والالزام منتفك فيكون
 مدرومة اعني سكونه منتفيا وعن الثالث ان مراده
 علم مجردون وكلم في الظهور والجلال كعلمه القرع من الروية

واشار المحقق الى اجوبة هذه الاسئلة وغير ما من
 الظواهر للسمعية الدالة على الروية فانه سأل بالكشف التام
 وهو ان الكشف التام عبارة عن ظهور الحق ثم للنفس الاول
 ظهور اجليا كما يظهر للتأشير المشاهدة بحاسة البصر بحيث لا
 يضامون في ذلك كما نقل عن سيدنا امير المؤمنين عليه
 افضل الصلوة حين سأل بعضه عن روية الله ثم فقال في جواب
 ذلك انما عباد الله ارتق فقبل له وكيف تراه يا امير المؤمنين
 فقال لا تذكره العيون مشاهدة العين ولكن تذكره القلوب
 محقق الايمان رزقا الله ثم وايكم هذه الفضيلة والروية اللطيفة
 بفضل وجوده وكرمه براهي الناس ثم قادر على الكائنات
 فيكون قادر على ايجاد حروف واصوات منظومة في جسم واحد
 وهو كلامه وهو ما عتبرا خلقا بآياته متكلم هذا دليل على انه
 ثم متكلم وقيل الشروع في تقريره من كونه متقدما نافعا وتقريره بان
 يتولد التيقن المسلمون على انه متكلم لقوله ثم وكلم الله موسى تكليما
 اختلفوا في معناه فذهب المعزلة الى ان المعنى يكون متكلم الله خلق
 حروفا واصواتا منظومة في جسم واحد فيعتبر عن ازاوته وكرامته
 من اوامره ونواهي وغير ذلك كما فعل في الشجرة التي خاطبت
 موسى عليه السلام وذهبت الاشاعة الى ان كلامه ثم عبارة عن
 حقيقة مغايرة لهذا الحروف والاصوات فهو واحد ليس بامر ولا
 نهي ولا خير ولا شر وسبب الكلام التفاضل اذا توترت هذه المقتضى
 فنقول اجبت المعزلة على مطلوبهم بقول العرب تكلم الخفي على
 لسان المصروع واما فوا الكلام القائم بالمصروع الى الخفي لا اعتقادهم
 انه فاعل الكلام فلو لا اعتقادهم بان المتكلم هو الفاعل الكلام لما صح
 ذلك وبانه ثم قادر على جميع المقدورات فيكون قادر على ايجاد

قوله

اقوله

صفة

حروف واصوات في اجسام حادثة وهو باعتبار حلقه آياته
 متكلا واحتجت الاشاعة على مطلوبهم بانهم في وكل شيء انما
 بالكلام فلو لم يكن الله موصوفا بالكلام لكان موصوفا بصفة
 وهذه نقص والنقص على الله ثم في واجوابه انه لا يلزم منه
 اثبات الكلام بالمعنى الا ان ذكره وان سلمنا انه يلزم ذلك ولكن
 لا يمكن ان لو لم يصف به انصف بصفه لجواز ارتفاع الضدين
 ذلك ولكن لم قلنا ان هذه نقص وما البرهان على ذلك
 ويعبر من تركه من الحروف والاصوات كونه غير قديم لانه عرض
 لاسي فكيف يكون قديما ان قبل المرات من كلامه حقيقة يصدر
 عنها هذه الحروف والاصوات وهي قديمة لانه صفة الله تعالى
 قلنا ان يثبت ان مصدره بالليس الاول انه وان لا قديم سواء
 فان ساعدونا في المعنى فلا منا رغبة الاله اللفظ هذا
 دليل على حدوث كلامه ثم ونقدريه ان كلامه ثم مركب من حروف
 واصوات ومن عرض لاسي لان السابق بعدم بوجود اللاحق
 ولا سبي لا يكون قديما لان القديم لا يجوز عليه التغيير والتبدل
 واذا لم يكن قديما يكون حادثة والمطل فان قيل لم لا يجوز ان
 يكون الكلام عبارة عن صفة قديمة بذات الله ثم تصدر منها
 الحروف والاصوات فيكون قديما لان الصفات تصح في
 كلما قديمة قلنا ان اريد بالصفة ما قلنا ومكونه موجد الحروف
 والاصوات في اجسام حادثة فلا منازعة في المعنى واختلاف
 الالفاظ لا اعتبار به فيكون حادثة كما قلنا وان اريد معنى
 اخر وممكن كونه عبارة عن معنى قديم قائم بذاته وهو بالكل
 لان الكلام مسموع ولا شيء من المعنى مسموع فلا شيء من الكلام
 معنى اما ان مسموع فليقول ثم حتى يسمى كلام الله واما ان المعنى

ليس

ليس مسموع فظاهر لان المسموع انما هو الحرف والاصوات فالمعنى
 القائم بالذات لا يعقل سماعه ولا يلزم منه تعدد القدام والقديم
 سواء لطيفة قد ثبت انه ذات واحدة متحدة
 وان لا مجال للتعدد في ردا كبريائه فالاسم الذي يطلق عليه
 من غير اعتبار غير وليس هو الا لفظ الله وما عداه اما ان
 ان يطلق عليه باعتبار راضا فتم الى الغير كالتقدير والعالم و
 الخالق والكريم او باعتبار سلب الغيرة كالواحد والنفذ
 والعزة والقديم او باعتبار الاضافة والتسبب كالحق والغني
 والواسع والرحيم وكل اسم يليق بحاله ويناسب بحاله تعالى
 به اذن حان اطلاقه عليه لان ليس من الادب لجواز ان لا يناسب
 من وجه آخر كيف ولولا غاية غيابه ولا نهاية رافقه في التام الشيا
 والقربين اسماء لما جرح احد من الخلق ان يطلق واحدا من
 اسماءه عليه نعم الله سبحانه وتعالى وهو الموجود الحق
 المتابع للصفات الالهية المنعوت بالتعوت الربوبية المتبركة
 بالوجود الحقيقية فان كل موجود سواء غير متحقق للوجود بذاته وانما
 استفاد منه هذا الاسم اعظم الاسماء لانه دل على الذات المقدسة المبركة
 الجامعة لصفات الالهية كلها حتى لا يشذبه وسائر الاسماء لا يدل
 احدا بها الا على ايجاد المعاني من علم او قدرة او فعل او غير ذلك
 ولان اخفى الاسماء اذ لا يطلق احد على غيره لاحقيقة ولا مجازا و
 سائر الاسماء قد يستعملها غيره كالتعالي والعلم والرحيم والظاهر هو
 القدران شرفا فلان لم يشاء لم يفعل وليس من شرطه ان يشاء
 لان الله ثم قادر على اقامة القيامة لان لانه لو شاء اقامها و
 ان كان لا يقبها لان لانه لم يشاء لم يفعل لان لما جرح سابق
 علمه من تقدير احكامها ووقتها فذلك لا يقدح في القدرة والقادر
 المطلق هو الذي يخرج كل موجود اخر اعني غيره وسع في

وهو

اقول

عن معاوية وغيره وهو الله تعالى والعالم قد تقدم توحيده وكماله ان
يحيط علمه بكل شئ ظاهره وباطنه ودقيقه وجليله وأوله وآخره
فليس العلم على الإطلاق الا هو وليس العلم الكامل الا علمه والحقيق
موجد الاشياء وقد تقدم توحيده والكريم هو الذي اذا قدر عفا
واذا وعد وفا واذا اعطى زاد عطايتها الرحمة ولا يبايكم
اعطي والممن اعطي واذا رفعت حاجة الى غيره لا يرضى واذا اجاب
عائب ما الشفقة ولا يضيع من لاديه والنجي ويغني عن
الوسايل والشفاعة فمن اجتمع له جميع ذلك لا ياكلف فهو الكريم
المطلق وهو الله تعالى فقط والواحد هو الذي لا يتوحد ولا يقسم
اما الذي لا يتوحد وكما هو في النور الذي لا يتقسم فيقال انه واحد
لا جزاء له واما لا يقسم فهو الذي لا يقسم مثلنا فانما وان كان
قابله للانقسام فالوهم محزنة واما لانها من قبل الاجسام
الا انه لا ينظر لها لكنها تكن ان تكون كما ينظر واما الواحد
الذي يفرد بخصوصية وجوده فغدا لا يتصور ان يشترك غيره
فيه فهو الواحد المطلق لا اول ولا ابد وهو الله تعالى والحق هو الذي
لا يتعلق له بغيره لا ذات ولا شئ من صفاته بل يكون مترتبا
على العلاقة ومع الغير فن تعلق ذات او صفاته بامر
خارج عن ذاته يتوقف على وجوده او كماله فهو فوق شئ
الى الكسب ولا يتصور ذلك في الله تعالى والحق هو الفاعل المدرك
حتى ان ما لا فعل له اصلا ولا ادراك فهو ميت وقل ادراك
الوجبات ان يشع المدرك نفسه فالمدرك هو الذي يدرك
جميع المدركات تحت ادراكه حتى لا يشك عن علمه مدرك
ولا عن فعله مخلوق وكل ذلك لله تعالى فالمدرك هو الله
تعالى والغير هو المظهر الذي يعمل وجوده مثله ويشهد الى حقه
اليه ويصعب الوصول اليه فليس الغير المطلق الا هو والواسع

مشفق

مشفق من السعة والسعة يضاهي كثرة العلم اذا اتسع واحاط
بالعلوم فكثيره يضاهي اتساع العلم الى الاحسان وبسطه وكيفية ما
ما قدر وعلى ان شئ تزل فالواسع المشفق هو الله تعالى لانه ان نزلت
علمه فلما ساحل بوجه بل شدة الحمار ولو كانت حدة الكلمات وانظر
الى احسانه ونعمته فلانها تباركها وكل نعمة سوار نعمة وان عظمت
فهي مشا به فواجب باطلاق اسم السعة عليه والرحيم مشفق من
الرحمة ومن ان الرحمة التخلص من اقسام الاغاثات واهل الخيرات
الى ارباب الحاجات اذا عرفت هذا فقول هذه اللطيفة اشارة
الى سوال وجواب اما بقدر السؤال فلو ان نقول قد ثبت ان الفعل
ذات واحدة لا مجال للتعدد فيه وليس لكثرة محب الوجود الخارج
لا فرض ولا اعتبارا والاشياء من الوجوه الموجبة للكثرة ولا شك ان
هذه الصفات التي ذكرناها من الواجب مستعدة فاما ان يكون معنا
ثابت للواجب فيلزم الكثرة وانه اوليت ذاته فلم يحدقها عليه
كثرتها فادق عليه فكون معناها ثابتة لم يلزم الكثرة ذاته واما ترتيب
الحجاب هو ان اسم الذي يطلق عليه من غير اعتبار غير وليس الا نقطة
الله تعالى ومعناه غير ثابت للواجب بالنظر الى ذاته لا باعتبار
ام خارج وما عداه من الصفات اما يطلق عليه باعتبار اضافته
الى الغير كالحائق فانه يستحق باعتبار الحق وهو امر خارج عنه او
باعتبار سلب الغير عنه كالواحد فان معناه سلب الشريك او اعتبار
الاضافة والسلب عنه مع كماله فان في حق الواجب كونه لا يتخلل
ان تقدر ويعلم بغيره جهة القدرة والعزم في سلبه باعتبار معناه
اضافة باعتبار لازمه فلهذا التكررات التي ذكرنا ما ليست جارية
في ذات الواجب بل في امور خارجة عنه فالجواب ان الصفات
المدكورة المستعدة ثابتة للواجب باعتبار تكررات خارجة عنه

فليس في الذات كثر لا باعتبار مسا ولا باعتبار الصفات بل في لفظه
 في جميع الوجوه والاعتبار وكل اسم في الإشارة الى فائدة
 وهي انه لا يجوز ان يطلق على الواجب ثم صفة لم يرد في الشرع المطهر
 اطلاقه عليه ثم وان صح انصافه بها مع كجوزها من انصاف العالم بذاته
 لجواز ان يكون في ذلك مفسدة فنية لا يعلمها كانه لا يمكن في اطلاق
 الصفة على الموصوف بثبوت معناها فان لم يعلل فروعها لا يجوز
 اطلاقها على النبي صلى الله عليه وسلم وان كان عزرا جليلا في قومه لانها تختصان بالله
 ثم ولو لا غاية الله ورايته بعباده في العالم انبياء اسما ووصفا
 لما جرح احد من الخلق والتميم في اطلاقه من هذه الاسماء والصفات
 عليه سبحانه وتم علوا كبيرا احتمل وارشا وهذا القدر في معرفة ذاته
 وصفاته التي هي اعظم اصل من الاصول الذين بل هي اصل الذين كاف
 اذ لا يعرف بالعقل اكثر منه ولا يتيسر علم الكلام النجا وزعمه اذ معرفة
 حقيقة ذاته المقدسة غير مقدرة للافهام وكما لا يتيسر ثم اعلم ان
 تناله ايزن العقول والادام وربوبية اعظم من ان يتلوث بالخطايا
 والافهام والار يعرف من خاصه ليس الا انه موجود اذ لو اضافه اضافة
 الى بعض اعداد او سلبنا عنه ما افاه حسبنا ان يوحده سببه
 صفات نبوتها او سلبها او محصل انه نعت ذاتي معنوي ثم الله
 عن ذلك علوا كبيرا ومن اراد ان يتعارف عن هذا المقام ينبغي ان
 يتحقق ان وراءه شيئا هو اعلى من هذا المرام فلا يقصر بتمه عما افاده
 ولا يشغل عقده الذي ملكه معرفة الكثرة التي هي اماراة القدم ولا يقف
 عند زخارفها التي هي زلة القدم بل يقطع عن نفسه العلايق الدنيوية
 ويرتفع عن خواطه الموانع الدنيوية ويضعف حواسه وقواه
 التي بها يدرك الصور الخائية ويعبس بالرباطة نفسه الامارة التي
 تشير الى التبعات الواسية وتوجه تنمها بكلماتها الى عالم القدس

ويقتصر

والنفس المتينة على نيل محل الروح والانس ويسال بالخفض والانهال من محبرة
 في الجود والافعال ان يفتح قلبه باب خزانة رحمة وينوره بنور
 الهداية الذي في عده جديا مده لئلا يهدى لاسرار المكشوفة والذات
 الخفية ويكشف في باطنه الخائى الغيبية والذات الخفية الغيبية
 ان ذلك قبار لم يخط على ذلك قد وفتاح لم يعلم مقدما تا جرح
 في جرح ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء جعلنا الله وياكم من
 السالكين لطريق المستحقين لتوفيقه المستعدين لانهم بحقيقة المنبصرين
 محل مداينة وبقية هذا قسم لهاب التوحيد والارشاد
 المنبصرين الى محصل معرفة الله ثم وتقرير ذلك ان قول هذا القدر
 الذي ذكره المصنف في معرفة الله ثم في اثبات وجوده ومعرفة صفاته
 النبوتية والسلبية كاف للمكلف فيما يجب عليه من معرفة الله
 لانه مكلف بمعرفة ذلك عقلا ولا يمكن ان يعرف بالعقل اكثر من
 ذلك ولا يتيسر من علم الكلام النجا وزعمه لان معرفة حقيقة المقدس
 والارضية غير مقدرة للافهام لانها لا يمكن معرفتها الا بتأخير فائدة التجدد
 في اسفار الكرم ولذلك لما سال فرعون موسى عليه السلام عن ذاته
 كما ذكره في القرآن المجيد سوالا وجوبا قال فرعون وبارئ العالمين
 اني ملهت ارجاب موسى علمي بذكر خواصه وصفاته قارب
 السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فالحق قوله ان
 يستعوف ان قال فرعون لمن حوله الاستعوف قوله فاني
 اساله عن ما بينته وحقيقته وهو يجب ان لا يطابق السؤال اذ
 القول في جواب ما هو هو الحمد ثم اخذ موسى علمي بذكر صفاته
 ايب من الاول قال ركب ورتب باكم الاولين قل ركب فرعون
 مرة اخرى الى ان جوابه غير مطابق قال ان رسولكم الذي ارسل
 اليكم المحنون فلتب موسى عليهم الى الجنون ففاد موسى وذكر صفات

ابن تيمية قال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم
تقولون ان هذا غير الله ولا يمكن تحديده ان كنتم تقولون ان
اليسيطر لا يمكن تحديده ولا ان هذا الله العظيم وارادوا المحرقة
لا يعلم ما هو الا هو حقيقة صفاته التي هي عين ذاته غير مخلوق
الذي يعرف ذاته موجودا واجب الوجود اذ لو اختلف الى بعض
معداه ان اثبت له صفات بعض الموجودات ومن الموجودات
التي لا يمكن ان يكون لها من حيث الوجود سبب فيكون
ثبوته يلزم منه زيادة على ذاته او نقصا سببا لا يفيق الطلاقة عليه
مناسبه لتصوره اذ ما ناه عن عدم الوثوق بالكار كما اشار الى
ذلك سيد الاوصياء ومكمل الاولياء امير المؤمنين عليه
الصلوات والكل التماس في قوله كيف يصف الله
من يوعن صفه مخلوق مثله ومن اراد الا يتعارف عن هذا المقام
الذي اشار اليه عليه السلام بالاعين لادراكه ولا اذن سمع
ولا خطر قلب بشر ومقام الكشف الذي هو مقام الانبياء والائمة
والاولياء وهذا الشارة الى ان مقام رب اخرج حصول
المعارف بالله ثم غير ما ذكر في علوم الاصطلاحية اذ امر رب
الوفان غير متناهية كما نقل عن بعض الاولياء السيرة
سيرة النبي وسيرة الله فالاول متناهية والثاني غير متناهية
معناه ان الشئ الذي لا يكون عارفا بالله سيرة الله وترتيب
الاعتقادات حتى يتوصل بها الى معرفة الله وهذا هو السيرة
فاذا عرف الله وموته له صفات غير متناهية بل هو
فالبحث عن تلك الصفات والاثبات بعضها وسبب
بعضها عنه هو السيرة ولا يقتصر بحثه على ما ذكره فلا يشغل
عقله الا في تلك الجهة الكثرة التي هي اماراة العدم والابق

عند

عند زخار فيما آتته من رتبة القدم فيكون من اخبار العدم على
الوجود وهو من الآخرين وقوم ثمود بل يقطع نفسه العلانية
الربنية فان العلانية عوانية ونزل عن خاطره بحجة الامور الدنيوية
فان حب الدنيا راس كل حيلة ولا ينفك الى اللذات الحسية
ولا السموات الجسمانية لان العلوم الحقيقية والمعارف الالهية
وتستعيان السموات الجسمانية حسية واقل ما فيها ان
الجسمانيات الحسية يشارك الانسان فيها بل كل اقوس و
كل واثم واعظم في جلب تلك اللذات وحصيل تلك المشتهيات
منها ايضا فان الاستعداد والحب لان علم ان الحس في جلب
تلك اللذات وحصيل تلك المشتهيات فيجب من الظاهرة المظنة
من اعلى عالم الارواح المقدسة الركنية الى اسفل عالم البهية وان
الاستعداد من اللذات الجسمانية مشهود عليه بقطرة احوال
الطابق بانه خبيث وان الانسان الذي يكون كل اوقاته مشغولا
في الاكل والشرب والواقع يكون محكوما عليه عند كل احد
لذات وردارة الكهنية وعلم انه بهيمة مخمخة واما الانسان الذي
عند فيه القليل من هذه الاحوال فان طبعه كل عاقل يحمله بغيره
واحواله ومكدهم والاعراف له بعلوم الله ودفعه المنة ولذلك
ان العوام من الناس اذا اعتقدوا في الانسان قلة الرغبة
في الاكل والشرب والتمتع واعتقدوا انه يستوجب التعظيم
وعده انفسهم بالنسبة اليه كالعباد بالنسبة الى الارباب وكل
ذلك يدل على ان هذه السموات الجسمانية خسيسة نازلة
عما ينبغي للعاقل ان يلتفت اليها ولا يقول عليها بل يصفق
بمواسمه وقواه التي بها تترك هذه الامور الفانية ويجلس
نفسه في اماراة التي يشير الى التخلات الواجبة بالرياسة وهي

البهية

عاج

محتاج الى امور يكون ما نفعه وتلك الامور على قسمين مكتسبة
 وغير مكتسبة فغير المكتسبة ان يكون نفسه مستعدة للجدب
 قابل لادولم يكن كذلك لما عرفت الرياضة اصلها لان تأثير
 الرياضة ليس الا ازالة العلايق ورفع الخبث والموانع والمؤثر
 لا يكون حصول المطلوب بل لا بد منه من القابل المستعد واذا
 لم يكن النفس مستعدة لم تعد الرياضة سعادة اصلها لكنها تفيد
 سلامة لان العوايق البدنية تضعف وتقل لم يذهب
 النفس بعد المعادة لعدم تنويعها الى البدن وان يكون ما عا
 لشع عالم يحقق لانه لو كان من المذوقين الذين اتخذوا منهم لعبا
 ولهو اذ قد تم الحياة الدنيا حتى باعوا اخرتهم بشئ من دهرهم مودعة
 وانفسهم مودودة كان من الطامنين المالكين واذا كان لاصل ما كان
 كان النوع اولى بالملك اما ان يحقق كان سادقا في الطلب غير
 يابح اذ اراه بدياه فيحصل بمباقة السعادة الازدية والنهاية السعيدة
 ولا بد ان يكون ذلك الشئ سادقا لانه لو لم يكن سادقا كان حصول
 الوصول اليه محبة على ما ذكره عنه علم حجة من حقائق الحق
 توافر على الثقلين وهذا لا يتصور ولا ينبغي ان يعتقد به لانه مثل
 ما وجد كثيرا فصار غيبا لكنه غير عارف بتبعية الكتاب اما من
 سلك الطريق وعرف ربه علما وخبر من ربه اطلعه على ما في ربه
 يعلمها وعلم عام ما عن عامها استكملها بشاهد الغير الى سوار
 السبل والاختيار عن كيفية تلك الامور الى سبيل التفصيل وال
 يتفق لمن التفتقر والظلم من ربه في الدنيا وتيقنه عن
 الآخرة واما المكتسبة فهي التي بدلت او تصانف آراء البدنية فالقول
 الضابط فيها على سبيل الاحمال قوله ثم واما من غاف مقام
 ربه ونسى النفس عن الهوى فان تهي المادى واما على سبيل التفصيل

وذا

فلا بد

فلا بد من ترك الفضول والاصح الصوابات اما الفضول فكلما
 لا يستكثر من المشتريات سواء كان المشتري بالاجابة او
 استعلاء على الغير واما الضرورات في المحسوسات واولها
 المذوقات والاشبع ان الاستعداد على ان الشبعة تدفع
 الفطنة وتزيل الرقة وتورث القسوة والقياس فلعل ان
 كثرة المزاولة مد او سبب المحول للمكاثات واستقبال
 النفس بتدبير العذار من الخرج والداخل شغل شاغل وامر
 عائق كما من الانصباب الى الجانب الاعلى والحل الاسخ
 اما الجوع الشديد فهو يورث ضعف الاعضاء الرية و
 اختلالها وتشوش النفس واضطراب الفكر واختلال العقل
 وكل ذلك مانع من المقصود فلا بد من اصلاح الغذاء و
 ذلك بان يكون قليل الكمية ليلا ينعما اشتغالها بالضم
 عن الوصول الى القدر الاصلية كثر الكيفية ليتدارك بقوتها
 العمل الحامل من كميته وثانيها المبشرات ومن عا قسمين
 شرقة كما حفظها ضجة الحرة العافية والصورة الناطقة و
 السان يتفوق مطلق كالسواد الكحلة والعودية وغيرها
 فالنظر الى اللون المشرقة بعد الروح ونزع القلب ونشيط
 النفس ان النور محسوب الروح ومعشوقة والنظر الى اللون
 المنطوق كمد ويمن القلب فذلك يجب ان يكون سكن
 للحد والمكبسة مشرقا تزا علونا بالالوان المناسبة لتقوية
 الروح فكون النظر اليها متداركا كما حصل من العمل بسبب
 شدة الرياضة ثم تلك الالوان المشرقة لا يجب ان تكون دقيقة
 متخلطة لان النفس شغل يتأملها وتذكرها فترداد اقرب
 كلما بدى ان يكون اقرب الى البساطة والصفاء واكثر

الروح

اللون الى ذلك هو الابيض البقيق ولهذا السبب
 كان احب الثياب الى الرسول عليه افضل الصلوات
 واكمل التحيات البين **والعلم** ان الاجسام على قسمين
 منها بالنظر اليه يشوق صاحبها الى معرفة خالقه ثم مع
 الامن من الشهوة كالنظر الى السماء والارض والجبال و
 البحار والمياه والاشجار فان الانسان اذا تأمل
 فيها والاشعة فابق حكمه منشغلا خاص في معرفة
 سائل له وكان في هذا الحالة امن من نور السموات
 ومثل الطبيعة وغوايل النفس المارة المباشرة الى الخيال
 الواهية ومنها ما يسوق صاحبها الى معرفة الله ثم كان
 له مع الامن من الشهوة كالنظر الى الآثور والقصور و
 الولدان والحرور والمكسب فان النظر اليها يفتد معرفة حكمته
 لكن لا مع الامن من غوايل النفس بل الاكثر ثوران
 الشهوة وانتعاش الطبيعة عند مشاهدتها وحدوث
 الميل اليها والرتبة في محصلها ونصير ذلك ما نال من
 المراد ولهذا السر قال الله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف
 خلقت والى السماء كيف رفعت فان الاعتبار حاصل
 بالنظر الى هذه الاشياء مع الامن من غوايل الشهوة ايضا
 فان الاستعداد الى ان النظر في السموات والارضين
 والمكسب في قلوب الجبال تورث الرقة والفكر في امور المعاد
 والنظر الى قسم الثاني نور حب الدنيا والميل اليها ولذلك
 حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من مجالسها حيث قال لعائشة
 اياك ومجالسة الاعيان واما المسموعات فهي التي هي المناسبة
 او غيرها فان الاذن المناسبة من السماع ولا شك ان الاستعداد

اعلم

والمكسب والموالك

دل

دل على ان كلما كان القلب مائلا الى شيء فانه عند السماع يصير
 اكثر ميلا وكثيرا يتطاعها مجردا عن غيره لاسيما اذا كانت
 الاذن مقرونة بشعر مشعر بذلك الغرض فلهذا كان العاشق
 اذا سمع نوا الايقام حوالا معشوقه طهره من الوجد و
 الحسرة والاضطراب والافين بالانظر مثله في غير وقت
 السماع واما غير السماع فليجهد المريد في تقليل الكلام وتعليل
 استماعه الاقرب بناسب غرضه واما المملوسات فمن طبعها
 امر الكلام فينبغي على المريد ان يقلل منه ويدفع عن نفسه بالقوة
 ولذلك قيل من جاعت المعدة شبعت هذه الشهوة ومن
 شبعت المعدة جاعت هذه الشهوة ومنها المملوسات
 ومحبة ان لا يزداد فيها على ما يدفع ضرر الحر والبرد وان يكون
 لطيفة لمواقفة الزينة وتغوية الطبيعة على ما يشهد بالزينة
 السليم والطبع المستقيم واما النفس فليجهد في ما هو الحق
 عن سنن الايمان لتعيق عليه الزميد الحقيقي اما ان لا يدين
 الزميد طلاق الدنيا والآخرة فليان فقل ما يحتمل واما لا بد
 من كونه حقيقيا قلنا اذا اترك بالنظر وكان القلب مائلا
 اليه لم يفتنع لانه سبحانه لا ينظر الى صوركم ولا الى اعمالكم
 ولكن ينظر الى قلوبكم ولا بد وان يتبع المريد في مبداء الامر
 بالزميد الطاهر من غالب فلو مضى منه لما حصل الزميد
 الحقيقي ولهذا تنقوا عما ان الزميد فتنه الانطواء و
 ينسج للمطالع ان يخطه نفسه عن دنس السموات
 الطبيعة ويهدب اخلاقه عن علائق القوار الشهوة
 والقصبة حتى يحصل له الوصول الى الحضرة القدسية وهذا
 الطريق والتهذيب لا يحصل الا بتطهير النفس عن دنس

فليجهد

انه

السموات والارض والانبيا بالادعوات والامانة
 النصدات وبذل الزكوة والقيام عن المعظلات
 والمزومات والتعب الى الله ثم بانواع القربات
 ويجاهد ويجهد حتى يهدى السبيل كما قال الله ثم والذين
 جاهدوا فانا لنشدنهم سبلنا وان الله لمع الحسنيين وشد
 الاسرار المكنونة والالام المكنونة وكشف في باطنه الحقائق
 الخفية والدايق الفضية الا ان ذلك قبل لم يخط على
 قد كل قد لا يعو به وتحتاج لم يخط بمقدتها كل ذي حد
 لغرضه بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو
 الفضل العظيم جعلنا الله والايام من السالكين لطريقه
 المستحسن لتوقفه ومدلية المستعدين لالهام الحق
 وتحقيقه بغاية المستحسنين بتجليه ايدى مفصلة ورحمة
 حتى يبلغ في هذا المقام غاية المقصود وبما به المرام محمد و
 آله البررة والكرام **الفصل الثاني** في العدل تقسيم كل
 فعل اما ان ينفرد العقل منه اولا والاخر قبح والثاني
 حسن والحسن اما ان ينفرد العقل من مركبة اولا والاخر
 الواجب ولا ذلك يندم العقل فاعل القبح وقاكر
 الواجب **اقول** لا فرع من انبات واجب الوجود
 وصفاته النبوية والنسبية شرع في كسبه افعاله وانما
 عادل ومفناه اذ لا لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب هذا
 هو الاصل الذي سارع عليه مسابلا العدل من حسن
 التكليف ووجوب الثواب والعقاب وغير ذلك
 من المسائل التي تقع عليه ولما كان هذا الاصل يتوقف
 على معرفة الحسن والقبح ابتداء المصير بذلك اذا اقتدر

الفصل الثاني

هذا

حسن وقبح اولا فان لم يقتضيه صفة زائدة على حد وشم
 حسن وقبح

هذا فنقول الفعل الصادر من اللسان اما ان يقتضيه صفة
 زائدة على حد وشم لم يوصف بشئ كركه النائم وتكلم السامع وان
 كان له صفة زائدة على حد وشم فلا يخلو اما ان ينفرد العقل
 فان كان منه اولا فان لم ينفرد العقل منه فهو الحسن وان ينفرد العقل
 منه فهو القبح ثم الحسن اما ان ينفرد العقل من مركبة اولا فان كان الاول
 هو الواجب وان كان الثاني فاما ان يكون فعله اولى من تركه او
 بالعكس او نسا وبان فان كان الاول هو الشرير وان كان الثاني
 فهو الكره وان كان الثالث فهو المباح **قوله** ولذلك فتم
 ان ولاجل ان الواجب هو الذي ينفرد من تركه فم العقل
 فاعل القبح وتارك الواجب لان كلا منهما واجب لكن احدهما
 بالنسبة الى الترك ولاخر بالنسبة الى الفعل **قوله** اصل
 انكر المحرقة والفسادية الحسن والقبح والوجوب العقلية و
 لا يخل العدل عليه الدلائل والاوي انبائها بالضرورة لان الله
 لا يد من انتهاء اليها وسبب الاشتباه في الحكم اشتباه ما
 يتوقف عليه الحكم من تصورات معاني الانباط من
 الحكم به وعليه ولا ينافي ذلك ضرورة الحكم لان الضرورة
 هو الذي اذ حصل تصور الحكم من غير حاجة الى واسطة لاجل
 الحكم بل لاجل التصورات ومحل النزاع كذلك فان من تصور
 حقيقة الواجب والقبح حكم بنفوذ العقل عن ترك اولا و
 فعل الثاني من غير توقف على امر اخر **اقول** هذا الاصل
 عليه ما يربط بالعدل وهو الحسن والقبح عقليان وقد تكررت
 المحرقة وهم الاشاعة والفسادية وهم الحكماء ذلك حال المحرقة
 فلان عند من انبأه عيان اما الفلاسفة فلانهم يقولون ان
 الحكم بذلك اما هو العقل العلي لا العقل الغلظي وانتهى اهل
 الحكم الى ترك

العقل

قوله

لان

جمله

الطريقين

ان الحكم الزم

العدل وبهم يتباينون بكونه لا يفعل قبيحا ولا يحل بواجب و
قبل الشروع في ازالة الغريبتين بذكر مقدمة نافعة تقرير ما ان يقول
الحسن والشرع يطلعا ان يحاكون بعض الاشياء ملابا للظن وبعضها
مناظر للظن فان القذة وما يودس اليها من الظن واللام وما يودس
اليها منا قوله وبهذا التفسير لا نزاع في كونها عقليتين بمعنى انه لا يحتاج
في معرفة هذه الملازمة والمناظرة الى حكم الشرع وعلى كون بعض الاشياء
كالعلم منه كمال وبعضها كالجمل منه نقصان وبهذا التفسير ايضا
لا نزاع في كونها عقليتين زائدة على انه لا يحتاج في معرفة هذه الملازمة
والمناظرة الى حكم الشرع وعلى كون بعض الاشياء كالعلم منه كمال
او بعضها كالجمل منه نقصان في يطلعا ان يحاكون بعض الافعال
موجبا للمدح في الدنيا والثواب في الآخرة وبعضها موحيا للقدح في
الدنيا والعقاب في الآخرة والاختلاف آتيا هو في القسم الآخر اذا
عرفت ذلك فنقول ذهب الشاعرة والكتار الى ان حسن
بعض الافعال وقبحها بهذا المعنى لا يعلم الا بالشرع وذهب للعلوية
الى ان حسن بعض الافعال وقبحها بكونها واقعة على وجه مخصوص
لا بد من تحقق فاعله المرح او الزم ذلك الوجه قد يستحيل العقل
بادراكه كالحكم على الصديق للمنافع وقبح الكذب الضار ايضا وقد
لا يستقل بحسن الصلوة والتقوى والركعة ويختص الشاعرة
بما يذهب به من ان الكذب لو كان قبيحا لكونه كذبا لوجب في كل
كذب كذب التالى باطل فالمتقدم مثله آتيا بيان الملازمة فلا يستحال
تخلف المتأخر عن علمه التامة وآتيا بيان بطلان التام وان
الكذب الذي يكون سببا للخاص بالانبياء والرسل عليهم
السلام عند ايراد الظلمة لهم انواع الباطل ككذب النبي
قبيحا واجيب عنه بان الالم عدم وقوع الكذب في هذه الصورة

قيل

قيل يلزم منه ايراد الانبياء اجيب بان التوضيح يفي عن الكذب و
اختصت للعلوية على ما ذهب اليه بان العقل يعلمون ضرورة حسن الصدق
ان يقع وقبح الكذب الضار والخالي عن جهات الاستحقاق و
يقع ككذب الا على تضييق المصنف والذم بالظن الى السماء
وحسن ردة الوديعه وشكر النعم ومن كابر في العلم بحسن هذه
الاشياء وقبحها فقد كابر في الضرورات وليس الاستحسان و
الاستقبحان للجلل عرف الشرع لانها حاصلان في حق من لا يعرف
الشرع كالمراعية في اذن لمحة العقل كالمص والاولي في
اشياء هذه التعويض اذ عار الضرورة لان الاستدلال
لا بد من اتصافه اليها واذا كان كذلك فالولي الاستدلال باذعار
الضرورة **قوله** وسبب الاشتباه في الحكم اشارة الى جواب
سؤال مقدر تقرره ان يقول لو كان الحكم بالظن والقيم العقليتين
ضروريا لا حصل الاشتباه فيه لكن التالى باطل فان الاشتباه في الحكم
حاصل لما علم من اعتدال العقلاء في هذه المسئلة فالمتقدم مثله
بيان الملازمة ظاهرة لان الضرورات في الاشتباه فيها وتزير
الجواب ان سبب الاشتباه الحاصل في الحكم آتيا اشارة
من اشتباه ما يتوقف عليه الحكم وهو تصورات معاني الفاظ
اطرافه الى الحكم عليه وبه تكون تصورات الاطراف غير
بريق لا ينافي بامته الحكم لان التصديق البديهي موالا اذ حصل
تصوره في سواد كان بالكلية او لا بالكلية حصل الحكم من
غير حاجة الى وسط ومحل النزاع كذلك فان من تصور حقيقة
الواجب حكم بان العقل بعد من تركه ومن تصور حقيقة
القيم حكم بان العقل بعد من فعله من غير ان يتوقف على شيء آخر
قوله اصل الواجب الوجود قادر عالم متفاهيل التمام

وبرك الواجبات ومستغن عن فعل القبايع وبرك الواجبات
 كما تقدم من الأصول وكل من كذلك تسجيل عليه فعل القبايع
 وبرك الواجب بالضرورة ينتج ان الواجب لا يفعل القبح ولا
 يفعل الواجب **اقول** الله لم لا يفعل قبيحا ولا يخل الواجب
 لانه لم صارف بصره عن فعل القبح وليس له داع يدعو اليه
 ومع وجود الصارف واسعار الداعي يمنع صدور الفعل وآما انه
 لم صارف لم عن فعل القبح فلانه عالم بجميع المعلومات التي هي عندنا
 فعل القبح فهو عالم بالقبح فعليه به هو الصارف له عن فعله وآما انه
 ليس له داع يدعو اليه فلان الداعي آما داعي الطبع او داعي العقل وهو
 ثمرة عنده آما انه متردد عن داعي الطبع كالشهوة فلكونه مستلزما
 للحكمة وهو ليس بحكم فامتنع عليه داعي الطبع وآما انه متردد عن
 داعي العقل فلان داعي العقل على قسمين داعي الحاجة وداعي الحكمة
 وهو ثمرة عنده آما انه متردد عن داعي الحاجة فلما تقدم وآما انه
 متردد عن داعي الحكمة فلما لا يدعو الى فعل القبح وآما انه متردد وجد الصارف
 واسعار الداعي اصل العقل ذلك ضرورة فامتنع منه فعل القبح
 وبرك الواجب فلا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب لانه عالم بقبحها
 ومستغن عنها ومعه كان كذلك استحالة منه فعل القبح و
 برك الواجب آما انه عالم بقبحها فلما تقدم من انه عالم بجميع
 المعلومات سبعا صليها وآما انه مستغن عنها فلما ثبت من
 انه مستغن في ذاته وصفاته عن جميع الاشياء لا يتطرق
 اليه الحاجة بوجه من الوجود وآما انه ممتنع كان كذلك استحالة
 منه فعل القبح وبرك الواجب لاستحالة عليه العيش
 لانه حكيم وفعل العيش على الحكيم هو فلا يفعل قبيحا ولا يخل
 بواجب وهو **قوله** اصل الافعال التي تصدر من عبده

هم موجود وانما لاخبار لانها تحصل بحسب دواعيم وعند
 العباسية هم موجود وما بالواجب وعند الحرة او حدة الله
 ثم فهم اذ لا موثر عند الله الله نعم واحتج ابو الحسن على الاول
 بالضرورة وليس يعيد وان استدل للثاني عليه قلنا ان وجد
 في من القبايع في العالم فالعبد موجود في العالم والمردم ثابت
 باعتبار انهم كذا اللازم من الملائمة آما ايضا ان القبح
 مع الواجب يكون فاعله غيره وكذا الحسن لانا تعلم بالضرورة
 ان فاعل القبح هو فاعل الحسن فان الذر كذب هو الذر صدق
 والذي اثبت ابو الحسن الاشعري وسماه بالكتب واستدل
 بوجود الفعل وعدمه الى الله ثم ولم يحمل للعبد من التاثير
 غير محقول **اقول** ذهب اصل العدل الى ان الافعال الصادرة
 من العبد آما تصدر بقطوعهم واختيارهم والاولى على ذلك
 انه كلما وجد شيء من القبايع في العالم كانت العبد موجودات
 افعالهم كمن المتقدم حق ضرورة وانما قائل في مثله وبيان
 الملازمة ثابت من ان القبح على الواجب مح فيكون فاعله
 غيره واذا ثبت ان القبح من فعل الغير فالحسن ايضا من
 فعله لعدم القابل بالوق ولا تانا تعلم بالضرورة ان فاعل القبح
 هو الذر فعل الحسن فان الذر كذب هو الذر صدق وقال
 ابو الحسين البصري انه ضرورة وهو حق والذي ينبغي على كونه
 ضروريا المعقول والمنقول آما المعقول فمن وجود الاول
 ان كل عاقل يعلم بالضرورة حسب المصلحة على الاحسان والتم
 على الاساءة والكفران ذلك فرع على ان المحسن والمسيء
 والكا فاعلون الثاني آما نجد افعالنا تابعة لقصودنا ودوا
 ومنشئنا عند صوابنا ولا معي للمختار الا ذاك الثالث

ان احدا يبرز غيره عن فعل المعصية ويذمه ويلومه عاقلها
 وذلك يستلزم العلم بكونه فاعلا بالقدرة واما المنقول كالايات
 المشتملة على الوعد بالثواب بسبب الافعال ومن الطاعات
 كقوله ثم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات
 الفردوس من تحت الارض الوعد بالعقاب بسبب الافعال
 ومن المعاصي كقوله ثم ومن يفعل ذلك يلق انا ما يضاعف
 له العذاب وعلى المدح على الافعال بقوله ثم وابرمم الذي
 قوة او على الذم عليها كقوله ثم اولئك الذين اشتروا الضلالة
 بالهدى وغير ذلك من الايات التي لا يحصى كثرة الدلالة
 على ان افعال العباد واقعة بقصودهم واختيارهم بالقدرة
 الله ثم والا لكان وعدهم وعيدهم ومدحهم وذمهم مستقبحا
 لكون افعالهم حارة بحسب حركات الهجوات والحركات
 وذميت الحكماء الى ان افعال الصادرة من العبد انما
 تصدر منه على سبيل الایجاب لان الافعال واقعة
 بقدرة خلقها الله ثم العبد اى الله ثم بوجد العبد
 القدرة والارادة وبها يوجد ان الفعل المقدر هو ذم
 ابو الحسن الاستوى الى ان الله ثم هو المحدث للافعال و
 العبد مكتسب وليس بقدرة العبد اثره الفعل بالقدرة
 والمقدور واقعان بقدرة الله ثم وهذا الامر هو
 اكتسب وفي القاضى اكتسب بان ذات الفعل واقعة
 بقدرة الله ثم وتكون طاعة او معصية صفات واقعتان
 بقدرة العبد وهذا امر غير معقول **قوله** شبهه وطوب
 قال المجوز ان كانت القدرة والارادة من الله ثم
 وبعد مما ينتج الفعل ومعها حب فالفعل من

الله

كون

الله ثم والمذموم من الثبوت فكله لازم والجواب انه يلزم
 من الله الفعل من الله ثم ان يكون الفعل منه غاية في الباب
 انه يتجمل منه الایجاب بالذم فلا يدفع الایجاب بان يقول
 ان يكون الله الفعل من الله ثم مستلزم الا ان فعل العبد تابع لدا عيه
 يكون باختياره لا بالارادة بالاختيار لا بالقدر وبعد ظهور
 كونه فاعلا لا عاقل ان سموه بايما لكون الالات من الله ثم
 كانت منارعة في التسمية ولا مضايقة فيها ولو قالوا ان الله ثم
 خلق العبد ولو لم يخلق لكانت الافعال ولما خلقه كانت
 تكون برقم فاعلا لكان مثل قولهم واسهل لكنه لا يخفى على العاقل
 ما فيه **اقول** كانت الاشياء من كانت القدرة و
 الارادة اى قدرة العبد و ارادته من الله ثم وكان بعد ما شاع
 الفعل بوجودها محجب بالافعال من الله ثم كلف القدم حق
 بان في مشقة اما حقيقة القدم وهو كون قدرة العبد و ارادته
 من الله ثم فظا وتقوم بغيرها واما بيان الشبهة فلا يتبين
 في صدور الفعل لا يختلف عنها واما صدور ان من الله ثم فيكون
 فاعل السبب فاعل السبب فيكون الفعل صادر من الله ثم و
 نور الجواب ان يقول لا يلزم من كون الله الفعل من الله
 ثم ان يكون الفعل منه ثم والا لكان يتوق الانفعال الحاصل من
 النجاء بواسطة المتشار فعل الحداد وذلك باطل بالقدرة
 فيكون الفعل الصادر من العبد من فعل الله بطا الله و قد فلا
 يكون العبد مجرأ فعله وهو المظاعية ما في الباب انه توهم
 منه الایجاب من حيث انه يحب وجود الفعل عند
 وجودها و قد عدها و قد عدها ان الایجاب عبارة عن
 عدم تخلف الفعل عن الفاعل بشرط ان لا يكون له قصد و راع

انته

وارادة المصدور الفعل كصدور الحرارة من النار والبطء
 من الماء والبرودة من الثلج وليس فعل العبد كذلك لانه تابع
 بقصد وواعيه وارا دة يكون باختياريه لانه لا يقع بالاختيار
 الا الفعل المبني بالصدق والارادة والواعي فان سمع
 ذلك اجابا باعتبار ان الة الفعل منه ثم كان ذلك سببه
 لفطيم فلما نزع في التسمية وان سمع اجابا بحسب مبدوء
 بقصد وواعي فذلك مما قد بان بطلانه قوله ولو قالوا
 اشارة الى مقتضى اجمالى الشبهة المذكورة وتقريره ان قول
 حاصل الشبهة ان فاعل السبب فاعل المستب
 في قول كلما كان العبد موجودا كان الفعل من الله ثم لان
 فعل العبد متوقف على وجوده من الله فالفعل من الله
 لان فاعل السبب فاعل المستب في لوقررت الشبهة على
 هذا الوجه لكان تقريرها سهلا ولم يمتح الى ذلك التعسف
 من اثبات الارادة والقدرة ولو كانا صادرا من الله
 ثم لکن لا يخفى على العاقل ضعف هذا لان التراجع انما هو في
 المباشرة القوية وسبب السبب بعبد فيكون خارجا
 عن المبحث ولما كان هذا ضعيفا جدا لا يخفى على العاقل
 ما فيه من الضعف كان لا بد من ابطال فكون الشبهة باطلة
 وهو الملاحظ **قوله** شبه وجواب قالوا ايضا علمه
 ثم متعلق بفعل العبد فيكون تركه ممثلا اذ لو فرض تركه
 لم يكن علمه بوجبه ولا نكاحه في علمه ثم اذ كان تركه
 ممثلا كان العبد مجبور اقلنا هذا ايضا توهم الاجاب واما
 الجبر فلا يلزم منه من فعل الباري ثم وكلما اجابوا به
 فيوجوب علمنا اننا نقول العلم لا يكون على الا اذا اطابق

المعلوم

المعلوم فلو كان موقرا في المعلوم كان المعلوم تابعا فيدور و اذا
 لم يكن موقرا لم يلزم **الاجاب** **قوله** شبه اخر
 لا شاعرة على ان لا فعل الصادر عن العبد معلومة لانه
 وكل معلوم له يجب وقوعه ينتج ان افعال العباد يجب
 وقوعها لانه لا افعال العباد معلومة لانه لم يمتح من
 من الله تعالى جميع المعلومات التي من محلتها افعال
 العبد فيكون عالما بها واما ان كل معلوم لله يجب وقوعه
 لانه لو لم يقع لزم انقلاب علمه بوجبه وهو محال فثبت ان
 افعال العبد واجبة الوقوع ولا يتعلق قدرتهم بها لانها
 انما تتعلق بالمكن لا بالواجب والى العلم من صادرة منه
 ثم وهو المطلوب وجوابها ان هذا ايضا يوهى الاجاب
 واما الجبر فلا يمتح الاجاب فقدم مع انه متعوض بالواجب
 وتقرير النقض ان نقول لو كانت الشبهة حقة لزم انتفاء
 قدرته لکن الثاني باطل اننا فاما لعدم ذلك وبيان القدرة
 ان افعالهم معلومة له وكل معلوم له يجب وقوعه فافعالهم
 يجب وقوعها ولا يتعلق قدرته بها لان قدرته انما يتعلق
 بالمكن لا بالواجب والمنع فيلزم نفي قدرته وهو محال لزم
 حقة الشبهة فيكون باطلا وهو الملاحظ مما اجابوا عن هذه
 السببة فتوجهوا بنوع شبهتهم على اننا نقول العلم تابع ولا
 يلزم من التابع بمورش ينتج من الثاني لانه من العلم بمورش
 ان العلم تابع فلان المراد بالتابعة المطابقة ولا شك
 ان علم الواجب مطابق للاشياء واما ان كان حملنا على
 الله عن ذلك علوا كبيرا واما ان لا يلزم من العلم بمورش
 فلان التابع متاخر والمورث متقدم فلو كان التابع موقرا

فأفعال العبد

من العلم بالتوهم

لزم ان يكون متقدما متاخرا معا وهو محال فلا يكون العلم
 موثقا فيكون الافعال واقعة بقدرة العبد وهو المظ
 يدانية اذا ثبت ان للعبد فعلا وكل فعل يستحق
 به العبد مدحا او ذمما او يحسن ان يقال لم فعلت فهو
 فعله وما عداه فهو فعله ثم لا يتبين بطلان قول
 الاشاعة وهو ان جميع الافعال واقعة بقدرة الله
 اثبت ان للعبد قدرة وفعل اراد ان يتبين الافعال الوا
 من العبد والافعال الواقعة من الله ثم قال كل فعل يستحق
 العبد مدحا او ذمما فهو فعل العبد كالصلوة والركعة وكفعل
 مع من الخمرات فانه يستحق المدح على الاول والذم على
 الثاني او كلا حسن ان يقال لم فعلت فهو فعله كونه
 على الافعال الصادرة منه وبما يكون كذلك فهو فعله
 السائر والارض والملكية والاس وغير ذلك مما هو فعله
 اصل اذا ثبت ان افعال البارئ هي التي
 والآتي هو العلم بمصلحة الفعل والترك فافعاله ثم نقل
 عن المصالح اي انه ثم انما يفعل لغرض واذا ثبت انه ثم
 كمال لذاته ومستغن عن غيره فافعاله لم تعد اليه
 بل الي عبيده واذا ثبت ان افعال المصالح عبيده ثبت
 بطريق العكس ان كل ما في فساد بالقسبة اليهم لم يصدر
 عنه ثم الله يفعل لغرض لان فعله ليس لذاته
 والآتي هو العلم بمصلحة الفعل ففعله لم يخل عن مصلحة
 ولا ينفى بالغرض الا الفعل للمصلحة وايضا الفعل لا لغرض
 عبث والعبث عليه ثم فيكون فعله لا لغرض محال
 لغرضه وما خلقت الخلق والانس الا ليعبدون وما خلقتنا

وما خلقتنا السائر والارض وما بينهما لا عين افحسنت انما
 خلقتكم عبثا وغير ذلك من الايات الدالة على ان فعله تعالى
 لغرض واذا ثبت ان فعله ثم لغرض فنقول ذلك لغرض لا لغرض
 ان يكون عابدا اليه لانه كمال لذاته ومستغن عن غيره فلا يكون
 ذلك لغرض عابدا اليه والا كان مستكلا به وبحاجا اليه فلا يكون
 كمالا عابدا به بل يكون عابدا او موصوفا الي عبيده واذا ثبت
 ان فعله لمصلحة عبيده انعكس بعكس القسبة الى قولنا كمالا ليس بمصلحة
 لعبيده لا يفعل والفساد لمصلحة لم فيه فلا يفعل ولا يصدر عنه
 هو المظ تبصرة قدينا حقيقة ارادته ثم لا فعل لنفسه
 ولما ارادته لا فعل لعبيده فهو امرهم بما والامر بالخير ينقض الضاد
 فلا يامر به وقد بينا انه لا يفعل القبيح ولا يرضى به لان الرضا به
 كفعله ارادة الله ثم لا فعل لنفسه هي علمه ثم بالتمثال
 الفعل على المصلحة الداعية الى ايجاده وقد عرفت ذلك فيما تقدم
 وارادته لا فعل لعبيده هو لو لم يامر بما يرضى اليه من فعل الطاعة
 اذا عرفت هذا فنقول الله لا يامر بالقبيح ولا يرضى به لانه
 لا يامر بالقبيح فلا ينزل الله به سلبا الفساد وهو اختلال نظام نوع
 الانسان وهو صاف لغرض الحكيم فلا يامر بالقبيح واما انه لا يرضى
 به فلان الرضا بالقبيح قبيح وهو عليه ترح فلا يرضى به وهو المظ
 تنبيه ما ورد انه ثم حلق الخمر والشرب اريد بالشر لا بالاطعام
 وان كان مستكلا على مصلحة من اجاب سوال متذمر
 السؤال ان نقول ما ذكره في معنى القبيح والفساد عنه ثم متشاف
 لا ورد انه ثم حلق الخمر والشرب والشر قبيح وضاد فيكون قد صدر
 عنه القبيح والفساد وهو صاف لغرض الحكيم ان الله لا يصدر عنه
 الفساد وتقرير الجواب ان الشر معنيين احدهما ان يكون مالا

بغيرهم

يكون لما للخلق الحيوانات المودية والنباتية ما يكون
 سلبا للفساد ولا يكون فيه مصلحة والمنفعة عنه ثم موافقا للمنفعة
 الثانية لا اولى بالمنفعة الاولى ^{الالزام لازم لان خلق}
 الحيوانات المسندة فساد والفساد لا يصدر منه ثم كما قرئتم
 لكنها صادرة منه ثم قبلت الالزام وهو الساعات
 انما لا نسب خلق الحيوانات المودية فساد وانما يكون ذلك كذا
 لو لم يكن في خلقها مصلحة اعظم من مفسدها والا لم يكن ذلك
 لما سبق في العلم الا انما انما يمكن صدوره من الحكيم بالنظر الى
 القسمة العقلية اما ان يكون كله خيرا او كله شرا او بعضه خيرا او
 بعضه شرا فان كان كله خيرا وجب عليه ان يخلقه وان كان كله
 شرا لم يخلقه وان كان بعضه خيرا فاما ان يكون خيرا اكثر من
 شرا او شرا اكثر من خيرا او يساويان فان كان خيرا اكثر
 من شرا وجب على الله ان يخلقه وان كان شرا اكثر من خيرا
 او كانا يساويين لم يخلقه والسعد بر ان الحيوانات المودية
 موجودة وليست كلها خيرا فنتبين ان يكون خيرا اكثر من
 شرا والا لما وجدت ولا يلزم من عدم علمنا بالمصلحة عدم المصلحة
 وجنيد يجوز صدور هذه الحيوانات شرا ولا يلزم المخدور المذكور
 نبذة تكليف البارئ امر عبيده بما فيه مصلحة لهم
 بهم عافية مفسدة ثم وذلك لا ينافي الحكمة وان كان فيه مشقة
 فلا يكون قبيحا والعوض من التكليف امثال العبد ما كلف
 فلا يكون تكليفه بالاطلاق حسنا كما فرغ من النبات
 الواجب ثم والنبات صفاته البهيمية والسلبية شرع في
 بيان افعالها فمنها التكليف وهو ارادة من يجب طاعته
 ما فيه مشقة ابتداء فقولنا ارادة من يجب طاعته

فان قلت

فتراب

وبعضه شرا

قوله

اقول

ذلك الذي طاعته من عباده
 الذي طاعته من عباده

خفيف شامل لطاعته ثم وطاعته رسول الله صا واتمته
 والوالدين والسيد لان كل واحد منهم يجب طاعته وقولنا
 فيه مشقة يحج ما لا مشقة فيه كالكول والمشروب وقولنا
 ابتداء يخرج طاعته ما سوى الله ثم فان طاعته من عداة
 ان كانت واجبة لكننا ليس واجبة ابتداء بل انما وجبت لاحد
 الله ثم بها وموأي التكليف في الحقيقة عبارة عن امره ثم
 العبيده بما فيه مصلحة لهم وفيهم عافية مفسدة ثم قوله ذلك لا ينافي
 الحكمة وان كان فيه مشقة اشارة الى جواب سوال تعدد
 تقدير السؤال ان التكليف فيه مشقة على التكليف وذلك شافي
 حكمته ثم فيكون قبيحا ولا يجوز له فعله وتقدر الجواب ان التكليف
 وان كان فيه مشقة الا انه يودى الى الطواب العظيمة اللذات
 بخلافه المكلف ويرتضيه بالكف به وهو لا يمكن الا به فلا يكون
 منافيا للحكمة فلا يكون قبيحا فنجوز ان ينعلمه ثم بل محسوس
 وحيث العوض من التكليف امثال المكلف ما كلف به فلا
 يكون تكليفه بالاطلاق حسنا فانه العوض من التكليف
 اصل اذا علم البارئ ثم ان العبيد لا يمثلون التكليف الا بفعل
 حسن بفعله الله ثم وجب صدوره عن لينا ينتصف عرضه
 ومثل ذلك يستلطفنا فكون اللطف واجبا ^{اللفظ}
 هو الفعل الذي يترتب العبد من الطاعة ويوعده عن المعصية
 ولا يبلغ به حد الجار اذا تردد ذلك فتقول هذا دليل ان اللطف
 واجب على الله ثم وتقريره ان نقول لو لم يكن اللطف واجبا
 على الله ثم كان ناقضا لغرضه لكن التالي باطل فالجواب كذا
 انما بيان الملازمة فلا ن الله ثم امر عبيده بفعل الطاعة و
 نهيهم عن فعل المعصية واللطف هو الذي يقرب الى الطاعة

قوله

اقول

عام

ويقتضي المعصية فيجب عليه الآن من اراد فعلها من شخص
 وكان له اشياء يتوقف عليها كالتدرة على الطاعة وطوارح
 واشياء مقتضية اليه وجب على المرء فعل تلك الاشياء كلها
 والآلة العقلية منقضاء الغرض وهذا كمن اراد حضور شخص
 الى ضيافته وعلم انه لا يحضر فيها الا ان يفعل منه نوعا من
 اللطف كذما به اليه بنفسه فان لم يفعل ذلك علم انه منقضى
 الغرض مذيابا للملابسة اما بيان بطلان الثاني فظاهر لان
 مقتضى الغرض على الحكم بحال فبانت الملازمة وقد بان
 بطلان الثاني بسطيل المقدم وهو ان اللطف ليس واجب
 فيكون واجبا وهو المطلب في النبوة والاما
 اصل اذا كان الغرض من خلق العبيد مصلحة فثبت على
 على مصالح ومفاسدهم مما لا يستقل عقولهم بادره لطف
 واجب وايضا اذا لم يكن سبب كثرة اخلائهم والانه في
 اختلاف دواعيهم وادارتهم وقوع الشر والفساد في اشياء
 ملاقاتهم ومعاملاتهم فينبغي على كيفية معاشرتهم وحسن معاملاتهم
 والانتظام امور معاشتهم التي يستحق شريفة لطف واجب
 ولا كان البارس سبحانه غير قابل للامارة المحبة فينبغي
 واسطة مخلوق مثلهم غير ممكن فينبغي التوسل واجبة
 لا فرغ من اثبات واجب الوجود وصفاته النبوية والعلوية
 وافعاله في النبوة واجبة عنها مسبوق بتصوره اذ الحكم
 على النبي يستلزم تصور ذلك النبي فالنبي هو الانسان المبعوث
 من الله تعالى الى عباده ليكملهم بان يوفهم باختيار الله من
 طاعته والاحتراف عن معصيته فقولنا هو الانسان اخرنا
 به عن الملك كجبريل علم فانه مبعوث من عند الله تعالى

قوله

عقولهم

اقول

لاجل

لاجل هذا الغرض وقولنا المبعوث من الله تعالى اخرنا
 به عن الانسان الذي لا يكون سبعا من عند الله تعالى
 قولنا ليكملهم الى خاصته له البعثة اذ انقرر هذا فنقول للمكلفين
 في اثبات النبوة طريق والحكماء طريق فقرر طريق المكلفين
 ان نقول وجود النبي لطف واللفظ واجب على الله تعالى فوجود
 النبي واجب على الله تعالى اما ان وجود النبي لطف فلما ثبت
 عبادة الله تعالى على مصالح ومفاسدهم التي كلفوا بها
 يستعمل عقولهم بادره لطف واما ان اللطف واجب على
 الله تعالى قد تقدم فيكون النبوة واجبة على الله تعالى وهو المطلب وقد
 اشار للصف الى هذا الطريق بقوله واذا كان الغرض من خلق
 العبيد مصلحة لا بد من طريق الحكم ان يقول وجود النبي واجب
 في بناء نوع الانسان واصحاب احواله في معاشه ومعاذ وكل من
 كان كذلك فوجوده واجب في الحكمة لا سيما ان الانسان
 طائر الانسان مدني بالطبع اي يستلزم معاشة لا سيما
 الى عذارى ولباس ومسكن واطعام وهو غير ممكن من نفسه
 وحده اذ لم يمتنع ان يندرج في احواله فيحتاج الى معاشه من الله تعالى
 يمكن بمعاونة ان يتعاين في معاشه فان الانسان بالطبع يحتاج
 في معاشته الى اجتماع يورث الى صلاحه والامكان لكل انسان
 حيوان على شهوة وغضب امكن ان يستعين بانواعه
 من غير ان يعينهم فمع ذلك الهوى في الدنيا والارض فلا
 يستقيم ادم الا بعدل ولا يجوز ان يكون مقتضى العدل في
 الشارع واحد منهم من غير فنية له عليهم اذ لو كان كذلك لما
 استقام ادم والذين يمتاز به مقتضى العدل من غيره وهو
 المعجز ولو لم يكن المقتضى من الله تعالى لم يكن معجزا عند المعبود فان

وعاين

ينبغي

لا يمكن استعلاء نوع الانسان الا بقى ذى معنى فخرهم عن
 بارهم بالانتماء عقولهم وبطاعتهم الى الله وبعدهم
 بما يرضون فيه اذ استقاموا وبقية عدوهم بالكرهون اذ لم يستقيموا
 ويهداهم قوانين في عبارة بارهم القادر على انشاء المطلق على
 الضابط الفنى عن غيره لئلا ينسوا ويقلوا اشريعة ظاهرا وباطنا
 يكونون وجود مثل هذا الشخص الموصوف بهذه الصفات
 ضروريا في بناء نوع الانسان واصلاح حاله واما الكبري فلانه
 لا كان بناء النوع الانسان واجبا ليسلج كماله الذي وجد
 لاحله وكان من شرائط ذلك وجود الشيء فلم كان وجوده
 ايضا واجبا لازما ولا يتم الواجب الا به فهو واجب ولي هذا
 الطريق انشاء بقوله وايضا اذ لا يمكن سبب كثره حوائجهم
 ووداعهم الى اصل انشاء وقوع القبايح والاطلال
 بالواجب على انشاء حوائجهم لا يخرجون عن حد الانشاء لئلا
 يتفرغوا عن حوائجهم ويسلمون ما جاوروا به لطف فيكون
 واجبا ويستحق هذا اللطف عصمة فالرسول معصومون
 لا يبق وجود في الحكم الانسية شرعية في كل صفاته
 فيها العصمة كرس الكلف بحيث لا يصدر عنه المعاصي
 من غير اجبار على ذلك اى مع قدرته عليها من اول غيره
 الى عدا خطا ربه وادبنا حال البعثة وقبلها سواركا
 المعصية صفة اكرية وقيل المعصوم هو الذي لا يمكن الانسان
 بالمعاصي من غير اختيار له من خطا لانه لو لم يكن قادرا على
 المعاصي لم يكن مباحا على تركها لكنه مباح على تركها اجاعا لكونه
 قادرا عليها وقيل المعصية لا يتلج في العصمة الا اذا كانت
 عدا الاخطار وسبوا ونسبانا وقال بعضهم الشرط في العصمة

اختصاصا

بمن البعثة لائس ذلك وقال بعضهم الضميمة لا تقبل العصمة
 اذا افترق ذلك فتقول عصمة الانبياء واجبة لانه لو كان
 وقوع القبايح عنهم المنع عقول الخلق منهم ذلك فسلمهم
 لعدم الامثال او اوصهم والافترجا روي عنهم الذي هو العرف
 من بعثة الرسل فينتج الغرض من فائدة الغرض البعثة وهو
 محال لهم من عدم وجود العصمة فيكون العصمة واجبة
 المطلق مقدمة على معوث من حفته ثم الى قوم لم
 يتايد بامر فارق للعادة حال عن المعارضة مقرون بالحق
 موافق لادعواه لم يكن لهم طريق الى تصديقه ويستحق ذلك موافقا
 فظهر للعوامات للرسول واجب من صفات النبي
 صلح ظهور المعجزة بما يده وهو المعجزة او خارق للعادة حال
 عين المعارضة مقرون بالتخدي موافق لادعواه فله ان يكون
 المعجزة قولا او فعلا او قوله خارقا للعادة لانه لو لم يكن خارقا
 للعادة لم يكن معجزة او قوله خارقا عن المعارضة من غير
 والشجعة وقوله مقرون بالنهاية بحكم الكرامة لا يكون
 مع التخدي وقوله موافق لادعواه انما هو من الفعل الخارق
 للعادة الخالي عن المعارضة المقرون بالتخدي الذي هو
 غير مطابق كالفعل الذي يصد عنه مسدا اذا تعذر هذا
 فتقول ظهور المعجزة على يد الرسل واجب لان مقتضى
 الرسول واجب ولا طريق اليه الا بظهور المعجزة فيكون ظهور
 والمعجزة واجبا اما بيان الصفة فليس كما يلزم فنقول الغرض
 الذي هو على الحكم محال واما بيان الكبري وهو ان يكون
 الى مقتضى الرسل سوى المعجزة فظاهر اصله
 رسول الله صلح لانه ادعى النبوة وظهر المعجزة اما الادعى

اختصاصا

ففعلوه بالتواتر واما المعجزة فكسيرة وانظر القرآن لانه صل الله
 تحدي به العرب وعرفوا من معجزته مع تواتر واعينهم ويطعن
 وضاحتهم والى الان لم يقدر احد من النصارى على تركيب كلمات
 مما متواله فيكون معجزة فيكون محمد نبيا صلي الله عليه وسلم
 عبد الله صلي الله عليه وآله نبي حق رسول الله صديق خلقه والهدى
 والتساري والجوس والبراهمة لانه ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
 وكل من كان كذلك فهو نبي حق محمد صلي الله عليه وسلم حق انا انه ادعى النبوة
 ففعلوه بالتواتر لم ينكره مخالف ولا موافق واما انه اظهر على يده
 المعجزة فلانه لانه بالقرآن والقرآن معجزة انا انه بالقرآن ففعلوه
 بالتواتر ايضا واما ان القرآن معجزة فلهذا تحدى بالانصار
 معارضته وذلك بدل على انه معجزة انا انه تحدى به النصارى
 فلما تواتر الايات الدالة على ذلك كقوله لم يزل يفتح الناس
 والحق على ان ياتوا بمثل من القرآن الا ياتون بمثله ولو كان
 بعضهم لبعض ظهيرا او كقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
 عبدنا فانزله سورة من مثله وكقوله فانزله سورة من مثله
 مقتريات واما انه عجزوا عن معارضة فلانه صلي الله عليه وسلم
 شئ من الاتيان من مثله من بين القتال وبذلك التواتر
 والاشق ولا يمكن ان الشق من لا دور فعدوهم من الاسهل
 الى الاشق دليل على عجزهم عن الاسهل فيكون القرآن معجزة واما
 ان كان من ادعى النبوة واظهر على يده المعجزة فهو نبي حق فلان
 اظهار المعجزة على يده قيام مقدمات الصدق لان الملك اذا كان
 جالسا على سريره ملكته في جعل عظم مقام واحد منهم وزعم انه
 رسول الملك انهم ثم قال انا الملك ان كنت صادقا في دعوي
 فمخالف عبادتك في القيام مثله فانا فعل الملك ذلك اضطر

المعززون الى نقد بقاها فاقب ذلك في الشاهد في الغائب
 ما كان من صدقه الله ثم فلو صادق لا سحالة للكتب عليه
 ثبت ان محمد اعلم حق مبداء اذا كان محمد بن عبد الله
 علم شيئا حقا وجب ان يكون معصوما وكل ما جله به ما لا يحاط
 العقل بحده فلهذا وان نقل عنه شيء مما عارضه لم يحجز الكاره
 بل يتوقف فيه الى نظر سره فشرعية التي هي باسطة الملك المع
 باقية بقاء الدنيا يجب الانقياد لها والامثال لا حكمها
 لما ثبت ان النبي محمد صلي الله عليه وسلم نبي حق وجب ان يكون معصوما لما ثبت
 من عصمة الانبياء واذا كان معصوما وجب تصديقه بكل ما
 اخبر به وهو اني اخبر به عن اثنين قسم يوافق العقل في تصديقه
 فيه الا خباريه وسواء في العقل وقصر بحالت العقل وهذا لا
 يجوز انكاره بل انا ان تأوله ان اسكن تاويله كما تأول القدر
 في قوله يد الله فوق ايديهم او يقولون على الله ثم وشرعية باقية
 بقاء الدنيا بان بقاءها فما اخبر الله ثم ما كان محمد ايا احد
 رجاكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله علم على علم
 انت مني بمنزلة ارون من موسى الا ان الله بعدي وليس مما
 يعارض العقل في الصدق بقاءها والامثال لا حكمها
 لا حكمها اصل لا يمكن وقوع التزوير والساد والامثال
 المعاص من الخلق وجب في الحكمة وجود رايهم في امور المعروف
 وناء عن التزوير بين الامم على الاثم من غواض الشرع
 منقاد الاحكام لكونوا الى الصلاح اقرب ومن الساد ابعد
 ويا من عن وقوع الفتن والساد لان وجوده لطف وقد
 ثبت ان اللطف واجب على الله ثم وهذا اللطف مستلزم الامة
 فيكون الامة واجبة ولما كانت غاية الحاجة الى الامار

اور

ولا كان الحق عن
مستوفى قاصدا
رجب بعينه

عدم عينية الحق وجب ان يكون الامام معصوما والامام يصلح
الحكم من مباحث النبوة شرعا في مباحث الامامة
اولا فيقول الامامة رياسة عامة دقيقة وذاتية بالخص
من الاشخاص بواسطة البراءة على غيرهم عصم الناس
في حفظ مصالحهم الدينية والدنيوية ورجعهم عما يضرهم بحملها
فقولنا رياسة عامة جنس شامل للامامة وغيره او قولنا دينية
اختار عن الرياسة الدنيوية كرياسة الحكم وقولنا دينية
لحق بها رياسة القاضية فانها مختصة برياسة الدين وقولنا لشخص
من الاشخاص اشارة الى ان الامام يجب ان يكون واحدا وقولنا بر
البر ليجري رياسة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقولنا شاملة على جميع علم الناس
اختار عن رياسة القاضية والناية عن الهام فانها رياسة دينية
لكنها ليست شاملة على جميع علم الناس اما رياسة القاضية
واما رياسة نايب الامام فان رياسته ليست شاملة للامام والامام
له هذا الرياسة اذ انما نقول نصب الامام وجب على الله
لانه لطف والالطف واجب على الله اما ان نصب الامام بالخط
فلا والله لا يمكن وقوع الشر والنسب واركان كتاب المعاني من الملوك
وجب في الحكمة الامانة وجود ريس قاهر امر بالمعروف ونهى عن
المنكر يتوعد العاص بالثواب والعقاب وبعد المطع بالجنة والنار
مبينة للامانة ما يخفى عليهم من غوامض الشرع ليكونوا الى الصلاح
اقرب ومن الفساد ابعد يا حيا ومن وقوع الشر والفساد وهذا
هو المعنى من الالطف والالطف واجب على الله ثم قد تقدم ثبت
ان نصب الامام واجب على الله وهو الملقح وقولنا كانت عاتية
الحج الى الامام عدم عصمة الخلق اشارة الى ان الامام يجب ان
يكون معصوما والامام هو الذي عليه وجوب عصمة الامام ان

عامة الامامة الى نصبه عدم عصمة الخلق والعرض من نصبه اشارة
الى امره والامر جار عن نفسه فلو فرض وقوع العتاق عن عصمة الخلق
الخلق منه وذلك مشترك لعدم امتثال امره والامر جار عن نفسه الذي
هو العرض من نفسه فلو فرض وقوع الخلق من نفسه على الحكم فحيث ان يكون
معصوما وهو الملقح اصل الامانة عصمة الامامة غير مودة
الى الخلق الى الصلاح يمكن وقوع الفتنة والنسب وسبب كونه
الامانة فيكون الامام واحدا في سائر الاقطار ويستعين بقوايلهم
مذا طار عن الشرح قوله ان كانت العصمة او اقلها
لم تطلع عليها الاعلام العيوب لم يكن للخلق طريق الى معرفته
المعصوم فيجب ان يكون معصوما عليه من قبل الله ثم او من
قبله اولام قبله ان كانت العصمة من الامور الحقيقية
لا تطلع عليها الاعلام العيوب وجب تعيين الامام وتعيينه
اما ينق من الله كما ينق من امير المؤمنين علم بقوله تعالى
فصل الله بيننا وبينهم على الفاعدن اجرا عظيما ولا شك ان
عليه علم كان مجاهد الاعذار والوكيل لمن مجاهد فيكون هذا
نصا عليه وقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين
يقصون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون وقد اتفق ائمة
اصل التفسير على ان المراد بالذين امنوا على ليس الى طالب علم لانه
هو الذي تصدى بالخامة في حل ركوعه او منق من رسوله الله
كانت علم على امير المؤمنين علم بقوله من كنت مولاه فهذا
علي مولاه وقوله علم انت منكم ومن يولده من مولاه ان الله
يقول بعدى او من ينص من الناس الذي قبل كان نص امير المؤمنين
علم على ولده الحسن علم دعا الحسين علم وبذلك ما في الامانة
واما لغير المعصية على يد بدل عن تعديته وثبوت امامته كما جعل

بالشيء الذي لا يمتنع عليه افضل الصلوات والحمد لله
 مقدس لا يثبت ان العصور لكل من معصوم لكل امر
 اتفق عليه الامم عصره بما لا يخالف العقل كان حقا فاجماع
 الامم حقا الاجماع في اللغة العلم والاثبات ومنه قوله تعالى
 فاجمعوا امركم وسركاكم في الاصلح عبارة عن اتفاق
 اهل الجمل والعقد من ائمة محمد صلى الله عليه وآله من الامور والملاذ
 بالاتفاق بيننا الاتحاد في الاعتقاد والاداء اهل الجمل والعقد
 المتحدون انما قال من ائمة محمد صلى الله عليه وآله اتفاق النبوة والصفات
 وغير ما وقوله على امر من الامور شامل للامور الدينية والدنيوية
 والعقائدية والشيئية اذ تنفذ ذلك فتقول الاجماع حقا لا يثبت
 ان كل زمان لم يكن من امام معصوم فكونه لفظا وهو واجب على
 الله في كل زمان والاجماع على ما عرفت عبارة عن اتفاق
 اهل الجمل والعقد والامام سيدهم فيكونوا واطاعتهم في ذلك الاتفاق
 وكل ما وافق عليه الامام فهو حق فالاجماع حق وهو اللفظ
 اصل لما ثبت وجوب عصمة الامام ولم يثبت العصمة في
 غير الائمة الاثني عشرية باتفاق الخصم ثبت ائمة الاثني
 عشرية لعصمتهم فيجب متابعتهم على كل احد لما ثبت
 امامته على علم شرعي في اثبات امامته في الائمة علم وهو من
 الحسين وعلى ابن الحسين زين العابدين ومحمد بن علي بن
 وهب بن محمد الصادق وموسى بن جعفر الكاظم وعلي
 بن موسى الرضا ومحمد بن علي الجواد وعلي بن محمد الهادي
 والحسين بن علي العسكري ومحمد بن الحسن صاحب الزمان
 المحدث صلوات الله عليهم وعليهم اجمعين والارباب المأمورين
 بالامانة الكائنات العصمة واجبة لنبوت الامام

اقول

قول

الامامة لائمة لا يمتنع الاثني عشرية لكن المقدم حقا فالتالي كذا
 اما بيان حقيقة المقدم فاما تقدم واما بيان الشريعة فاما
 لا ذلك لزم حتى الاجماع وغدا الاجماع ظاهر العقلان لا تقدم
 لان كل من قال بوجوب العصمة قال بامامة الاثني عشرية وكل من
 لم يقل للعصمة لم يقل بامامتهم فالقول بالعصمة وعدم القول
 بامامتهم تمام اليقين فكونه في الاجماع وهو حقا لزم من
 عدم القول بامامتهم على تقدير القول بوجوب العصمة فيكون امامهم
 حقا وهو المطلب اذ ثبت حقيقة امامتهم وجوب طاعتهم
 بما يقتضيه علمهم واطاعتهم انما يكون بامامتهم التي لا يمتنع
 اطاعتهم الله واطاعتهم الرسول واولي الامر منكم وصاحب
 هو الامام علم فائدة سبب حرمان الخلق عن امام الزمان
 لعين من الله ثم لانه لا يخالف مقتضى حكمته ولا من الامام النبوة
 عصمة فيكون من رعيته ولم يزل سبب الغيبة لم يظهر
 والحجة بعد ازالة العلة وكشف الحقيقة لله في الخطاب والاستيعاد
 في طول عمره بعد نبوته امكانه وتوقيفه غيره جعل محض
 هذه الفائدة اشارة الى سبب غيبة الامام وهو
 اي سبب الغيبة لا يجوز ان يكون من الله لان وجوده
 واجب الحكمة للامامة وانه لا يخالف مقتضى حكمته ولا يجوز
 ان يكون من الامام لنبوته عصمة والمعصية لا يجوز الا بالاجابة
 وتبين ان يكون من رعيته لوجودها في عدم الامام
 تمام يزل سبب الغيبة لم يظهر اذ اكان سبب الغيبة
 الخلق فالحق لله عليهم في عدم ظهوره لئلا لهم عليهم ولا
 استبعاد في طول عمره لا يمكن وان تقدم فانه على صفة
 الممكن ولانه قد وجد في الارض الماضية والمقبلة

قول

من عز وجل اطلع من عرشه كبري علم فانه غائب ونبق
الضمان ما يورث عن عرشه الغيبية الا انفس عالم الغيب
والخبر وغيره وان كان كذلك استعاده وجاهل محض
تبعه في كماله لا يخبر ولا يمتدح والهم الامم تعلم في
السادس وجب ان يكونوا اعلم وانهم ولا كانوا معرب
وجب ان يكونوا الغيب الى الحق ولا كان الا قام من رغبة
العلم هو وجب ان يكون الشيء في العقل الى الامم
الامم الى الغيبة الانبياء والائمة عليهم السلام يعلم
امل زمانهم انهم يعلمون منهم العلم الذي علموا
علم الامم الى الغيبة ويتأدون بسببهم وتوحيده
عن الحاجج برهان العلم بحسب ان يكون اعلم والرواية
محمد ان يكون السمع والاذن والالهة منهم لا تعلم بعضه
والعصم انهم والافضل لقوله ان انكرتم عند الله
استكم لا يمكن الا افضل عند الله اعز من المفضل
ولا كان الامم من رغبة الحكم التي صلوا وجب ان يكون
عند الله والشيء في العقل كسبب الرغبة الى الامم
اي يكون الشيء افضل منه وفي هذا الكلام اشارة الى منصب
النبوة اعظم من منصب الامم
ان الله ثم خلق الانسان واعطاه العلم والقوة والارادة
والادراك والشرع المتكلم وجعل في قلبه الاختيار بيده
وكيفية كماله شاقة وحسن الطائفة الحقيقة والحكمة
من عباد الله وليس ذلك الا من كان لا يحصل الا بالقياس
اذ لو كان بلا فاسطه لم يكن عليه ابتداء ولا كان في الدنيا
دار التكليف في دار التكليف في الدنيا في داره يكون

قوله

قوله

الفضل الرابع

كلاما

قوله

يكونه فصل من استنبطه ولا بد ان ذلك كذلك حتى يتبين
 وسطه الحارة وذلك هو المورد الطبيعي المقدس اجمل لكل
 شخص واذا كان الموت ضروريا اجتاح الانسان الى وجود
 اوله من حيث الكمالات التي خلق لاجلها والى وجود ثان
 اليه فيه نورا والوجود الاول سح والادب والوجود الثاني
 دار الآخرة متقدم الذي يشرب الانسان حال غيبه انا
 لو كان عرضا لا اجتاح الى محل متصف به كمن لا يتصف بالانسان
 في الضرورة بل يتصف هو او صواب من يكون غير متكون حورا
 ويكون هو البدن او غيره من حور حله لم يتصف بالكمالات
 يتصف بالضرورة فيكون حورا عالما والبدن وسائر الكمالات
 في افعاله وعن تنبيه بينهما الروح اخلاف ان من جف
 الانسان اخلافا عظيما وتعددت مذاهبهم والشهور منها مذاهب
 احدها ما ذهب اليه اكثر المتكلمين وهو ان الانسان عبارة عن
 اجزاء من اجزاء البدن تنبع من اول الامر الى اخره لا ينفق اليها
 الربانية والانسانية وانما في مذاهب الحكماء واخراجه المصنف
 وهو ان الانسان هو جوهر مفرق متعلق بالبدن يتعلق العاشق الى
 معشوقه واستدل المتكلمون على انه يسمي ان كل عاقل محكوم على اذنه
 بالقتل والاعراف بالاعراض التناسلية من غير شغل ذلك
 المحرور واستدل المصنف بان الانس يسمي اليه بانا امان يكون
 جرم او عرضا لا لا في امان يكون قايما بذاته وبغيره قايما
 قايما بذاته فهو جوهر وان كان قايما بغيره فهو العرض لا جاب
 ان يكون عرضا لا جابا الى محل متصف ذلك المحل هو جوهر
 ذلك المحل لان المصنف بالانسان في ضرورة ان
 في الالف واللام من غير ان يكون ذلك الاوراق متعارفة

الانسان

انما يتبين بالعلم والادب والامر والشيء عن وجوده كمن يتبين
 ان يكون جوهر اولي من هالدين ولا شيء من حور حله والامر
 يتبين بالعلماء في العلم المتصور والامر انفسا بالانسان
 النحل بوجوب انقسام الحال فيه وقد فرضه غير متقسم في الكثرة
 لا يتصف بها فلا يكون العارف هو البدن ولا شيء من حور حله
 فيكون جوهر وجودا عالما وسائر الكمالات ووجوده كذا
 في جوهر انفس والعام الطيف الشريف عن صباغة وحل
 معتد به وبشيء بعض المتكلمين الروح كما ورد في الذكر الحكيم
 وسبب ان الروح في الروح من اوري والى هذا الجوهر
 الشريف اشار سيد الوصيين واما المتكلمين المولود بروج
 الامين اعيان المؤمنين عليه من افضل القلوات الفضلاء
 ومن القيات كلها بقوله من عرف نفسه فقد عرف ربه
 مقدمة جمع اجزاء بدن الميت وبالجسم مثل ما كان
 واعادة روح الموتى في حور الاجساد وهو ممكن والاعمال
 قادر على كل الحكايات وعالمها والجسم قابل للتأليف فيكون
 قادر عليه والاجساد في حور حله في المصنف اجزاء
 بدن الانسان على ما كان عليه اوله في حور حله في حور حله
 له حور حله في المصنف ومن تأمل حور حله في حور حله في حور حله
 ان في حور الاجساد فاجمع الملقون عليه لانه ممكن والاعمال قادر
 على جمع الحكايات وعالمها في حور حله في حور حله في حور حله
 المظن قوله والجسم قابل للتأليف في حور حله في حور حله في حور حله
 تقديره ان يقال هذا الذي ذكره في حور حله في حور حله في حور حله
 في حور حله في حور حله في حور حله في حور حله في حور حله في حور حله
 في حور حله في حور حله في حور حله في حور حله في حور حله في حور حله

يكون السائق مما يكون قادرا عليه وهو المطاوع الحكيم
 منه واستدراكا على بطلانه بانه لو اكل الانسان انسانا
 وصلوا الماكول جزء امن جزء الاكل ما لم يكن الماكول آما
 الى بدن الماكول والى بدن الماكول اولى بدن كل واحد منهما او
 الكل من اجزاء اجسادهم اما بيان استحالة الاكل فلا يستلزم
 الرجوع من غير وجه ما بيان استحالة السائق فلا يلزم ان
 ان يكون الجزر الواحد في حالة واحدة في مكانين واما بيان
 استحالة الثالث فلا ان الشيء انما يعاد لو عُدَّ على اجزائه
 ويروى ان الانسان عبارة عن اجزاء اصلية في البدن
 من اولى الوجود لا يتطرق اليها الزيادة والنقصان وبذلك الاجزاء
 لا يصير جزء امن الاكل وتعاد الى الماكول وهذا لا خلاف معلوم
 جالدا خلاف ما في الاجزاء اصل والانبيا باسم اجزاء
 اجسادهم وهو موافق للمصلحة الكلية فكون حقا فيصنعهم
 هذا دليل بان على المعاد الجسماني وتغيره ان يقول
 حيا الاجزاء حيا في الدنيا لانها عليه السلام باسم اجزاء
 عنه مع انه موافق للمصلحة الكلية في المصلحة العامة وكل
 ما اخرج القادح في القادح في الاجزاء حتى آما الصوى فلا
 ثبت بالقرآن انه علم بنبى المعاد البدني وقوله به واليه اشار
 حيث قال من قال فلان حيا الذي اشتهاه اول مرة وبذلك
 وافق عليهم الا ان لا يجاز معصومون وكل ما اخرج به
 المعصوم فهو حيا في الجنة والى رملون كان كواعدا به
 حق ايضا بسوق المشككون حقوق من القوار والقاب
 اختلفت الجنة والى رملون قوام ونفيا ما قوم
 اخرون اخرج النبوت بان القادح اجزئها وكل ما اخرج

القادح فهو حق فالجنة والى رملون القادح في القادح في القادح
 والى رملون القادح في القادح في القادح في القادح في القادح
 القادح في القادح في القادح في القادح في القادح في القادح
 كان لا بد فاما ان يكون في عالم الاكل منه اوفر عالم الغنم
 والى رملون القادح في القادح في القادح في القادح في القادح
 هذا العالم كرمي فلو فرضت كرمه اخرى حصل فيها طعام وهو
 حمار واما بيان بطلان كونها في عالم الاكل فلا يتم الا بتصور
 ولا شك وجود الجنان التي تجي من تحتها الانهار وجميع التي
 فيها طبقات النيران توجب الخلق الا فلاك فقد من استحالة
 ذلك كتب الحكيم واما بطلان كونها في عالم الغنم فيضاد
 فلكل القر فلا يلزم ان يكون الحمار شاة وجميع والحجاب ان
 نقول لم لا يجوز ان يكون الجنة والى رملون القادح في القادح
 في القادح في القادح في القادح في القادح في القادح في القادح
 وهذه الجنة في السماء السابعة كذا في قوله علم سجد الجنة
 عين الرحمن والعرض هو انك انما من قدام الجنة تحت
 فيكون في السماء السابعة لو كان في السماء السابعة
 الا فلاك وهو محتمل على الا فلاك فلا لا يتصور ان في الجنة
 الدليل الذي ذكره الشيخ والى رملون القادح في القادح في القادح
 والى رملون القادح في القادح في القادح في القادح في القادح
 فلا صانع فلا ان الحمار قد التقى الى بدن المعاد المرموم
 من الاجزاء الاصلية والى رملون القادح في القادح في القادح
 الفرق ظاهر واذ اظهر الفرق بينهما فلا بد من وجه
 وكذا عذاب القبر عذاب القبر لا خلاف
 المعاد في به وكلاما اخرج به الصادق فهو حق معاد القبر

ثم يعاقب ابراهيم عيسى القواب والعقاب الموعود انما
 بالاجماع والقول به ان الذين اسوا وعلموا العقاب كانت
 لهم جنات الفردوس تولاها الذين فيها لقوله ثم على من استب
 واحاطت به خطيئته فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون
 وقوله ثم اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وقوله ثم ان النار
 لا تخم بصلواتها من الذين هم عنها غافلين ولا يذوقون عذابهم
 دأبهم في النار اولوا جزاء منها الغابوا عنها لكن لا عيب
 لهم فيها حكم الابر وقوله ثم ومن يقتل مؤمنا متقدا جزاءه مجمع
 خالدا فيها وغير ذلك من الايات الدالة على دوام الثواب والعقاب
 ولانما جعل ذلك للتعليق والامتنع الا امكن ودوام العقاب يستلزم
 وكل من استحق الثواب بالاطلاق اي لا يكون استحقاق الثواب
 منوطا بشرط من عوارضا عنه او اقتصاصا من دخل تحت استثناء
 وظل منها وكل من استحق العقاب بالاطلاق اي من غير استثناء
 خلده النار وكل من استحق الثواب والعقاب كالقبيحين في
 الجانين لم يجر من العقاب المطلق ولا يلحق بجملة العقاب فندرون
 الجنة نقضا واما من مع بين الاستحقاقين اي استحقاق الثواب
 والعقاب بان على استحقاق الثواب وعلى استحقاق
 العقاب فاما ان يكون متوقفا عليه دخول النار وعقابا بطلان
 لا ينعينه اي لا يكون قد صدر منه ما يتعلق بغير الذم او الاثم كما
 متوقفا عليه دخول النار امكن بالامكان العام اي لا يشترط ان
 يعترف الله به فمضله وكرمه لا يرد عليه بقوله تعالى ان الله
 هو العزيز العليم مع حسن العفو وطفه الواسع
 قبيح على الله عنه وايضا فان النفس من خلق الله
 دانا والناع من ذلك هو العيب في فاذا فعلت معصية
 يتعلق بغيره م امكن بل يرجح ان يعفو الله عنه ويغفر له

لا يعفو القوم

الجنة لتفصيل هذه القوم فان كان متوقفا عليه دخول النار
 وعقابا بطلان لم ينكح عصى وان كان متوقفا عليه دخول
 النار وعقابا بالعين لاجل النار واخرج منها ودخل الجنة فذلك
 فيها لانما ان يخطى اخط الاستحقاقين الا ان قوله تعالى لا يذوقون
 عذابها كما ساء او يذوقون عذابها من غير ان يدخل النار وهو اقل
 بالاجماع فتعين القسم ان يكون الذي كونه حل شبه
 شبه المذهب الاول وهو اسقط احد الاستحقاقين الاخرين
 او عدية فله لا يجوز ان العفو الاله الصغار بر قدس الى
 على ان الاستحقاق الزايد يحيط بالنقص ويصح هو كماله
 وهو الاجابة ومذهب ابي اسماعيل لا يعجز عن الرأب
 ان كماله الفاضل عن قدر النقص والباق يستحق بالنقص وهو
 المراد بالوازنة ويكون الحكم للفاضل استحقاق ثواب كان او
 استحقاق عقاب والذم بان باطلان لانها متبنيان على
 تاثير الاستحقاق وتأثيره وذلك غير متصور لان الاستحقاق
 ارضاء في الاضافات لا يوجد في الخارج والذم المنكسر
 وبما يوجد لا يعقل تاثيره وتأثيره وان قلنا بوجوده فله انما ان
 يوجد الاستحقاقان معا اولاهما لا يلزم بينهما لا يكون اضرة
 وذلك خارج مذهبهم وايضا احدهما لا يكون اولى من الاخر
 الاجابة من الآخر واذا حيط احدهما بالآخر المواتمة
 فكيف يحيط الاخر اذا تاثير المعصية في المخرج وعقوبته
 والناهي لا يعقل تاثير احدهما في الآخر ولا يرد عليه الا ان كانا
 لا يمكن شيئا من كل واحد منهما الا بالذم الذي هو ان ينافي
 بها قبيح فزك بالاجماع فلم يبق الا ان كانت وجرانها فغير
 عقابا مشطعا لم يخلو في الجنة وهو الحق المناسب للعدل وناعته

الاجماع
 بالذم
 حل

ولأن الشيء أمر بالاعتقاد لذات المؤمن لغيره
استغفر الله لك وللمؤمنين والمؤمنات ومحاسن الكبرية
من من كان يات فيجب ان تستغفر المؤمنات اليه لهم صيانة
كصحة ويقل من خصيصا لرضا لقولهم ولست بعلمك كذا
فرضه لقوله علم او خرج شفاعته لامل للبا بر من الله والله المست
المعز لا شفاعه اليه لا يؤثر في استاها للبا بر اوله يوم لا ينظر
نفس عن نفس شيئا فلو انزل الشفاعه لا يؤثر نفس عن نفس شيئا
ولقد من قبل ان يات يوم الجمع فيه ولا حكمة ولا شفاعه
فان هذه الآية تنفي بطلان جميع الشفاعات وغير ذلك من الايات
الالوهية على عدم بقوت الشفاعه واجيب عن هذه الايات
بحجاب واحد وهو انه لا بد من كونها غاية في الاعيان اي في
جميع الاشخاص والآثار اي في جميع الاوقات حتى يظفر لكل
الشرع لكن لانهم ان ما ذكرتم من الايات كذلك وان سلمتموها
لكلها فحصرها بالآيات الدالة على ان الشفاعه لا تنفع
مطلوبهم فافقه الايمان بقدر ما يجب تقديره من دين
محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى متوخفه النعمه من نفسه بعدة
واما الكفار محدثون فهم ممنون فستحقون الثواب الا انهم لا يظفر
عن الايمان في التبع القطعي في لغة الاصطلاح
تعلق الرسول على جميع ما علم بالضرورة بحججه به وقال بعض
العلماء الايمان قرأ بالسان وتعلق بالمان وعمل بالامان

فعلها

فجعلوا العلم كتابا من الايمان والاول اعزس الناس فيه الدين
لانه عبارة عن عقائد الدين على حادثة حيايتها عبارة عن تعريض
الدين مع العلم واحصوا فيه الدين احواله وعلوه الصلوات فحفظوا العلم
على الايمان والعطف بينه وبين العلم مع يلزم ان يكون اهل الكتاب
مؤمنين بالدين فمقدرون فيستحقون الثواب والام لا يعمرون الايمان
وقد ثبت انهم مؤمنون فائدة الوجوه في تحصيلها كما وعد
لا تتصافوا واصحاب اعوان الامة الباطنية بغير تميز ولا تفرق
الكنوز وغير المتكلمين بوجوه الهم اغراض الامة وشانهم
بحسب الحاجج بحسب حجة الوجوه في تحصيلها كما وعد

[illegible]

مومنین

عليه الله تعالى كان كما لو كان من اهل النار است
 الكرامة انهم يسمون ويديرون الحق بايمانهم ان اطفال
 المؤمنين يكونون محذوفين من درجات ايمانهم واطفال
 الكفار يكونون خارجين من اهل الجنة قبل ان يسموا الحق
 ولا كافين ولا مشايين ولا منافقين لان ذلك يتابع التكليف
 وهم غير مكلفين بذلك ما لم يسموا الله تعالى اعلم حقيقة
 حب من غنا ما وعدناه فلنقطع الكلام على نصيبه وحي ان
 من نظريين عقله في خلقه وشاهد هذا الحكم في نبوته
 يجب عليه ان يعرف عرض الخلق من خلقه بخلقهم ولا يتبع
 من يخطئه وجهه والآشع شفا من اوجر حرانا مبدنا
 ووقفنا الله وابائكم لسماعة دار الاخرة تجد وعنه الطاهرة
 لا فرغ مما وعد به من ايات واجب الوجود
 ومنه من الخيرة والوجود وصفاة النبوة والنبوة واما
 النبوة والامانة والمعا دارا ان يحكم الكتاب في نصيحة
 وهي اي تلك النصيحة ان كل من نظريين عقله اي
 بعبودية وفكره ورويته كما خلقته وشاهد هذا
 الحكم ان الله اودعها الله تعالى في نبوته وخلقته وشاهد هذا
 فربطه الصحيح في علم التبيين يجب عليه ان يعرف عرض
 الخلق من خلقه يعرف زمانه في تحصيل علوم الحقيقة و
 المعارف الالهية التي خلقها باخلاق الله الحمد الموصية و
 الذبيح من الملائكة الرتبة الالهية واما النبوة
 وبذل الصداقات والقيام في بعض الاوقات وتعلم
 الحيات وكثرة المبادئ ولا يصحبه تغير رطوبته
 فوشع شفا وعظما ومحضر اننا مينا اعادنا الله

وابائكم

وابائكم من الاطفال الحاضرة وزرنا الله وابائكم سعادة
 دار الاخرة تجد وعنه الطاهرة من الحمد الواجب
 الوجود والغنى على الاطلاق والشكر بقدر الآجور الاوراق
 والصلوة على المبعوث ليعتبرهم مكارم الاخلاق محمد المصطفى
 وعنه الامام جلال الصفا والسك على سيدنا الوضوء
 والحال والبرام المتقين والى الامة الطاهرين وقايد
 القامحين مولانا وسيدنا امير المؤمنين والسوا من
 الله العظيم شامة الغرض سلطان الواضح برانه ان محمدا
 الله لمن شكره وعقد ذنوبه وجعل الى الحق متقلبة
 لانه لا يجنب من سله ولا يخرج من امانته ثم هذا الكتاب

عنا يد العبد الضعيف الى
 الله الغنى

الحمد لله
 المومنين
 والمؤمنات
 والجميع



مجلس شورای ملی

١٣٠٤

27



وَيُنشِئُ لَهُمُ الْبِلَادَ فَجَعَلَكَ الْخَيْرَ سَبِيلَ
 الْفَتْحِ وَإِلَى الْمَصِيرِ اخْتَارَ الْمَلِكُ الْجَبَّارُ
 صَفْوَةَ كَرَمِهِ وَعِنْدَ عَظَمَتِهِ لَأَمْنَهُ
 سَيِّدَةَ النِّسَاءِ وَبَنَتْ خَيْرَ النِّسَاءِ وَوَسَّيْتُ
 الْمُسْلِمِينَ وَامَامَ الْمُتَّقِينَ صَاحِبَ
 الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَالْيَوْمِ الْمَشْهُورِ
 وَالْحَرَمِ الْمَوْدُودِ فَوَصَلَ حَبْلَهُ
 رَحْبِلَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِهِ صَاحِبِ الصِّدْقِ
 دَعَا إِلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى كَلِمَتِهِ عَلَى التَّوَصُّلِ
 بِنَاطِئَةِ الْبَسُولِ بَنَتْ الدَّرْسُ قَالَ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ زَوْجَتِ عَبْدِي مِنْ
 أَمَتِي فَاشْهَدُوا مَلَأْتُكَتِي

إِنَّمَا إِذَا مَا دَنَتْ سَهْمُ نَيْتِي
 مِنْ حَسَنَاتِهِ وَأَكْرَمُ مَزَلِ
 إِلَّا التَّوَسَّلَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
 خَيْرَ الْبَرَاءِ يَا صَاحِبَ الْغَفَرِ

العهود والعهود ما يقوم
 له من الاصل
 ما يدرك به الامور ان
 ثلاث

حاضر السج

وكان من
 شي

اجل الكبر

الفتح

١١١١١
١١٢٢٢
١٢٣٣٣
١٣٤٤٤
١٤٥٥٥
١٥٦٦٦
١٦٧٧٧
١٧٨٨٨
١٨٩٩٩
١٩١٠١٠١٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١
١٢٢٢٢
١٣٣٣٣
١٤٤٤٤
١٥٥٥٥
١٦٦٦٦
١٧٧٧٧
١٨٨٨٨
١٩٩٩٩
٢٠٢٠٢٠٢٠

١١١١١

